

كنت برأى له بحدوثه ولو لم يكن
مصلاة العشق أما لم يكن شهر ربيع
لمد له الحسرة على كذا الفصل
لم يكن دعى له في ذكر علم يله
استعدادا فيقول الامير المؤمنين
في غزاه واولادهم
بما به وجميع

السنون وحصادها

مذكرات عثمان زين العابدين

تحرير: فتحي الضو

الإهداء...

- إلى زوجتي وأسرتي الصغيرة..
- إلى والدي ووالدي وأسرتي الممتدة..
- الأحياء منهم والأموات..
- تعلمنا منهم مثلاً وقيماً وأخلاقاً..
- علمناها بدورنا لأبنائنا وبناتنا..
- وتتواصل الأجيال..

توطئة...

في البداية، أقرُّ أنَّ الصُّدفة وحدها جعلت من هذا العمل التوثيقي مُمكنًا. قبل نحو عامين، أو يزيد، كُنْتُ قد التقيْتُ بالدكتورة "إيمان" في ولاية فرجينيا، وهي ابنة "عثمان زين العابدين" صاحب المذكرات، وكان ذلك على هامش مؤتمر المنظمة السودانية الأمريكية للشُّنون العامَّة، والمعروفة اختصاراً بمصطلح "سابا"، وأثناء تجاذبنا أطراف الحديث، ولعلمها باهتماماتي التوثيقية، أفضت إليَّ مُباشرة بأمرٍ علمتُ لاحقاً أنه أورثها همّاً ثقيلاً، وكانت لا تدري كيفية نهاياته ولا تبعاته، أو بالأحرى، وفق السؤال الحائر: ثمَّ ماذا بعد؟! قالت لي، إنها وثَّقت تجربة والدها كمُذكَراتٍ شخصيّة، وضمَّنتها عدداً كبيراً من "أشرطة الكاسيت" في حلقاتٍ وعلى مدى سنوات، وأنها لا تدري ماذا تفعل، لا سيَّما، وأنَّ هذا الأمر مضى عليه سنواتٌ وهي تخشى أن يضيع سُدًى.

واقعُ الأمر، كانت مشاعري متباينة حيال حديثها ذاك. فأنا من جهة، مهمومٌ أصلاً في كُلِّ ما كتبتُ بمسألة التوثيق، واعتبره حجر الرّحى في القضايا السودانية المُختلفة. وضمن ما أرى، أنه لاقى إهمالاً شديداً من عُموم السُّودانيين، والنخبة على وجه الخُصوص. وكنتُ أقولُ دائماً، إننا أصبحنا أسيري أحاديث الشفاهة المقيّنة، الأمر الذي أورثنا ما سمَّيته "الذاكرة الغُرباليّة" وهي الذاكرة التي تتسرَّبُ من خلالها الكثير من الأحداث التاريخيّة بكُلِّ زخمها المألوف، كما يتسرَّبُ الماء من بين الأصابع.

كذلك كُنْتُ أَقُولُ دوماً، إننا جرّاء ذلك، بتنا ندورُ حول أنفسنا كما يدورُ الثور حول الساقية. ولذا، لم يكن غريباً أو مُدهشاً في أننا أصبحنا مثل الذين في كُلِّ عام يردلون. فالأُمم التي تريد الدُخول في عتبات المُستقبل لن تنفذ له بسُلطان، إذا ما أهملت ماضياً تستلهم منه العِبَر، وحاضراً تقرأ منه السير. فلا غُرُو عندئذٍ أن أصبحت مشاكنا السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، تُعيدُ إنتاج نفسها، حتى ملَّ القائل والمُتلقّي!

في الواقع، كان رد فعلي الطبيعي أوّلاً، الإفصاح عن إعجابي الشديد بالفكرة، وأكبرتُ اهتمام "إيمان" بالفكرة التي خصّصت لها ساعات طوال، وعلى مدى سنوات مُتفرّقة ومتقطعة، بصبر لا يقوى عليه إلا الذين آمنوا بما أقدموا عليه. وذلك - بحسب علمي - أمرٌ لا ينال اهتمام غالبية مَنْ هُم في جيلها، أو الآخرين الذين أصبحت لديهم اهتمامات متعدّدة. فضلاً عن أنّ الذين جاءوا من صُلُبهم أنفسهم، ونعني آبائهم، باتوا لا يولون مثل هذه الأمور اهتماماً يُذكر. وعليه، كما ذكرتُ عليه، فقد أورثنا هذا التجاهل موارد الهلاك التي سوّدت علينا حياتنا، وتفرّخت منها العلل التي نشكو منها الآن.

من جهة ثانية، انتابني شيءٌ من الخوف والهلع ونقص في الثقة، من حديث السيدة إيمان، وذلك نتيجة عدم معرفتي الشخصية بصاحب المذكرات المعني بالأمر، فأنّا لم التقيهِ في حياتي، بل أكاد أجزم أنّ غالبية القُرّاء لم يلتقوه من قبل، وبالتالي، فإنّ قليلاً من الناس يعرف عنه كبير شيء. إلى جانب أنّ السيدة "إيمان" أستاذة أكاديميّة لا شأن لها بالقضايا التوثيقية إلا من باب البُنوة والوطنية السودانية. لكنّ مثل هذا الضرب من التوثيق، يحتم على كاتب السيرة، أن تكون لديه صلة بما يستند عليها، لتعينه على معرفة الشخصية المعنية بالأمر، حتى تسهل الكتابة التوثيقية.

قطعاً لدابر كُلِّ هذه الهواجس، كُنْتُ قد قرّرتُ أن أركب الصَّعب - كما يقولون - فطلبتُ منها أن تُرسل لي المادة،

لعلني أجد فيها ما يُحفزني على المُضي قُدماً في طريق المشوار الصَّعب. وعندما أرسلتها لي وعكفتُ على سماعِها، فذابت كُلُّ التساؤلات السابقة أمام ناظري، كما يذوب لوح الثلج ذات نهار قانظ. أدركتُ أنني أمام تجربة ثرَّة، وكُنْتُ سألقي باللائمة على نفسي إن لم أولها اهتماماً. ومن ذاك المنطلق، بدأت رحلتي، مُستعيناً بأصدقاءٍ لا تقل اهتماماتهم التوثيقية وإحساسهم الوطني بحتمية توثيق تاريخنا على المُستويين العام والخاص. وهكذا بدأنا هذا العمل خُطوة بخُطوة إلى أن اكتمل، ونضغهُ بين يديّ القُراء الكرام، آمِلين أن يُؤتى أكله ويحقق الهدف المنشود.

إنَّ الذي استوقفني في مذكرات "عُثمان زين العابدين"، هُما أمران استراتيجيَّان. الأوَّل، تعدُّد ملكاته ومواهبه الشخصية، فهو بغير مهنِيته كجنرالٍ في الشرطة، ومن رعيها الأوَّل، أي مُنذ بداياتها التأسيسية في حقبة الاستعمار البريطاني على السُّودان، كان مُوسيقاراً بارِعاً، حيث يسرد علينا في المُذكرات كيف تَسْنَى له صقل هذه الموهبة بعد أن كادت تندثر، بسبب أستاذ الموسيقى الذي تسرَّع في الحُكم عليه. الأمر الذي كان حافزاً له في خوض غمار التجربة بمثابرة وإصرار فريد. إلى جانب أنه كان شاعراً ومُلحناً، إذ أُختير في حقبة من الحُقب رئيساً للجنة الألحان والنُصوص في الإذاعة السودانية. وكان أيضاً لاعباً ماهراً في لعبة التنس الأرضية. وهي على الرغم من أرسقراطيتها الشائعة لدى العامة، لكنَّ موهبته فرضت على الإنجليز تقبله وسطهم بلا من أو أذى.

الأمر الثاني، الذي لفت انتباهي وسوف يلتفت انتباه القُراء بلا ريب، هو أنه بتعدُّد مِهْنِهِ والتي انتهت به أخيراً في مصاف قُوات الشرطة، كان جَوَّالاً، طاف العديد من مُدن السُّودان باتجاهاته الأربعة. ولعلَّ أكثرها إثارة بالنسبة له ولنا، تجربته في جنوب السُّودان. فقد قُدِّر له أن يكون شاهداً على الأحداث التي تناسلت حُرُوباً أهلكت الأنفُس والثمرات، وذلك منذ انطلاق رُصاصتها الأولى، ومن ثمَّ في عُلوها وهُبوطها سِلماً وحرباً، بمثل ما سارت بها أهواء الحاكمين في السُّودان.

في تقديرى، أنَّ كُلَّ ذلك هُوَ في حقيقته، نتاج البيئة الاجتماعية والأسرية التي وُلد ونشأ وترعرع فيها "عثمان زين العابدين". فهو من لَدُن أسرة تُعتبرُ مثلاً للتنوع الثقافي والإثني السوداني، بمثل ما فصلنا في بدايات هذه المذكرات. وهو ذات التنوع، الذي لم نُحسن كيفية تمارجه وقولبته وإدارة تبايناته المشهودة بما يُمكن أن يؤدي لخلاص الوطن من مورثاته البالية. فعوضاً عن أن يكون لنا هذا التنوع مُعيناً في بناء أمة عظيمة ناهضة بكُلِّ ذاك الإرث التاريخي، كان خصماً عليها، فأورثنا حُرُوباً أخذت بعضها برقاب بعض، وتناسلت إلى أن أصبحت كارثة تنبئ بزوال الوطن!

نحن لا نريد أن نجترَّ حديثاً فات زمنه، ولا نودُّ أن نزدد أحداثاً سبق ذكرها، ولكن في تقديرنا، أنَّ ما أقدمنا عليه عبر هذا الكتاب، هو توثيقٌ لشُعُور رجلٍ تفاني في العمل على رفعة الوطن وتقدُّمه، ومَنَّى النفس برؤيته يتصدَّر الأمم والشُعُوب، وظلَّ يعمل طوال عمره من أجل هذه الغاية في وطن تقاذفته الأنواء والمِحن. ومن ثمَّ، قدَّر الله له أن يعيش محنته وهو يتخبَّط بين هذا وذاك إلى يومنا هذا، دون أن يبلغ المرامي التي عمل لأجلها.. لهو في تقديرنا أعظم إيلاماً من وقع الحسام المهند.

القُرَّاء الكرام، قبل الدخول لردهات هذه المذكرات، ثمة بعض الملاحظات التي أودُّ أن أضعها بين أيديكم وأنتم تتابعون رحلة هذا الكتاب مع صاحبه، خطوة بخطوة، فهي محض إضاءات قد تُعين على ما التبس أو تشابكت طلاسمة وعصي فهمه، ونسلسلها في التالي:

- أولاً: لا يدَّعي "عثمان زين العابدين" في هذه المذكرات توثيقاً تاريخياً للفترات التي عاشها وتناولها، ذلك لأنَّ التوثيق التاريخي له ميكانيزماته المعروفة، التي تشمل طرائقه وآلياته وسُبُل التحقق فيه. فصاحب المذكرات ذكر - دون أي لبس - إنها مذكراته الشخصية، والتي

تناولت سيرته الذاتية، متصلة بالقضايا العامة التي تواصلت بها، وعليه فهي كما ذكر مذكرات شخصية. تقع مسئوليتها على عاتقه قبل أي شيء، ولذا فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر المُجتهد على الأقل.

• **ثانياً:** يقول "عثمان زين العابدين" إنه سرد هذه المذكرات من الذاكرة. وبالطبع جَلَّ من لا يسهو. فمن المؤكد أن بعض الأحداث التي ورد ذكرها، قد تعرّضت لعوامل التعرية بحكم السنوات الطوال. ولذا فهو قد التمس العذر لكلِّ مَنْ يمكن أن أصابه رذاذها. كما بذات القدر، طلب السّماح من الناس إن تجاوزت ذهنيّته عن بعض الحقائق. علاوة على أنه قال، إنّ هناك بعض الشخصيات غابت عن المسرح بحكم النسيان، وثمة أناس آخرون تشابهت عليه أسماءهم. بنفس القدر، كانت هناك أحداث تسرّبت من الذاكرة بسبب ذات الظروف المذكورة.

• **ثالثاً:** من جانبي – أنا المُحرّر – التمس العذر أيضاً من القُرّاء في بعض الملاحظات.. منها ما تعذر عليّ ذكر تواريخ أيامها وشهورها المعلومة على وجه الدقة. وذلك نسبة لذاكرة صاحب المذكرات. ولعلّ القُرّاء يعذروننا بسبب تقدّم سن راويها. فنحن حينما شرعنا في كتابة هذه المذكرات، كان "عثمان زين العابدين" قد دخل في أطوار عقده التاسع، وذلك ربّما كان كافياً كعذر يستوجب الغفران.

• **رابعاً:** في ملاحظة شكلية، وإن كانت مهمّة، أيضاً التمس العذر من القُرّاء في كتابة بعض الكلمات، فأنا حيناً بحكم سرد صاحب المذكرات، أكتب مصطلح "الاستعمار البريطاني" وأحياناً آخر يكون المصطلح "الاستعمار الإنجليزي"، وكما هو معروف، فكلاهما مصطلح يُعبّر عن مفهوم واحد. وكذلك بنفس المستوى، أكتب أحياناً

“قَوَّات الشرطة”، وأحياناً أخرى “قَوَّات البوليس”، وربّما على هذه الشاكلة ثَمّة تعبيراتٍ آخر لا تغيب عن فطنة القارئ، وما نهدف إليه بحسب ما هو مُتداولٌ بين الناس.

• **خامساً:** أعجبني، على عكس ما نهج عليه الكثيرون من قبل، أنّ “عثمان زين العابدين” لم يدّع بطولة، ولم يُجَمِّل مواقف يراها البعض لا تتسق مع معايير ذات البُطولة التي يدعونها. فالمسائل – أياً كان هويّتها – وكما هو معروفٌ نسبيّة من حيث الكمّ والمقدار، والمذكور قد سرد الوقائع بمثل ما عاشها، بدون تجميل أو تزويق. كما سرد الكثير من الأحداث ببساطة وعفويّة عُرف بها في حياته، ولعلّ شجاعته التي تابعتَه كظله في مسيرة حياته، كانت مُعيناً له في قول كلمة الحق، والتي لم يخش فيها لومة لائم.

في الختام، تجدني آملاً في أن يجد القراء ما يبتغونه في هذه المذكرات. وبطموح أكثر، أن تشجّع الفكرة المُتقاعسين، حتى نستطيع أن نسدّ فراغاً رهيباً في المكتبة السودانية، من أجل أجيال قادمة يحق لها أن تتعرّف على تاريخ من سبقوها بكلّ إيجابيّاته وسلبيّاته. وما من شك، أنّ هذا الحرص على توثيق رُموزنا العامّة لتجاربها سيُعزز من فُرص معرفة ما جرى في الماضي استشرافاً للمستقبل. بل إنّ الاعتبار من الدروس السابقة سيكون مجالاً للإصلاح المجتمعي الذي نرنو إليه دائماً لخلق وطن السلام والعدل والمساواة والتسامح.

قصي الضوّ

شيكاغو: ديسمبر ٢٠١٧م

تقديم..

رجلٌ تقاذفته الأقدار.. من مهنة إلى ثانية.. ومن محطة إلى أخرى.. في حين نقف مُتأملين في مواهبه التي تعددت، واتجاهاته التي تنوّعت. ومنذ بداية حياته، دأب على أن يصطفي هذه الموهبة ثمّ ينتقل إلى أخرى.. ولكنه لم يضلّ الطريق أبداً، ولم يفقد الأمل والحلم.

أن يلوي المرء في بداياته على ما هو مُقدّم عليه، ذلك أمرٌ صعب.. ولا شكَّ أنَّ كُلَّ مُقبلٍ على الحياة، يحتاج إلى من يساعده ويسانده، ولكن كيف يكون ذلك والبلاد كانت أسيرة المُستعمر في بدايات الثلاثينيات؟! غير أنه كان من المؤمنين بإعانة النشء على المُضيّ في طريق استعدادهم الفطري، لا أن نقف حجر عثرة في طريقهم، ونفرض عليهم ما لا يطيقون. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ مُيسّرٍ لما خُلِقَ له».

ختم العم الجنرال "عثمان زين العابدين" حياته بالشرطة، قائداً ومُديراً وإدارياً. وفوق كل ذلك، مُعيناً لقضاء حوائج الناس.. تلك خصائص هيأتها له الأقدار.. ورجال الشرطة "يُفترض" أنهم ممّن اختصّهم الله لقضاء حوائج الخلق. ولا شكَّ أنَّ "العم عثمان" من زُمرة هؤلاء الأخيار، بل يزيد عليهم بالحكمة التي لا تتأتى إلا بالعلم والخبرة في الحياة. فهو قد تواصلَ مع العلم أينما حلّ، ونَهَلَ منه سواءً في كُليّة غردون، أو حتى ما حصده بالمراسلة وهو يُرابط في سهول كُردفان، أو بجوار نهر النيل في الشماليّة، ثمّ إلى لندن في قلب أوروبا. وكان يحصلُ من هنا وهناك على شهاداتٍ علميّة، الواحدة تلو الأخرى، وتلك بعضٌ من مفاتيح نجاحه الباكر.

رجال الشرطة - كما نعلم - لا يستقرون على حال، مثل بقية خلق الله. فقد كان "عم عثمان" يتنقل من بلد إلى آخر، في هدأة الليل ليلاحق المجرمين، وفي عز راحة النفس ليحرُس النائمين.. فرجال الشرطة، يتبعون الضبط والربط، وهذا هاجسهم الأول. وبالرغم مما في ذلك الرهق من سلب لحريتهم، إلا أن ديدنهم دوماً يكون متمحوراً حول الحفاظ على ترابط النسيج الاجتماعي، وبناء الأمة القويّة لكي تحافظ على أمجادها. هكذا عمل "العم عثمان" وجيله من الأباء المؤسسين للوطن، رغم مرور مياه كثيرة تحت جسوره.

ظلت الشرطة على الدوام رافداً من روافد الانصهار الوطني، مثل مؤسسات قوميّة عديدة. ولعله إذا ما أحكم عملها ووجدت القيادات الملهمة، فإنها حتماً سوف توفر الحياة الكريمة للمواطن، وتكون عوناً له لا عالة عليه، ويبقى رصيد خدمتها ذخراً للوطن لا عبئاً عليه.

هكذا تقاذفت الأقدار "عم عثمان"، من محطة إلى أخرى في زمنٍ عزّ فيه العلم.. وعزّت فيه الحرية.. لكنه تمسك بالمبادئ التي لا تعرف المحاباة ولا تعتد بالجهويّة والقبليّة، وكان ذلك عدته وعتاده، الذي خاض بها تلك التجارب المتنوّعة والمختلفة عبر مسيرة حياته المتميّزة. كل هذا نجده في ثنايا مسار عمله الشرطي. ونحن نتجوّل معاً في هذا الكتاب الشيق.

على الرغم من مشاق العمل الشرطي، إلا أن "عم عثمان" تعلم الفنون وأبدع في الموسيقى والمسرح والرياضة، وكان أيضاً إدارياً لا يُشقّ له غبار، ولا عباً موهوباً في كرة التنس.

خاض "عم عثمان" غمار أحداث متلازمة.. لكنه تمكن من السيطرة عليها.. وبرع في كبح جماح الكوارث قبل وقوعها.. وهذا ما يؤكد أن الشرطة كما فهمها، هي علم وإدارة وحنكة، قبل أن تكون سيفاً أو رصاصة تُردي مجرماً.

ربّما تبقى هناك أسئلة كثيرة عن الخُريات وحُقوق الإنسان في حاجة للتداول، وعلى رأسها: ما هو الدور المُناط بالشرطي في ظلّ النظامين الديكتاتوري والديمُقراطي، وفي كلاهُما كان للسودان تجارب؟! نعم، الأمر في حدّ ذاته جدّ شائك بين الضّبط والرّبط وسياسة الدولة المُتعلقة بأي من النظامين.. ذلك بالنظر إلى التطوّر الطبيعي الذي ينبغي أن تنهل الشرطة منه، لتمارس دورها الوطني، وحتى تصبح قوّة فاعلة، وتكون سنداً للوطن وعوناً لتقدّمه، لا حجر عثرة أمامه، مثلما يحاول أن يضع السّاسة والحُكام الشرطة في هذا المازق على الدوام.

هل يبقى الأمر مرتهاً بإقرار الدستور الدائم الذي يحتكم إليه الجميع، حتى تعود للشرطة فاعليتها وهيبتها والمجد الذي كانت فيه وصنعه لها جيل عمّا “عثمان زين العابدين”؟!

هل يحتاج الأمر إلى إعادة دراسة المناهج في المدارس والجامعات والكليات الشرطيّة؟! أم يقتصر الأمر على تعليم كوادِر الشرطة العلوم السياسيّة وحُقوق الإنسان وعلم النفس، أي المواد التي تعينهم على أداء رسالة محدودة؟! ربّما كانت الإجابات تحتاج إلى بُحوثٍ وكُتُب ومؤتمرات.

حملت السيرة الذاتية لعمّا “عثمان زين العابدين”، ضمن ما حملت من أشياء أخرى كثيرة بجانب هُُموم الشرطة وأوجاعها ومعاناتها وتضحياتها. لكنها على كُُلّ حال، هي مواقف تجربة عايشها العم “عثمان زين العابدين” وتتطلب إعادة النظر في دراسة أوضاع الشرطة ورعايتها وحمايتها، كي تكون هي القوّة الأولى المسنولة عن حماية المجتمع، ولا قوّة سواها..

إنّ رجل الشرطة الناجح، هو الذي يعيش في قلب المجتمع، يُرهِف السَّمع لنبضاته، ويعرف أحواله وسُبل استقراره لكي يكون آمناً مطمئناً. وأنّ رجل الشرطة الناجح، هو الذي لا يجامل ولا يُحايي أحداً على حساب القانون، مهما كانت

صلاته النافذة. وأنَّ رجل القانون الناجح، هو الذي يُطوِّر قُدراته الشرَطيَّة عبر الثقافة والدراسة والإبداع، والتفكير في خُططه ومشاريعه الباحثة عن بث الأمن والأمان، لا أن يكتفي بالقانون وحده دون تفهمه، ولا الأوامر وحدها كما الأعمى.

هكذا كان "عم عُثمان زين العابدين" من خلال سيرته الذاتية التي نتعرَّفُ هُنا على ملامحها من خلال هذا الكتاب، الذي تضمَّنَ بأريج تجربته، ولا شكَّ أنَّ سيرته هي جُزءٌ من التاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي السوداني، في حقبة هامة من الحقب التي عاشها الوطن.

لا بُدَّ أنَّ ثَمَّةَ دروس عدة سيخرج بها القارئ، خاصة ممَّن يعملون في مجال الشرطة.

لقد كان الاختيار صعباً بالنسبة لـ "عم عُثمان زين العابدين"، ولكنه عبر به إلى تحقيق طموحاته وأحلامه، بفضل عبقرية اتخاذ القرار السليم.

إبراهيم علي إبراهيم

USA

المقدمة...

في البداية، يلزمني أن أوضح أنني أسردُ هذه المذكرات من الذاكرة، ذلك لأنني في حالة اغترابٍ، بعيداً عن الوطن، حيث توجد المُعينات التي تساعد في عملٍ كهذا، مثل المراجع والوثائق والأسانيد، علاوة على أن هناك مَنْ مدَّ الله في أعمارهم وهم لا يزالون يتمتعون بذاكرة متوهّجة، فكان بالإمكان الاستعانة بهم إن دعا الداعي.

بما أنَّ الجزء الأكبر ممَّا سيرد ذكره من أحداثٍ في هذه المذكرات، قد مضى عليها ما يزيد عن نصف قرن، لا سيَّما، وقد ضعفت الذاكرة بسبب تقدُّم العمر، وعليه فقد فضَّلت أن أغفل ذكر التواريخ بشكلٍ عام بالنسبة لأي حدثٍ، ما لم أكن واثقاً ومُتأكداً تماماً من صحَّته. وهنا ألتمسُ العذر من القارئ بالنسبة لهذه المسألة المهمَّة، بأمل ألا تؤثر في المزاج العام، الذي يمكن أن تُهيئه هذه المذكرات.

بما أنني "اللاعب" الأساسي - إن جاز التعبير - في هذه المذكرات، يكون بالضرورة أن كُُلَّ ما سأذكره فيها، والذي يتعلق بحياتي بشكلٍ مباشر، فهو الحقيقة مجرَّدة، حيث لا يمكن نسيانها. وأتحمَّلُ المسئوليَّة عنها كاملة. وفي هذا الصَّدَد، سوف أتعمَّدُ إغفال بعض الأشياء التي حدثت بالنسبة لي أثناء مسيرة العمر، وذلك نظراً لعدم أهميَّتها، كما قدَّرت. ذلك في مقابل المُهم والأهم، الذي سنركز عليه بلا ريب. أمَّا فيما يخص ما سأذكره عن غيري من أخبار وأحداث، فقد استقيتُها أو سمعتها

مباشرة من رُواتها، ومنهم أهلي الكبار – رحمهم الله جميعاً.
وقد كانوا أهلاً للثقة، لا يتطرق الشك لما أدلوا به.

مع كل ذلك أقول، سُبْحان من لا ينسى. لذا أرجو من
القارئ الكريم، إن وجد في المذكرات هَنَاتٍ أو بعضٌ ممَّا لا
يتفق أو يخالف ما يُعرف، أن يجد لي العذر، ويمنحني على
الأقل ما يستحقه المجتهد من نصيب.

قبل الدخول في مسيرة حياتي، سيجد القارئ مُوجزاً عن
تاريخ الأسرة المُمْتدة.. أصولها وجذورها، فربما أفاد ذلك في
التعرُّف على أسباب ما حدث، أو ما سيحدث في سُلوك
وتصرُّفات أفرادها خلال مسيرة حياتهم. وإنني أعتزُّ بأسرة تُعَدُّ
وطناً مُصَغَّراً لتعدُّد ثقافته.

أيضاً، وبمثل ما سردتُ في المذكرات، كان انحيازي
الدائم للسُّودان وخدمته وخدمة مواطنيه. وأشهدُ إنني لم أفقد
حيادي بين القُوى السياسيَّة المُختلفة، ولم أتخلَّ عن مهنيَّتي في
خِصَمِ الصِّراعات التي كانت تحدث من حين لآخر. وقد تطلب
مني ذلك قدراً كبيراً من الصبر والمُثابرة، حتى لا يظن طرف
إنني أقف معه أو ضده. فأنا أعتزُّ بعلمي الذي طُفْتُ فيه الجهات
الجغرافيَّة الأربعة للسُّودان، ما أتاح لي ليس معرفة تلك
المناطق فحسب، وإنما طالت المعرفة الإنسان الذي يعيش على
ثرى تلك المناطق. كما أنَّ ذلك جعلني أكثر إيماناً بالتمازُج
الثقافي السُّوداني، وهو الذي يمكن أن يخطو بهذا البلد إلى
الأمم، ويرتقي بها سلَّم التقدُّم والمجد والسُّودد.

عشان زين العابدين

تكساس، أمريكا ٢٠١٧

الميلاد والنشأة

والدي هُوَ زين العابدين كوكو عبدالله، تمتع بسيرة تاريخية عظيمة. فهو نشأ وترعرع في منطقة ميري (تقع غرب مدينة كادوقلي، ولاية جنوب كُردفان) والتي ارتبطت سيرتها تاريخياً بالفكي علي الميراوي، علماً بأنه لا ينتمي لها بحسب النسب. ولكن قبيلة ميري نفسها ارتبطت بسيرة الفكي علي، بحيث أنه كلما جاءت سيرة القبيلة، توارد لذهن الناس ذكر الفكي علي، والعكس صحيح أيضاً، إذ خلد ذكراها مثلما خلدت ذكراه. وقد عُرف الفكي علي بلقب "وَدَّ المَيِّ" باللغة الدَّارجة، أي "ولد الماء"، ويُروى أنَّ سبب هذه التسمية أنه خلال غارة من غارات القبائل، وجده بعض المُحاربين من القبيلة، وهو رضيع، مُستلقٍ على حافة البركة، فأخذوه وسلموه لأهله الذين كانوا قد افتقدوه، وبالتالي أطلق عليه ذاك اللقب.

في الواقع، يعود الدور البطولي الذي خلد اسمه في سجل القبيلة باعتباره قائداً تاريخياً فذاً، ومُفجّر الثورة الثانية بعد ثورة "ود حبوبة" المشهورة، والتي اندلعت في العام ١٩١٤م ضدَّ الحُكم الاستعماري الأجنبي (البريطاني) بسبب التذمُّر من الضرائب الباهظة، والتي فُرِضت على الأهالي وأثقلت كاهلهم. وقد تزامنت تلك الثورة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، فشهدت البلاد ضنكاً في العيش، لدرجة استُوردت فيها الحُبُوب من الهند، فصار المُواطنون يُسمون تلك السنة "عام عيش الهند" للذكرى والتمييز.

قبل تلك الثورة، كان أهل قبيلة الميري، قد دعموا الثورة المهدية بالعتاد والرجال، فهم أصحاب ثورة الجهادية. كان

والذي قد حفظ القرآن في خلاوي كادوقلي، وأقام في الأبيض من قبل ظهور الثورة المهدية بفترة طويلة. حيث افتتح دكاناً للنجارة التي كان يجيدها إبان الحكم التركي. وكان قد تعرّف عليه "إلياس باشا أم برير"، ولفت انتباهه بإجادته تلك المهنة، فعمل معه.

عندما جاء الإمام المهدي إلى الأبيض في بداية دعوته، نزل ضيفاً على "إلياس أم برير"، فصدّق جدي دعوته، وانضمّ لجيش المهدية وحارب في معركة شيكان، وبعد عودة الجيش تزوّج من جدّتي عزيزة بنت حمّاد، وهي من قبيلة "الضباب" وهي قبيلة صغيرة تعيش في سفوح جبل الداير، والمعروف الآن بجبل كردفان، والمؤسف أنّ هذه القبيلة على وشك الانقراض، بحسب علماء الأنثروبولوجي. وقد عمّرت جدتنا هذه وماتت عن عُمر تجاوز المائة بعشر سنوات.

عندما مارس البريطانيون نظام السخرة وفرضوا ضريبة ما سُمّي بـ "الدقنية"، وهي ضريبة مُهينة يدفعها كل شخص بالغ عن نفسه، وكان قد فرضها الاستعمار التركي أصلاً، تذرّع الناس منها في كلّ أنحاء السودان، وما لبث أن تصدّى لهم أهالي مير، وتصدّروا التمرد. وتعامل البريطانيون معهم بقسوة، إذ أخذوا أبقارهم وماشييتهم، وتلك الممارسات ولدت غبناً وسط القبائل في منطقة كادوقلي، وتراكم الغبن يوماً إثر يوم. ثمّ زاد الطين بلة إثر محاولة البريطانيين بناء كنيسة ضدّ رغبة الأهالي، الذين رفضوها تماماً، وتلك كانت البداية في التوتر والتذرّع، الذي صاحب العلاقة بين البريطانيين وأهالي مير.

كان الفكي علي الميراي رجلاً متديناً، ذهب الناس إليه يلتمسوا مشورته. ولكنهم قُوبلوا بالمنع والقمع والبطش والتنكيل من قبل المحتلين البريطانيين، خشية أن يتمدّد نفوذه، ففتح ذلك الغنف باباً لاصطفاف القبائل التي في المنطقة كلها حول الفكي علي. أدّى ذلك لحدوث صدامات متتالية، قُتل خلالها الكثيرون من المواطنين.

في العام ١٩١٤م، تَجَمَّعَ للفكي علي جيشاً قوامه ما بين خمسمائة إلى ستمائة مقاتل، قام بتدريبهم على نسق ما يُعرف الآن بحرب العصابات. وعندما سرى الخبر، ونما إلى علم البريطانيين، قرَّروا إخماد الخُطوة في مهدّها بقوة صغيرة. عندئذٍ سمع الفكي علي بتحركهم من مدينة كادوقلي، فقرَّر بخطوة ذكيَّة تنمُّ عن عبقريته القياديَّة ووطنيتِه وشجاعته، قرَّر أن يلاقيهم خارج المدينة، وذلك حفاظاً على أرواح الشيوخ كبار السن والنساء والأطفال.

دارت معركة شرسة، استطاعوا فيها إبادة القوة البريطانيَّة بكاملها، وكان قوامها سبعون فرداً. وجاءت قوَّة أكبر على رأسها المفتش البريطاني نفسه، وكان مصيرها كسابقتها، فقد أبيدت أيضاً وقُتِلَ المُفتش، فيما هرب اثنان وعادا إلى قاعدتهما في كادوقلي. ومن ثَمَّ انتهج الفكي علي أسلوب حرب العصابات، أي الكرَّ والفر، والذي غنم من خلاله أسلحة كثيرة من البريطانيين.

لم يكن ثَمَّة خيار أمام الفكي علي وجماعته سوى مغادرة المنطقة والاتجاه نحو الأبيّض. لكن الإنجليز لحقوا به وألقوا عليه القبض وحاكموه وأبعدوه إلى الدَّلنج كمنفى. كُنْتُ حينذاك صغيراً في السن لم يتعدَّ عُمرِي بضع سنوات، ولكنني ما زلتُ أتذكر تقاطيع وجهه المُهيب وقامته الفارعة، ورؤيته عن قُرب تركت في نفسي انطباعاتٍ مؤثرة لم يمخُها الزمن بعد تطاوله. بل قد مثَّل لي مثلاً أعلى حينما شبيْتُ عن الطوق.

انذاك، كان والدي يشغل وظيفة نائب مأمور الدَّلنج، وكانت وقتها من الوظائف المرموقة والتي لا ينالها إلا ذو حظٍ عظيم. أذكرُ أنه بعد فترة من نفي الفكي علي، خففت السُلطات الاستعماريَّة البريطانيَّة الحراسة حوله. كان يُمنح حُرِّيَّة الحركة بالنهار، فيأتي لزيارة والدي ويقضي سحابة يومه في منزلنا، وعندما يجن الليل، يذهب للمبيت في الحراسة. وكان الوالد يناديه بـ"عم علي" توقيراً واحتراماً.

نشأت في بيئة مليئة بالأجواء الروحانية وتراثيل
الأناشيد الدينية والمدائح النبوية. ووجدت نفسي أعيش في
أوساط أسرة ممتدة وكبيرة. الكبار منهم كنت أدعوهم أجدادي
وأعمامي، وسواء في المجاز أو الواقع، فهم كثيرون. أذكر منهم
على سبيل المثال، الخليفة الطيب (شقيق والدي زين العابدين)
وكان من المرشدين الأساسيين في الطريقة الختمية، وكان حسن
الصوت. وشقيقاته هن: حسينية وكريمة وفضيلة. وهناك الشيخ
عبدالرحيم الشامي، وكان من المرشدين في الطريقة الختمية
أيضاً، والشيخ رجب من المرشدين في الطريقة الأحمدية،
والشيخ عوض من المرشدين في الطريقة الأحمدية كذلك.

هناك تنوع جغرافي مُميز في أوساط الأسرة الممتدة.
فجدتي أم والدي زين العابدين، هي عزيزة بت حماد، من قبيلة
الضباب في جبل الدائر، جنوب كردفان. ووالدتي هي عائشة
بت علي، من العالاب في الولاية الشمالية. وحبوبة سكرة والددة
أمي من تقلي العباسية. كما أن الزوجة الثانية لوالدي، حواء
بنت جديد بن فرتاك، من منطقة راجا في الجنوب. أما زوجتي
وشريكة حياتي، فهي سكيانة عوض سعيد، من مدينة الأبيض،
وشقيقاتها هن: فطين ومريم وخدم (زوجة العضو المخضرم
في الحزب الشيوعي السوداني أحمد بقادي)، وزوجتي الأولى،
هي بتول رجب، بنت عمي، في حين أن حسن زين، هو أخي
غير الشقيق. علماً بأن بعضهم سوف يرد اسمه مرة أخرى في
سياق توثيق هذه المذكرات.

بيد أنني في ظلّ انتماءات بعض الأهل مع الطرق
الدينية، بحسب ما ذكرت، كنت منذ الصغر مغرماً بسماع
المدائح والأناشيد التي تردها الطرق الصوفية المختلفة، وأداء
طقوس الذكر مع هؤلاء، ولهذا ليس غريباً أن اكتشف في الكبر
معناها، وقد ترسخت في ذهني وذاكرتي، وظلّ لساني يُردها
دوماً بالرغم من جهلي بمعانيها. وكنت قد درست الكتاب
(الخلوة) والوسطى في الأبيض بالقرب من منزلنا.

الطريف في الأمر، أنني كنتُ قد تعرّفتُ في مدينة بارا على شيخ تبدو على سيمائه علامات الرّزانة والوقار، واسمه "الشيخ الدرديري"، جاء إلى جدي "كوكو" وأنشأ داراً في "الخلوة" التابعة له. كان جدي الشيخ رجب قد تعلم النجارة من والده، وكان نجاراً حرفياً ممتازاً، يجمع حوله الحاشية والعُمال. وفي ذاك الوقت كان مُهيماً على مدينة الأبيض، لأنه كان مُقرباً من "إلياس باشا أم برير"، الذي يُعدُّ أوّل حاكم سُوداني في عهد الاستعمار التركي تولى ذلك المنصب، وهو ينحدر من قبيلة الجعليين، وكان غنياً ذي مالٍ وفير، ويمتاز بالحنكة والمهارة في الإدارة.

كانت والدتي عائشة بنت علي قد حكّت لي، أنّ جدتي عزيزة بنت حمّاد، أي والدتها، قالت إنّ الإمام المهدي عندما جاء أوّل مرّة استضافه "إلياس أم برير" في داره، وهو بدوره عهد لها بالاعتناء بملابس المهدي، وذلك بالطبع كان يُعدُّ شرفاً لا يضاهيه شرف، كما كانت تقرأ له راتب الإمام المهدي. وقد ظلت تحكي عن هذا التكليف، الذي بلغ حدّ التشريف، لفترة طويلة من عُمرها، سواء سُئلت أو لم تُسأل. للدرجة التي أصبح فيها ذكر التكليفين مصدر فخرها ومحور حديثها بقية عمرها. لكن في واقع الأمر، إن ذلك ما كان ليحدث لولا قُرب جدي كوكو من "إلياس أم برير".

كان والدي زين العابدين كوكو، هو الاستثناء من بين أقرانه وأبناء جيله، الذي دخل مدرسة نظامية بدءاً ممّا كان يُسمّى آنذاك مرحلة "الكتاب" واستمرّ حتّى السنة الثانية من المرحلة الوسطى، الأمر الذي أهّله للعمل كاتباً في "دخوليّة" الصمغ، لأنّ خطه كان جميلاً. لكن أعتقد أنّ ذلك تمّ بناءً على رغبته منذ الصِّغر، علاوة على نشاطه وطمّوحه. وقد تمّ إلحاقه من بعد بمدرسة "المأمير"، حيث درس فيها لمدة سنة، ومن ثمّ تخرّج نائب مأمور في العام ١٩١٩م ومعه آخرون، أذكرُ منهم محمود صابر وعبدالمجيد أحمد.

والذي كان يُعَدُّ غنياً بمقاييس ذاك الزمان، وإلى حدٍ ما كثيرٌ من أفراد الأسرة كذلك. أمّا الوالدة عائشة بنت علي، فوالدها أساساً كان يسكن منطقة العالياب شمال السودان، كما ذكرت، وهو ينحدرُ من أصولٍ شايقيّةٍ من منطقة القرير، اسمه علي أحمد الشيخ. كان يعمل في التجارة عندما اندلعت الثورة المهدية. ثمّ حارب مع المهدية وتزوَّج الوالدة عائشة. ووالدتها الحاجة سُكرة، وأهلها من منطقة تقلي العباسية، كان أخوها هو عم المك قبلي، حاكم تقلي، وما زالت للعائلة امتداداتٌ هناك حتى اليوم. جاءوا كلهم وسكنوا الأبيض. ومن بعد المهدية التي حاربوا جميعاً في صفوفها، سكنوا مدينة أمدرمان، أي بعد انتهاء حقبة المهدية. حيث امتلك الجد كوكو منزلاً كبيراً وواسعاً.

حدّثتني الوالدة عائشة عن قصّة دراميّة حدثت لها، قالت إنها عندما كانوا صغاراً، كانوا يلعبون في جدول قريب، وحدث أن مات كلّ الأطفال الذين معها ولم ينجُ أحدٌ من الموت سواها، وكُتِبَ لها عُمرٌ جديداً. أمّا أخوتنا أحمد فقير والنور فهم أخواننا غير الأشقاء. ووالدهم هو حسن أحمد شقة، وهم أولاد البخيت. واعتقد أنّ والدي زين العابدين تزوّج من والدتي عائشة في الأبيض سنة ١٩١٨ لأنّ ذلك تمّ بعد تخرّجه من كليّة المأمير في العام ١٩١٩، وكانت مهام خريجي كليّة المأمير محصورة في الجوانب الإدارية والسياسيّة، وكان للمأمور بعض السُلطات القضائيّة أيضاً، فهو يُديرُ العمل بالمركز الذي يعمل فيه، ويكون تحت إشراف سُلطات مفتش المركز البريطاني الجنسيّة، الذي يُفترض أن يكون أعلى رُتبة من المأمور الذي يُمنح "شريطاً" واحداً، بينما المفتش يُمنح "شريطين".

في واقع الأمر، لم أكن أعرف في ذاك الزمان مأموراً سودانياً غير والدي، الذي رُقّي من نائب مأمور، وكان قد استمرّ في تلك الوظيفة إلى أن أحالوه للمعاش الإجمالي في العام ١٩٣٦، أي قضى نحو ١٩ سنة، وهي تُعدُّ فترة طويلة نسبياً. وسبب إحالته للمعاش، أنه ضرب أحد البريطانيين

العاملين معه، فهو كان كثير الشجار معهم، واتهموه بأن له نشاط سياسي بحركة "اللواء الأبيض"، والتي تأسست في العام ١٩٢٤، لكن مع ذلك لم يجدوا عليه بينة، وأصبح المفتش البريطاني منذاك الوقت يضايقه بصورة دائمة، وهو من جانبه كان مصدر إزعاج بالنسبة لهم.

للتخلص منه، نقلوه إلى مديرية بحر الجبل (الاستوائية) وكان النقل للجنوب انذاك بمثابة نفي وعقاب غير مباشر للمغضوب عليهم، وهناك عمل أولاً في مركز شامبي، ومنه إلى مركز رومبيك، حيث شهد "ثورة النوير" التي حدثت في العام ١٩٢٥ أو ١٩٢٦ والتي قُتل فيها مفتش المركز الإنجليزي مستر فيرجسون. ومن هناك، نقل إلى مديرية بحر الغزال، حيث عمل في مركز ديم زبير، ثم مركز راجا. وأخيراً عاد إلى منطقة جبال النوبة، وأقام في تلودي. وما لبث أن نُقل إلى سنجة، وبعدها إلى مركز دُنُقْلا، حيث اصطدم مع مفتش إنجليزي آخر اسمه "كلن". وكان طاغية يتعمد إذلال الناس والإساءة لهم.

نُقلَ الوالد إلى مدينة ود مدني، وأوقف عن العمل، حيث عُقد له "مجلس تأديب" والتهام المُوجَّه له، هو أن الديون التي عليه زادت عن راتبه، وذلك يُعتبر من الكبائر، التي تستوجب العقاب، ويُطبَّق بصورة انتقائية على من يشاءون. فمنحوه رُبع المعاش الذي يستحقه كعقوبة له. ثمَّ جاء إلى الأبيض كنت قد عرفتُ كل هذه الحقائق عندما أطلعتُ على الملف السري للوالد في أضاير وزارة الداخلية فيما بعد. وهكذا كانت حياة والدي مع المُستعمر مليئة بالمشاكل والاحتكاكات.

كذلك كان لديه نشاط في إطار مؤتمر الخرّيجين، فقد درج على الاشتراك في الليالي السياسيّة والتظاهرات العامّة التي تندلع من حين لآخر. وكان نشاطه السياسي يصبُّ في اتجاه موالاته للحزب الاتحادي الديمقراطي لإيمانه بمبادئه، ولمعرفته الشخصية بأقطاب الحزب إسماعيل الأزهري، بدوي

مصطفى، خضر حمد ومحمد نور الدين، الذي كان مديراً للبنك الأهلي المصري بالأبيض.

أخيراً عَوَّض والدي بفرق كبير في معاشه، أي منذ أن أحيل وحتى الاستقلال، وكان بالفعل مبلغاً كبيراً من المال منحه له السيد إسماعيل الأزهرى، وجرّاء ذلك أصبح لا يعمل، إلى أن تمّ تعيينه في وظيفة قاضي أسواق، وكان ذلك في منتصف الخمسينات أو بعدها بقليل، وهي وظيفة تخوّل له أن يكون مسئولاً عن انضباط السوق بصورة عامّة، وبسلطات قضائية محدودة، وقد استمرّ في هذه الوظيفة حتى بدايات السبعينات من القرن الماضي.

كان هناك مدير مديريّة اسمه عبدالله محمّد الأمين، وهو من سبط التعايشة الموالين للمهدي، منح أذنه للوشاة، ومنهم واحد يُسمّى "حُميدة"، قام ومعه آخرون بتأليبهم على الوالد، وهم في الواقع حسدوه لأنّ أفقه واسع في بحور السياسة. فقام عبدالله بفصله، وتبعاً لذلك جلس في المنزل عاطلاً عن العمل لفترة طويلة من الزمن. ولعلّ السبب في التطويل هذا يرجع إلى سماته الشخصية، فهو لا يُحب ولا يجيد الرّكض وراء المسئولين للشكوى، ولكنه يحصر تعامله وراء المُجاملات الاجتماعية واللقاءات الفردية الودية.

كُنْتُ أنا أعلمُ هذه القصة التي حدثني بتفاصيلها الوالد، فاستقرت في ذاكرتي. ودارت دائرة الأيام، وبعد سنين عدداً، جاء عبدالله محمد الأمين إلى وزارة الداخلية يبتغي رخصة سلاح، وكان آنذاك قد فُصل من الخدمة. وكُنْتُ أنا ضابطاً في الوزارة ومسئولاً عن رخص السلاح. وعندما رأيته، تذكرتُ تعامله لوالدي وظلمه له، فأسمعته كلاماً قاسياً في الأخلاق، وقلتُ له: إنني بذلك آخذ بثأر والدي. فبكى وذرف دموعاً كثيرة.

أمّا أنا، فوُلدتُ في مدينة الأبيض في العام ١٩٢٥م، وعندما جئت مع الوالد إلى مدينة الدّنج، التحقتُ بخلوة "الشويحات"، وكُنْتُ في الخامسة من عمري، وللمُفارقة، هي

نفس الخلوة التي درس فيها الوالد وكلّ أعمامي، أذكرُ أنني حفظتُ من القرآن حتى سورة "تبارك"، وبعدها ألحقتُ بالكتاب (المدرسة الأوليّة) في مدينة الأبيض. وكان دُفعتي في الفصل عبدالقادر المرضي. وكنا أصلاً معاً منذ فترة الخلوة. والحقيقة، لا أدري لماذا ألحقتُ بمدرسة كُتّاب الأبيض مع أن مدرسة كُتّاب حي القُبة أقرب. أمّا مدرسة الأبيض الوسطى الحاليّة، فقد كان ناظرها هو عبدالرحمن بلال، أحد رجال التعليم الأفذاذ، وكان صديقاً لوالدي. واستمررتُ بصورة جيّدة في المدرسة، السنة الأولى، ثمّ الثانية، ثمّ نقلتُ للسنة الرابعة مُباشرة دون المُرور على السنة الثالثة، لأنّ مستواي كان جيداً، وكُنْتُ متفوّقاً على أقراني التلاميذ.

أذكرُ أن سبب دُخولي مدرسة الكُتّاب في الأبيض، هو الشيخ محمد الحسن دياب، وهو أيضاً من كبار رجال التعليم آنذاك. وكان ناظراً لمدرسة الأبيض الوسطى، قابله والدي وطلب منه ذلك، ولكن عندما جيئتُ للمدرسة كان الشيخ محمّد الحسن دياب قد نُقل من نظارة المدرسة، وخلفه أستاذُ فظ القلب اسمه حسن الظاهر، كان بديناً ولونه يميل للحمرة، وكان يلجأ للضرب بسبب أو بدونه.

أذكرُ أنه جلّدي ذات مرّة ١٢ جلدة من دون سبب، وهي المرّة الوحيدة في حياتي التي أجلّدُ فيها، لهذا لم أنسها. وزاد غيظي أنني لم أرتكبُ خطأً أو جرماً يقتضي ذلك. وعندما انتهت الحصّة، ذهبتُ وانتظرتُ أمام باب المكتبة، وكنت غاضباً، وعندما خرج رآني، وسألني لماذا أقف هناك؟ فقلتُ له مباشرة وبكُلّ جرأة: لماذا ضربتني يا أستاذ وأنا لم أفعل شيئاً؟ فاشتاط غضباً، إذ كيف أسأله مثل هذا السؤال، فأراد أن يصفعني "كف" فقلتُ منه ووليتُ راكضاً. والحقيقة لم أغفر له ذلك، حتى بعد أن كبرتُ وأصبحتُ ضابطاً في قطاع الشرطة.

بعد سنواتٍ، جاء ناظر آخر اسمه عبدالرحمن محمّد صالح خلفاً لحسن الظاهر. وكان على النقيض تماماً، حسن

التعامل ويتمتع بخلق مُحترم. أمّا حسن الظاهر، فقد خلق عداوات كثيرة في كلّ الأماكن التي عمل بها، ولا أظن أن تلميذاً كان يذكره بالخير. بل لقد سمعتُ كثيراً اسمه مصحوباً باللعنات من التلاميذ وغيرهم.

أذكرُ ذات يوم، وبعد سنين عدداً من تلك الفترة. كُنْتُ منهمكاً في عملي في مكتب الجنايات بوزارة الداخلية، فجاءني أحد أفراد الشرطة، وقال لي إنّ أحد المواطنين اشتكى حسن الظاهر – بعد أن أحيل للمعاش – بدعوى أنه ضربه، وأحضر للتحقيق. فطلبتُ من الشرطي أن يأتي به وكذلك الشاكي، ولكن قبل ذلك، طلبتُ منه أن يحمل الكراسي التي كانت في مكّتي ويضعها خارجه، وقصدتُ بذلك ألا أعطيه فرصة للجلوس.

حينها تذكّرتُ كلّ ما كان يفعله بالتلاميذ الصغار. استمعتُ للشاكي، الذي كان اسمه "خميس"، ومن ثمّ طلبتُ من الشرطي أن يأخذ "حسن" خارج المكتب، فوقف لمدة ساعتين على قدميه. وبعدها طلبتُ من الشرطي أن يأخذه إلى الحراسة إلى أن يأتي من يُخرجه منها بضمانة. وعندما سمع ذلك، حاول الاحتجاج بقوله إنه إنسان معروف، فتجاهلته ولم أول أدنى اهتمام لما قال. وحينها شعرتُ كأنني خلّصتُ حقوق التلاميذ الذي تفنن في ضربهم.. الغريب في الأمر، إنه لم يتذكرني مطلقاً، وأنا من جانبي لم أحاول أن أذكره.

أذكرُ أنني أعدتُ بناء منزلنا وهو "الحالي"، بحيث أضفتُ له عدّة غرف وديوان وصالة، كانت مكاناً أثيراً للوالد الذي يحلو له الجلوس في فناءه. بالإضافة لذلك، عكفتُ على بناء حوش آخر. وكانت هناك شجرة "نبق" كبيرة جداً ومعها شجرة "لالوب"، وكلتاها كانت لثمراتها مذاقٌ حلوٌ بشكلٍ غير عادي، وما زلتُ أتذكرهما، ولهذا كان يقصدهما كثيرٌ من الناس لقطف ثمارهما، ونحن كنّا سعداء لذلك.

تعدي الفصل

كانوا يُدرّسوننا في مرحلة الكُتّاب اللغة العربيّة والقرآن الكريم والحساب والجُغرافيا بطريقة مُبسّطة. أمّا في مرحلة الوُسْطى فقد توسّعت المواد، وأصبحنا ندرُسُ العربي والحساب والجُغرافيا واللغة الإنجليزيّة. كان الفصل يضمُّ نحو أربعين تلميذاً. أذكرُ أنه في السنتين الأولى والثانية وُسْطى، كان ترتيبى مُتأخراً، وكان الحساب أصعبَ المواد بالنسبة لى، ولكن كان أدائى جيّداً فى اللغتين الإنجليزيّة والعربيّة، ثمّ تحسّنتُ فى الحساب عندما امتحنا من السنة الثالثة للرّابعة، الأمر الذى رفع مستوى ترتيبى، حيث قفزتُ من المركز الثامن عشر إلى المركز الثانى، واندَهشتُ جداً لذلك، وكذا الأسرة.

ثمّة شيء أعتقد أنه ساهم فى رفع مستواى، ذلك هو الموسيقى. دخلتُ الكشافة، وانضمتُ فيها إلى فرقة الموسيقى، وكنتُ أعزفُ على الصُفّارة، وكان يدرّبنا أحد مُدرّبى فرقة الشرطة.. المُفارقة، أنه بعد عدّة شُهور، قال المُدرّب لأستاذى إننى لا أصلحُ فى الفرقة الموسيقىّة، لأنه ليس لى حاسة موسيقىّة، وبدوره بادر أستاذى وأخبر والدى. غضبتُ غضباً شديداً، وصمّمتُ على حلّ بينى وبين نفسى، ولم أخبر به أحداً.

كان قرارى استقطاع "مليم"، أو "مليمين" من مصاريف الدراسة، إلى أن أصبح ما جمعتُ يساوى قرش ونصف، فاشتريتُ صُفّارة حديد. وعندما عُدتُ للبيت، بدأت فى العزف عليها، ثمّ درّبتُ نفسى على عزف إحدى مقطوعات المارشات الموسيقىّة، الأمر الذى أدهش عم عبدالرحيم، فنادانى ذات يوم

وقال لي 'مستغرباً: يا ولد إنت جنيت؟ كدلالة على دهشته. وركضت للشارع ولم تكن لديّ مُذاكرة دروس في ذاك اليوم، فاستبقيت نفسي ودربتها على العزف حتى بلغ عدد مقطوعات المارشات التي أجدت عزفها نحو سبع أو ثماني مقطوعات.

في صبيحة اليوم التالي، وفي حصّة الكشافة، استأذنت من أستاذي، وقلتُ له: أريدُ أن أذهب لأستاذ الموسيقى، فقال لي ألم يطردك من قبل؟ فقلتُ له: نعم، ولكن أريده أن يختبرني مرّة ثانية. وبالفعل أخذني نحو غرفة بعيدة بعض الشيء، وبدأت العزف بمُصاحبة عازف آلة الترمبيت بصورة أدهشت الأستاذ أوّلاً، والذي من فرط دهشته طلب مني إعادتها أمام الفرقة، والذين بدورهم أبدوا دهشة لا تقل عن دهشة الأستاذ. بل حتى أنا شاركتهم الدهشة، وبدأتُ أسمع عبارات الاستحسان تنهال عليّ من كلّ حدبٍ وصوب.

شرع الجميع يسألونني عن الكيفيّة التي حدثت بها هذه النقلة. والحقيقة لم أكن أملك تفسيراً أقوله لهم غير إرادتي وصبري والتحمّدي. وهي ذات الآليات أو الملكات التي خُصتُ بها غمار تجارب كثيرة في حياتي فيما سيأتي ذكره لاحقاً. وأعطاني مُدرّس الموسيقى صفارة أفضل من التي كانت بحوزتي. وبعد شهر تقريباً، صرتُ أفضل عازف في الفرقة، لدرجة أنه عندما يغيب المُدرّب لأي سبب، أتولى أمر التدريب نيابة عنه.

بعد ثلاثة أو أربعة أشهر، أصبحت رئيس الفرقة وأبديتُ رغبتني للأستاذ أن أتعلّم العزف على آلة "الترمبيت" فسَمَح لي، وبعد فترة قصيرة أجدته إجادة تامّة. واستمررتُ على هذا المنوال، ولكن عندما وصلتُ مرحلة كليّة عُردون، قلّ اهتمامي بالموسيقى نسبة لمشغوليّة الدراسة، وأهملتُها بعض الشيء، ولكن كان ذلك إلى حين.

لكن قبل ذلك، حدثت حادثة مهمّة، كان ذاك في احتفال يوم ١٧ يناير، ومناسبته أن الملك جورج الخامس والملكة

ميري زارا مدينة بورتسودان لمدة ١٢ ساعة في طريق عودتهما إلى بريطانيا قادمين من الهند، بعد أن شهدا حفل التتويج، الذي أقيم لهما في الهند، ومن ثم أصبحت سلطة الحكم الثنائي تحتفل سنوياً بذلك اليوم، والذي أصبح يُسمّى "يوم الملك المُحرّر"، وهو مناسبة مهمّة تحتفل بها البلاد والمدارس خاصة. تمّ تخطيط احتفال سنوي كبير في كلّ المدارس بتشريف مدير المديرية، وفرقة الموسيقى، هي التي يفترض أن تقود الطابور. لكن الذي حدث، أن التلميذ الذي يعزف على آلة "الترمبيت" مرض فجأة، والمعروف أنه أهمّ عنصر في الفرقة. الشاهد أنني قلتُ للمُدرب: أنا سوف أعزف عوضاً عنه، فقال لي: كيف تعزف على الترمبيت، وأنت أساساً عازف صفارة؟ فتناولتُ آلة "الترمبيت" وبدأتُ العزف عليها، فلاقى ذلك استحساناً وارتياحاً لدى المُدرب الذي أخرجته من ورطة. والحقيقة حتى أنا لا أدري انفتاح أسرار الموسيقى عليّ بتلك الصورة المذهلة وغير المألوفة، حتى للأساتذة.

بداية رحلة الألف ميل

عندما وصلنا مرحلة الرَّابِعة وُسطى، تقلص عدد التلاميذ من الأربعين لأسبابٍ كثيرة. فَمِنْ جُملة أربعين تلميذاً، صار عددنا نحو ٢٢ تلميذاً. وَهُم الذين جلسوا لأداء امتحان كَلِيَّة عُردون، فنجح مَنَّا أربعة فقط، وَكُنْتُ بينهم بترتيبٍ عالٍ جداً. والذين نجحوا معي، وَقُبِلُوا في الكَلِيَّة هُم: يوسف عبدالله من أهالي مدينة كوستي، إبراهيم سعيد من الأبيض من قبيلة الجعافرة، ومحمد عبدالرحمن عبدالرّضي أيضاً من الأبيض، ورابع سقط اسمه من ذاكرتي.

في واقع الأمر، كان عدد المدارس الوُسطى قليلٌ جداً في تلك الفترة. منها اثنان في العاصمة الخرطوم، وواحدة في كلٍ من حلفا، الأبيض، مدني وبعض مُدُن أخرى، ومن جُملة هذه المدارس كان يتم اختيار ستين تلميذاً فقط لكلِيَّة عُردون، لهذا كانت المُنافسة قويَّة جداً، فالذي يُقْبَلُ في كَلِيَّة عُردون يكون ذلك مدعاة لسلسلة احتفالات مُتواصلة، وَقُبُول هدايا من الأهل والأصدقاء. أَذْكَرُ بهذه المناسبة، أَنَّ أوَّل هديَّة منحني لها والذي كانت كاميرا تصوير فوتوغرافي، وبعدها أصبح التصوير هوايتي المُفضَّلة حتَّى اليوم، بعد أن بلغت من العُمر عتياً. هذا إلى جانب هواياتي الأخرى بالطبع.

كانت الأوضاع في كلية عُردون تختلف تماماً عن العالم الخارجي الذي نعيشه أو قدما منه. فالكليّة تتسم بالنظام الشديد والصرامة في القوانين. مثلاً كان الميز "السكن" مُقسَّم لداخِلِيَّاتٍ بحسب الأقاليم، فهُنالك الخرطوم العاصمة، الشرقي، الغربي،

الشمالي، وهكذا. آنذاك كان والدي يعمل في مدينة دُنُقْلا، الأمر الذي أتاح لي زيارته في العُطْلات، وتعرّفتُ على طلبة من مدينة دُنُقْلا يدرسون معي في الكلية، كان ذلك نحو العام ١٩٣٥ ولذلك فضّلتُ أن أسكن مع أبناء دُنُقْلا في الكلية.

واصلتُ الدراسة في كلية عُردون لعامين متوالين، وفي أواخر العام الثاني، أحيل والدي للمعاش، فعجزتُ عن دفع المصاريف التي كانت عبارة عن خمسة جنيهاً، فاضطررتُ لترك الدراسة في الكلية. وحضرتُ للأبيض، وظللتُ لفترة دون عمل، ولمّا كان معاش الوالد ضعيفاً للغاية، واجهنا ظروفًا قاسية في المعيشة، وتعبنا من أعباء الحياة الكثيرة.

في أثناء ذلك، كان لدينا جارٌ اسمه محمّد رحمة الله الهندي، وكان يعمل في شركة اسمها "فارس" وأصحابها من الشوام (يطلق الاسم على السوريين واللبنانيين) فقاموا بفتح فرع للشركة في قلّي، وأوكلت إدارته لمحمّد الهندي، فطلب منه أهلي أن يأخذني للعمل معه في ذاك الفرع. وبالفعل، ذهبْتُ معه وقرّر أصحاب المحل منحني ثلاثة جنيهاً كراتب. وكان يعد مبلغاً كبيراً. فواصلتُ العمل وخصّصتُ من ذاك المَرْتَب جنيهين، أرسلهُما لأسرتي، وربّبتُ حياتي للعيش بالجنيه الثالث المُتَبَقِي.

كان عملي في الشركة مُزدوجاً بين الحسابات وترتيب البضائع، إضافةً للبيع وأشياء أخرى. واستمرّ ذلك زهاء العام تقريباً (نحو تسعة أشهر) وكُنْتُ في غاية المسئولية والانضباط والسعادة. لكن بعد فترة بدأتُ أشعرُ بالملل، وتملكتني فكرة أن هذا العمل لا يروق لي، فتركته على الفور، وعُدْتُ للأبيض. فانزعج الوالد، ولكنني أخبرتهُ بهدوء بأنّ هذا العمل لا مُستقبل له، فتقبّل مني التبرير على مضض.

اقترحْتُ على الوالد أن أذهب للخرطوم، فطلب مني أن نذهب معاً. وهناك قصدنا متجر أحد أصدقائه الكثيرين، وهو من أهالي مدينة ود مدني وكان تاجراً كبيراً، فطلب منه والدي

أن يجد لي وظيفة معه، فأبدي ترحيباً بأن أكون معه، ووجد لي وظيفة لديه في المتجر. فعملتُ لعدة شهور ولكن نسبة لطموحي الكبير، كان كلما ظهرت لي فرصة في عمل آخر أقدم له طلباً، وكان آخرها في مدينة هيئة السكة حديد.. مدينة عطبرة.

كان لوادي صديق اسمه عز الدين مختار، وكان يعمل مفتشاً بالسكة حديد، وهي وظيفة كبيرة، وفي ذاك الوقت كانت الوظائف الكبيرة حكراً على الإنجليز. فكتب له الوالد خطاباً، ومن جهة ثانية، كان هناك العم خليفة خوجلي، وهو كاتب محكمة مدينة عطبرة. وكذلك العم صالح سليمان، وهو محاسب في السكة حديد أيضاً. كتب لي الوالد الخطاب، فأخذته وذهبتُ لمدينة عطبرة، وقصدتُ العم عز الدين مختار، الذي استضافني ورحب بي ترحيباً شديداً نظراً لعلاقته الحميمة مع الوالد.

بدأ يبحث لي عن وظيفة، والتي وجدها في عُضُون أسبوعين فقط، حيث ظهرت وظائف في السكة حديد لمُحاسبين وكتبة. فقدم لي طلباً، ف عقدوا لي امتحاناً بعد ثلاثة أيام. كانت المُعايَنة عبارة عن امتحان في مواد مختلفة حساب، عربي، إنجليزي، وكانت المُنافسة حادة لأن الوظائف محدودة، وهي في الواقع لا تتعدى الخمسة، في حين كان عدد المُقَدِّمين نحو ثلاثين شخصاً. عندما ظهرت النتيجة بعد يومين، كُنْتُ ضمن الخمسة الذين اجتازوا الامتحانات وقُبلت. كان المرتب ثلاث جنيهاً أيضاً، ومثلما فعلتُ في الوظيفة السابقة، بدأتُ أرسل ثلثيها للأسرة وأعيش بالثلث المُتَبقي.

لاحقاً لي فرصة جيّدة لتلبية رغبة دفينة، حيث كانت هناك مكتبة بجوار السكن الداخلي الذي أسكن فيه مع آخرين. فبدأتُ أقضي فيها وقتاً كبيراً في المُطالعة، ألتهم كثيراً من الكُتُب بنهم شديد. والحقيقة كنتُ أجِدُ مُتعة فائقة في قضاء معظم الوقت هناك. وبعد سبعة أشهر من تعييني ظهرت وظيفة تتطلب امتحاناً يشرف عليه السكرتير الإداري على مستوى السُودان ككل، حيث يتم اختيار مُحاسبين ومُترجمين من الدرجة الأولى. والمُختارون

أغلبهم من خريجي كلية غردون، ومن يقع عليه الاختيار، يُعيّن في الدرجة (J-6) براتبٍ قدره ستة جنيهاً ونصف.

كان عدد الذين امتحنوا لتلك الوظائف كبيراً جداً نظراً لإغراء الراتب، وبالفعل ظهرت نتيجة المعايّنات بعد نحو شهرين وربّما أكثر قليلاً، وتمّ اختياري أنا من عطبرة، وواحد آخر اسمه عبّاس عبّادي، الذي عمل مفتشاً في مشروع الجزيرة مؤخّراً. تمّ استيعابي في وظيفة محاسب في الدرجة (J) وخيّروني بين البقاء في السكة حديد، وبين الكشف العام التابع لوزارة الماليّة، فاخترتُ الثانية، بالرغم من أنّ الزملاء الذين كنتُ أعمل معهم في السكة حديد طلبوا مني البقاء معهم، ولكنني فضّلتُ تجربة أخرى جديدة وأصبحتُ محاسباً في وزارة الماليّة.

قبل هذا، حدثت لي قصة مثيرة بعض الشيء، لأنّه كان لوقعها معنى في حياتي، وهي من جهة ثانية تؤكد طبيعة المجتمع السّوداني في ذلك الوقت. أي في الفترة التي سبقت انضمامي للسكة حديد، ومن ثمّ وزارة الماليّة. كان هناك شابّ من شباب المُجلّد اسمه "بشير جودة"، وكان يعمل مُراسلة في شركة "جيمس لينج"، وهي شركة إنجليزيّة تعمل كوكيل في مجال الصمغ العربي. كان "بشير جودة" في غدوه ورواحه بشارع منزلنا، الذي يقع بالقرب من منزل الشاعر الفطحل محمّد عوض الكريم القرشي، كنا نتجاذب أطراف الأنس مع بعض كلما رأيته أو رأيته.

كان "بشير" شاباً طموحاً، ترك العمل في الشركة وأصبح "مكوجي"، إذ فتح محلاً لغسل ملابس الموظفين السّودانيين والإنجليز، وعندما اتسع عمله، كان قد استأجر عدداً من العمّال لمساعدته في العمل. كان آنذاك غسل الملابس يتمّ بالبنزين، إذ لم يعرف الناس الغسيل الجاف Dry clean بعد، وشاءت الصدفة عندما حضرتُ للخرطوم أن التقيتّه، وكُنْتُ آنذاك أبحثُ عن عملٍ، كما ذكرتُ من قبل، ولم أجد مكاناً أوي إليه، ولم أشأ أن أسكن في مدينة أمدرمان مع الأهل.

سألني "بشير" عن أحوالي، ولما علم أنني أبحث عن سكن، اقترح عليّ أن اسكن معه في "دكان المكوة"، الذي يملكه وكان بالقرب من المديرية، وتحديدًا بالقرب من عمارة يُطلق عليها "عمارة المجانين". كان هناك حوش كبير جداً خلف المحل، نقوم بنقل طاولات المكوة لننام عليها في ذاك الحوش. وفي الصباح، أبدأ رحلة البحث عن عمل، ونتناول وجبة الغداء معاً. استمر ذلك حتى لحظة مغادرتي الخرطوم إلى مدينة عطبرة لأعمل في السكة حديد. لكن تلك الفترة اعتبرها مهمة في حياتي، بما فيها من مُعاناة جميلة.

للتدليل على ذلك، كُنْتُ قَدْ عُدْتُ للخرطوم للمرة الثانية بعد أن أصبحت موظفاً في درجة مُحترمة "إسكيل جيه (J)"، اتجهت مباشرة من محطة القطار إلى دكان "بشير"، فرحّب بي ولم يصدّق أنني أصبحت موظفاً كبيراً، ومكثت معه أياماً قليلة استعداداً فيها ذكريات تلك الأيام. وذات يوم قال لي "بشير"، طالما أنني أصبحت موظفاً كبيراً، فلا بُدَّ من أن أسكن في منزل يليق بوظيفتي، فبحث لي عن سكن جماعي "ميز" مع أربعة موظفين، منهم من عاصرته في كلية غردون، فسكنت معهم.

أيضاً، قال لي "بشير" ذات مرة، أنني لا بُدَّ أن أرتدي بنطالاً وقميصاً بدلاً من الجلابية كزي "إفرنجي"، لأن ذلك - بحسب وجهة نظره - يليق بمكانتي الوظيفية، لكن حينها لم أكن أملك مالاً كافياً. قال لي: ليست هناك مشكلة، فأخذني لمحل الترزي الشهير "عابدين عوض"، وكان أيضاً صديقاً لوالدي، علاوة على ذلك، أوصاه "بشير" بي خيراً. فأختار لي ثلاثة بدل، وأربعة قُمصان، وحذاءين وجوارب، وكان مجموع ثمن ذلك ثلاثة عشر جنيهاً، كدين وعليّ أن أسدّده بالأقساط.

بالفعل، في أوّل راتب دفعْتُ له ثلاثة جنيهاً، ومن ثمّ خمسين قرشاً كلّ شهر. وكُنْتُ أُرسلُ للأسرة في الأبيض جنيهين ونصف، وأدفعُ مُشاركتي في السكن نحو مائة وخمسة وعشرين قرشاً (١٢٥) وأخصّصُ لنفسِي خمسة وعشرين

قرشاً، وأوفر جنيهاً كُلَّ شهر. ثُمَّ اعتدتُ على برنامج يومي روتيني. كُنْتُ عندما أعود من العمل، أغيّر ملابسي وأرتدي الجلابية في المساء وأذهبُ لـ"بشير" في الدكان، وأجلس معه نتجاذب أطراف الحديث والأنس الجميل، حتى يحين وقت صلاة العشاء.

استمررتُ نحو سنتين في وزارة المالية، وبعدها تمَّ نقلي إلى وزارة الزراعة مُحاسباً بالقرب من الهيئة القضائية. وهناك تغيّر نشاطي الاجتماعي، حيث أصبحت من رُؤاد نادي الخريجين ودار الثقافة. فكنْتُ أقضي فيهما أوقاتاً طيبة، وكوَّنتُ علاقات اجتماعية مميزة مع كثير من مرتادي المكانين. أمَّا "بشير"، فقد حدثت له نقلة أيضاً. إذ ترك الدكان ومنحه "الأفندية" القائمون على أمر دار الثقافة عُرفة فيها، وكان في غاية السعادة والقناعة.

هناك قصّة أذكرها، لأنَّ لها ما بعدها في سياق تسلسل ما نحن بصدد. عندما كُنْتُ في وزارة المالية ذات صباح، وتحديدًا في الخامسة صباحاً، كُنْتُ متجهاً نحو محطة السكة حديد لمُقابلة أخ قادم من مدينة الأبيض، وبينما أنا سائرٌ في الطريق، وكانت العربات انذاك محدودة يكاد المرء يحصيها واحدة تلو الأخرى، بمعنى أنَّ العربة السائرة في الطريق يكون منظرها غريباً. وبعض الناس يعرفون بعضهم من لون أو ماركة عرباتهم، فكثيراً ما يتبادلون التحايا مع المارة في غدوهم ورواحهم.

عندها اقتربت مني عربة، شاهدتُ السيد علي الميرغني بداخلها، والحقيقة لم أره من قبل سوى في الصُحف، وكذلك صورته التي كانت مطبوعة على زجاجة عطر يُسمَّى "بت السودان"، ونحن أساساً من أسرة ذات جذور تنتمي لطائفة الختمية، فعزمتُ واتجهتُ مباشرة نحو السيارة للسلام على سيادته. وبالفعل، رفعت يدي للسائق، فتوقف على بُعد نحو خمسة ياردات مني، فمسكتُ يد السيّد علي وقبلتها وقلتُ له:

«أنا فلان الفلاني، وعمي الخليفة الطيب كوكو الذي خلّفته أنت، وأنا موظف جديد أطلب منك الفاتحة». فقال لي: «ربنا يسهّل عليك أمورك ويفتح لك أبواب الرزق ويبارك فيك».

الحقيقة، منذ تلك اللحظة لم يقف أمامي ما عثر مسيرتي في الحياة، ولا أدري إن كان بفضل دعائه، أم بمتابرتي واجتهادي، أم بتوفيق من ربّ العالمين. لكنني كسائر أهل السودان كنتُ اعتقدُ أنه رجلٌ صالح ودعواه مستجابة، ولكن لا أستطيع أن أغفل العامل النفسي كذلك.

بعد عدة شهور في وزارة الزراعة. كان هناك موسم سنوي للمُحاسبين للعمل في طلبات المديرية الشمالية (نوري ومروي والقريير ومنصوركتي) ويُدفع لهم بدل سفرية بواقع سبعة جنيهات في الشهر ولمدة ثلاثة أشهر. فطلب مني الذهاب، وتحركتُ نحو المنطقة في المديرية الشمالية، كنتُ أحملُ شنطة حديد وضعتُ فيها ملابسِي وكُلّ مُستلزماتي. وهي منطقة بها مشروع زراعي ضخم، كذلك يوجد بها قصر كبير للسيد علي الميرغني، إلى جانب مزارع يمتلكها.

أثناء وجودي في المنطقة، حضر السيد علي لقضاء عطلة اعتاد عليها في كلّ منطقة، ولم أكن أعلم بها مسبقاً. فاحتشد الناس بصورة خيالية، وجاءوا من المناطق المجاورة زرافات ووحدانا، وكذلك من شندي وعطبرة وحلفا القديمة والخرطوم وأماكن أخرى. كانت أعدادهم تُحصى بالآلاف، فتبعثروا في الشوارع كما النمل. جاء بعضهم راجلاً وبعضهم على ظهور الدواب، وكانوا يسهرون طيلة الليل على دقات الطبول والإنشاد والذكر على مدى ثلاثة أيام متواصلة.

جاء مدير المديرية ومعه مسئولون وبعض أعيان البلد، وبما أنني موظفٌ في المشروع، انضممتُ للوفد، وعندما رأني السيد علي الميرغني، تبسّم دليلاً على معرفتي. وجلسنا معه جلسة خاصة، والذي أذهلني أثناء لحظة مصافحتي له أنه قال لي مباشرة: «كيف حالك يا عثمان يا ابني؟!». .. والحقيقة أنني

دُهشت، لأنني لم أكن أتخيل أنه سيتذكّر اسمي من مقابلة عابرة في الخرطوم ذكرتها من قبل. ثمّ رفع يديه وهو يدعو لي، فانشرح قلبي لذلك وغادرنا مقرّه.

انتهت مأموريّتي في ومنصوركتي. كان من المفترض أن استقلّ الباخرة بعد عودتها من مدينة دنقلا، فوصلني تلغراف يفيد بأنّ المُحاسب الذي يعمل في التقرير توفي والده، وفيه توجيهات تقتضي أن أذهب لأحلّ مكانه حتى وصول بديل آخر من الوزارة. وكان هناك مقابل مادي يُدفع للمأموريّة، عبارة عن خمسة وعشرين قرشاً في اليوم. فذهبتُ وأنا سعيدٌ بالعائد المادي، الذي سوف يُحسن من أوضاعي الماليّة. ومن حُسن حظي، وصل توجيهٌ بعد قضائي شهراً في المشروع، وطلب مني البقاء لمدة ثلاثة أشهر أخرى، وواصلتُ عملي في التقرير وكان ذلك نحو العام ١٩٤٢ أو العام ١٩٤٣

هذه الفترة أحدثت تحوّلاً أساسياً في حياتي كلها، بعد أن طلبوا مني البقاء أكثر. كان العمل بسيطاً، وأصبح لديّ فراغ كبير، ففكرتُ أن أملاه بشيء مفيد. كان معي في المشروع مفتشٌ إنجليزي اسمه "أرجيلينك"، وهو شابٌ صغير وخريج جامعي. فاتفقنا مع بعض، بحيث أعلمه اللغة العربيّة وهو بدوره يقوي من لغتي الإنجليزيّة. وذلك قادني للتفكير في دراسة منتظمة (من خلال الجرائد الإنجليزيّة التي تصله ويمنحني لها لقراءتها) وتسمّى الدراسة International Correspondence School (ICS) "مدرسة المراسلة العالميّة". فشاورته وشجّعني على ذلك، فكتبنا خطاباً وأرسله للمدرسة، وبعد نحو أسبوعين تقريباً وصلنا الرد الذي يتضمّن الشُروط، والمصاريف للكورس، وجميع الأوراق التي تحتوي على امتحانات في الجُغرافيا والتاريخ والرياضيّات لمعرفة مستواي الدراسي. هنا يجب ملاحظة أنّ البريد كان مُنظماً بين السُودان وبريطانيا، ويسير بصورة عاديّة، رغم الحرب العالميّة الثانية التي كان يدور رحاها آنذاك.

أنجزت ما طلبوه مني وأرسلته، فجاءني الرد مرة أخرى بالقبول، وقالوا لي إنهم حدّدوا مستواي وكان الهدف من الكورس، هو الإعداد لامتحانات كمبريدج، وكانت تكلفة الكورس ١٢ جنيهًا، بما فيها الكتب. ويمكن للطالب أن يبقى في الكورس لأي فترة يشاء، إلى أن يشعر بأنه جاهز لأداء الامتحانات.

على ذاك المنوال، بدأوا يُرسلون لي مذكرات بصورة منتظمة، وأقوم بالمطلوب، وكان المفتش يساعدي. كنتُ طموحاً وأقبلتُ على الدراسة بشهية ورغبة كبيرة في الوصول للهدف. وكنتُ في مراجعاتي أركز على المواد الثلاثة، وأرسلوا لي كُتُب أدب كذلك، وأصبحتُ أتحدّث الإنجليزية بطلاقة، واستمرّ ذلك لنحو عامين، أخبروني أنني أنجزتُ الكورس (إنجليزي، جغرافيا، تاريخ) وأرسلوا لي امتحاناً تمهيدياً صغيراً، تهيئة للامتحان النهائي، والذي سوف يرسلونه لي عن طريق الدائرة الحكومية التي أعمل بها، وهي وزارة الزراعة.

بعد نحو شهر ونصف الشهر وصل خطابٌ من مدير الزراعة، وكان بخصوصي، وأفاد بأن أكون في زمان ومكان مُعيّن في الخرطوم لأداء الامتحان. ومن حُسن حظي، أنّ العمل كان قليلاً آنذاك، فأخلوا طرفي وذهبتُ الخرطوم وقصدتُ صديقي "بشير جودة". وفي الموعد المُحدّد، ذهبتُ إلى كُليّة عُردون، وقَدّمتُ لهم نفسي، فأخذوني إلى قاعة الامتحانات، حيثُ أدّيتُ الامتحان، والمُفارقة أنني كنتُ وحدي. وكان الامتحان في مظروف مُغلق بالشمع الأحمر، تمّ فتحه أمامي. كان للأمر هيبة كبيرة. الامتحان كان عبارة عن ثلاثة ورقات، مدّة كل ورقة ساعتان وبينهم نصف ساعة راحة. كانت الورقة الأولى لغة إنجليزية وأديتها بصورة جيّدة. والثانية جغرافيا والثالثة تاريخ. وبعد أن فرغتُ، تمّ أمامي قفل المظروف بالشمع الأحمر كما كان من قبل.

ذهبتُ لوزارة الزراعة، ووجدتُ المفتش مستر كينج، مسئولنا المُباشر وحكيثُ له ما حدث، فسعدَ سعادة بيّنة، وقدّر

مجهودي ذاك، باعتبار أنني أوّل موظف معه يخطو خطواتٍ جادّة في هذا الطريق. فمنحني أسبوعاً لكي أقضيه للترفيه عن نفسي في العاصمة الخرطوم. وكان "بشير" قد حجز لي في "لكوندّة المحطة" بالقرب من السكة حديد، بأجرة يومية للغرفة تبلغ ١٥ قرشاً. كان "بشير" دائم الاحتفاء بي، باعتباري صديقه الذي أصبح موظفاً كبيراً. وكان يقول لمن يعرفه، إنني سوف أكون "حاجة" كبيرة في هذا البلد. وكان يعزمني في نادي دار الثقافة خصيصاً للتباهي أمام معارفه. والحقيقة أنّ ذلك كان يشرح صدري ويزيدني طولاً وفخراً بنفسي.

أذكرُ خطوةً جانبيةً، ولكنها وضعت بصماتها في حياتي. إذ أعادت لي هواية سلبتها مني ظروف العمل. كانت هناك شركة إنجليزية اسمها "لينيرز" تتعامل بطريقة حضارية راقية في ذلك الوقت. كانت تُروّج لمُنتجات عالمية كثيرة من خلال الكتالوج (دليل المبيعات) لمن يرغب On line، وذلك باختيار المطلوب برقم خاص، يُرسل إلى الشركة "كاش أون ديلفري" (Cash on delivery) بواسطة البريد، أو البوستة، ويُعطوا المشتري حافظة، وبعد دفع الثمن، يستلم المشتري الطرد بعد الوصول. وكُنْتُ أتعاملُ مع تلك الشركة بطلب شراء ملابس أحياناً، وأذكرُ أنّ للجنيه السوداني قيمة مُعتبرة بين العملات آنذاك. فقد كان أكبر سعراً من الجنيه الإسترليني، في حين لم نكن نتعامل بعملة الدولار بعد.

للتدليل على رفاهيّة الشراء بالبريد، أذكرُ أنني طلبتُ مرّةً آلة كمان "كمنجة" وكان سعرها خمسة وسبعون قرشاً أي أقلّ من جنيه. ولعلّ ما حفّزني وأغرانني على شرائها، هو أنني كُنْتُ أرى الدكتور محمد آدم أدهم، يعزف عليها أحياناً في مناسباتٍ خاصة، فأعجبني ذلك. المهم، أنّ الشركة أرسلتها لي بعد أيام قليلة من إرسال طلبي. الغريب في الأمر ولسبب لا أدريه سوى اللامبالاة، هو أنني أهملتها بعد وصولها، وظلت لفترة طويلة دون أن ألمسها، بالرغم من أن معها كتيباً إرشادياً (كتالوج) للشرح وصافرة لوزن الأوتار.

ذات يوم تحمّست وتحقّزت للتدريب عليها. فبدأت بمحاولاتٍ كثيرة، من خلالها تعلّمت كيف أعزف المقطوعة الوطنية الشهيرة "عازة في هواك"، ومنها انطلقت لعزف أي أغنية تأتي على بالي. بعد ثلاثة أشهر وصلت إشارة من مدير وزارة الزراعة للمفتش الذي يرأسني، وبدوره سلمني لها فوجدت فيها تهنئة لي منه ومن وزير المعارف، بنجاحي في الامتحان الذي أدّيته. فكانت تلك دفعة معنوية كبيرة. حينها كتب لوالدي وزففت له خبر اجتيازي الامتحان ونجاحي، فردّ عليّ بضرورة حُضورني إلى الأبيض. قال لي: يكفي اغتراب، ولسوف ينقلني إلى الأبيض، فإديه أصدقاء في وزارة المالية يستطيعون ذلك.

لكن قبل أن أغادر، يجذّر بي أن أذكر قصّة طريفة حدثت لي في منطقة منصوركتي.

منصوركتي والوسواس الخناس

تلك قصة دراميّة طريفة حدثت لي في منطقة منصوركتي. كنْتُ قد نزلتُ ضيفاً في الاستراحة التي كانت تُخصّصُ لكبار الموظفين. فأعدوا لي غرفة، وكانت هناك حديقة شبه مهجورة في الاستراحة. لم يكن ثمة أي شخص معي، غير خفير كان يقضي معظم يومه معي، ويغادر لمنزله في المساء، أي حوالي الساعة الثامنة. ودرجتُ على تناول وجبة الغداء مع المُحاسب الأوّل واسمه علي طالب الله. وهو من أهالي منطقة القطينة، والذي أصبح له باع كبير في تأسيس حركة الإخوان المسلمين لاحقاً.

كان الخادم الذي يعمل مع طالب الله، يأتي إليّ بطعام العشاء والرتينة (المصباح) حيث أعكفُ على القراءة حتى يُداهمني النوم في ساعات متأخرة. مضت الأيام الأولى على هذا النحو، وبعد بضعة أيام تناولتُ عشاءً بعد أن فرغتُ من القراءة كالعادة، أغلقتُ باب الغرفة واويتُ إلى فراشي. وفجأة

رأيتُ قطة صغيرة تُصدر صوت مواءٍ مُتواصل، فانتهرتها ولم تتحرَّك قيد أنملة، فتركَّتها لعلَّ وعسى يداهما النوم مثلي. لكن فجأة، رأيتُ القطة الصغيرة تكبر وتكبر، وصارت تحيِّق في وجهي ملياً. أقشعرُّ بدني وسرى الخوف في قلبي، فتناولتُ المُصحف وبدأتُ أقرأ وأتلعثم دون جدوى. عندئذٍ تركتُ الغرفة راكضاً نحو منزل علي طالب الله، وأمام المنزل تعثرتُ وسقطتُ، وفجأة شعرتُ بشيءٍ يرفعني لأعلى، فتحسَّسته فوجدتها يد علي طالب الله، وكُنْتُ ألهُتُ وأتصبَّبُ عرقاً، فحكيتُ له القصَّة، وكانت القطة قد اختفت بعد مُطاردتي، فاقترح عليَّ طالب الله أن اقضي معه الليلة، وإن لم يغمض لي جفنٌ حتى مطلع الفجر.

في الصباح جهَّزوا لي غرفة أخرى من بيوت العُمال، وقالوا لي، إن الغرفة التي سكنتُ فيها مسكونة (أي يسكنها شياطين وجن)، وأنَّ ما حدث لي الليلة الماضية كان قد حدث لآخرين قبلي. وصارت الروايات تنهال من مُتبرِّعين كُثُر، بعضها أصحابها ذوو خيالٍ جامح. وهناك من قال لي من الأهالي، دعنا نبحث لك عن أحد من الفقراء الصالحين في المنطقة ليكتب لك "محاية"، لكنني لم أتحمَّس للموضوع، ولكن منذاك الوقت، لم أَعُدْ لتلك الاستراحة مرَّة أخرى.

ختام قصتي في المديرية الشماليَّة، وبعد أن تمَّ نجاحي كما ذكرت، حملتُ كمنجتي واتجهتُ صوب الأبيّض، بحسب طلب الوالد.

حياة أخرى جديدة وهوايات متعددة

عندما وصلتُ الأبيض، أخبرني والدي أننا سوف نذهب للخرطوم لنقصد أحد المفتشين الإنجليز الذين عمل معهم في مدينة سنجة وأسمه مستر ديفيز. كان مفتش مركز، (من مفتش في السلك الإداري إلى مفتش في السلك المالي)، وكان يعمل معه خادمٌ سوداني اسمه "السر"، والذي أصبح يُلقَّب بـ "السر ديفيز"، وهو من أهالي منطقة الكاملين. كانت وظيفة الخادم هذه تُعدُّ وظيفة كبيرة لا يلقاها إلا ذو حظٍ عظيم. وذهبنا معاً للخرطوم، وذات يوم اقترح عليَّ الوالد أن نزور مستر ديفيز في منزله الكائن في أمدرمان غرب البوستان، وهي منطقة يقطنها عدد كبير من المسؤولين البريطانيين.

سلم "السر" علي والدي سلاماً حميماً يدلُّ على عمق العلاقة، وبعدها سرد عليه والدي قصتي بتفصيلٍ دقيق، إلى أن وصل إلى ختامها في أنني حصلتُ على شهادة "كامبريدج"، ولا زلتُ أذكرُ إنه قالها بفخر واعتزاز باثنين. وبالطبع كان ذلك شعوري أنا أيضاً، وإن لم أفصح عنه. وطلب منه والدي أن يُخبر مستر "ديفيز" لإيجاد وظيفة تتلاءم ومؤهلي الجديد.

أبدي "السر" موافقته الفوريَّة، ووعدنا أن يحدِّثه حال خروج مستر ديفيز مساءً للجلوس في الحديقة لتناول الشاي، وتلك طقوس إنجليزية معروفة. في اليوم التالي، عدنا وقد أنجز "السر" وعده مع مستر ديفيز، واستلمنا منه خطاباً بنقلي إلى مدينة الأبيض، حيث بدأتُ حياة أخرى جديدة، وإن كانت قديمة.. لأنها مدينتي.

رجعتُ إلى مدينة الأبيّض وشغلْتُ وظيفة مُحاسب في المديرية، واستقرّيت في منزلي. أقبلتُ على الحياة الجديدة بحيوية، حيث بدأتُ نشاطاً اجتماعياً مكثفاً، وكذلك برعتُ في عزف الكمان، وصرتُ أجيدُه بصورة مُلفتة للنظر. وكانت هذه هي الفترة التي ارتبطتُ فيها بالشاعر الكبير "محمّد عوض الكريم القرشي"، أو "ودّ القرشي" كما كنا نناديه، وهو رجلٌ رقيقٌ دمثُ الأخلاق ومُرهفُ الأحاسيس. فبدأتُ أشارك معه في تلحين بعض قصائده، وكُنْتُ قد اخترتُ ثلاثة من بينهم "وطن الجُدود"، والتي طبّقت شهرتها الآفاق لاحقاً.

كان "ودّ القرشي" مرتباً، ولذلك كان لديه نظامٌ ثابت، وهو نظمُ القصيدة شعراً، ومن ثمّ تلحينها، ولكنه كان يحتاج للمساتٍ فنيّة، فأقومُ أنا بمساعدته متى ما طلب مني ذلك. أمّا الفنان عثمان الشفيع، فجمعتنا معه نفس العلاقة، وقد ارتبط فنياً مع "ودّ القرشي" كما هو معروف. فقد كان يحضُر إلى الأبيّض دورياً، وبالذات في فصل الخريف، ويجد بعض القصائد منظومة ومُلحّنة، فيأخذها من "ودّ القرشي" ويعود بها، ليقدّمها من خلال إذاعة أدرمان، وتحديدًا في سهرة الخميس من أوّل كل شهر.

دخلتُ بعمق في حياة المدينة بعد أن كنتُ قد نذرتُ نفسي في المديرية الشماليّة للقراءة والحياة المحدودة. فوجدتُ فرقة موسيقيّة أفرادها من المتطوّعين للحرب العالميّة الثانية، والتي كان يدور رحاها آنذاك. فانضمتُ لها متطوّعاً. ذلك كان يعني الخُضُوع لتدريبٍ بدني شاق، يبدأ في الساعة الرابعة صباحاً حتّى الساعة الحادية عشر. وبعدها أذهبُ إلى المكتب لتأدية عملي العادي في المحاسبة.

بجانب ذلك، انخرطتُ للمشاركة في أنشطة الجمعيات الأدبيّة بإسهاماتٍ كبيرة. وشهدتُ هذه الفترة أضخم حدثٍ، وهو انعقاد دورة مؤتمر الخريجين الثانية في مدينة الأبيّض. والجدير بالذكر، أنّ مدينة ود مدني شهدت ولادة الفكرة باقتراح من

السيد أحمد خير المحامي، فقد كان قائداً فذاً ومتحدثاً لبقاً، وسياسياً محنكاً. وهو من وضع لبنات فكرة المؤتمر تأسيساً بحزب المؤتمر الهندي، وأحمد خير نفسه كان متأثراً بالنهج الغاندوي. وكانت أفكار الجمعيات الأدبية في حد ذاتها وسيلة من وسائل التمويه، عوضاً عن الهوية السياسية السافرة غير المسموح بها للأندية. فكانت المدينة مقراً لانعقاد الدورة الثانية للمؤتمر، وازدهرت به!

تسنى لي في ذاك المؤتمر في دورة انعقاده الثانية، تقديم دراسة وكانت بعنوان: "مستقبل الشيوعية في السودان". كان ذلك البحث قد أخذه مني السيد محمد أحمد محبوب بعد أن أبدى إعجاباً به، وكان المحبوب يشغل وظيفة قاضي في مديرية الخرطوم، ويُعدُّ أحد أهم حاضري المؤتمر والمنظمين فيه. ولكن الذي حدث، أن دراستي تعرّضت لبتّر مقتطفات منها "سنسرة" بعدما سلمها المحبوب إلى منسوبي اللجنة المنظمة، فغضبت واحتججت، لكن دون جدوى. الأمر الذي دعاني لأن أنساها زهداً، ولم أعد أتذكرها غضباً.

إلى جانب هواياتي الأدبية والفنية، كانت لدي اهتمامات رياضية أيضاً، هذا بالرغم أن مهنتي الأساسية كانت في مجال المحاسبة. في نفس الوقت، كان البريطانيون ينضوون تحت لواء تنظيم اجتماعي، ولهم نادٍ وفريق تنس، وكانوا يدعوننا للعب التنس معهم. فأصبحتُ عضواً في النادي ومعني من السودانيين أمين عمر التني فقط، وكان يعمل كاتباً بالوزارة، أما بقية أعضاء النادي فكلهم من البريطانيين. كان النادي مخصصاً للطبقة الارستقراطية البريطانية، وهم أولئك العاملين الذين دأبوا على حضور أنشطته، وخاصة متابعة تمارين ومباريات لعبة التنس.

المُحزن أن ذلك كان مدعاة لأن يتهمنا بعض الناس بأننا أصبحنا عملاء للبريطانيين. لعله بدافع الغيرة، ولكننا لم نكن نأبه لذلك، لأن وطنيتنا ليست في موضع اختبار. لكن الذي زاد

من توجّسات بعض الناس، أن كان معنا اثنان من المُفتشين البريطانيين العاملين في الرئاسة (لم أَعُد أتذكر اسم أحدهما) وقد طلبا منّا، أي أمين التّئي وشخصي، أن نُدرّسهما اللغة العربيّة، وشرعنا في ذلك بكلّ طيب خاطر. المُفارقة، أن أحدهما بعد أن انتهى عمله في الأبيض وغادرها إلى إنجلترا، عاد مرّة أخرى بعد الاستقلال وعُيّن سفيراً لبلاده، وتزامن ذلك مع عملي ضابطاً في وزارة الداخليّة.

أمّا الآخر، فهو مستر "فوكس"، والذي حدث أن اضطلع على ملفي الوظيفي، فاكتشف أنني الوحيد في مديرية كُردفان الذي يحمل تلك الدرجة التي نلتها من جامعة "كامبريدج". فأبدى اهتماماً واضحاً واعتناءً بشخصي، ذلك مثل سماحه لي بالجلوس في مكتبته الخاصّة، وكان يقول لي: اقرأ ما تشاء. بالفعل انغمستُ في أجواء القراءة في مكتبته الخاصة تلك، وصرتُ ألخص بعض ما أقرأ.

أثناء ذلك، حذقتُ لعبة التنس وصُنفت كلاعب درجة أولى. وكان "فوكس" نفسه يُدرّبني على أصول اللعبة. الذي حدث، هو أنه توفي أثناء الخدمة. وكان البريطانيون يُعدونه أحد ممّن يُسمونهم "أبناء دوغلاس نيوبولد"، السكرتير الإداري في السُّودان (١٩٤٥-١٩٣٩)، وأيضاً خلفه الذي حلّ محله، وهو جيمس روبنسون كان من نفس الدُفعة. وهؤلاء هم خريجو جامعة أكسفورد العريقة، التي تخرّج فيها دوغلاس نفسه. والحقيقة أن مستر "فوكس" كان باهتمامه الشديد بي في لعبة التنس، يقول لي دوماً، إنه يرى مُستقبلاً باهراً ينتظرني فيها، ذلك الشيء نفسه الذي حبّب اللعبة إلى نفسي.

كُنْتُ أسكُنُ في منزل قريباً من النادي، وهو كأغلب المنازل في المدينة، عبارة عن قطيعة يحيط بها حوش واسع. كنا مجموعة من الموظفين "العزّابة"، وبينهم صديقي أمين. حدث ذات يوم، أن تعرّضتُ لسرقة كُل ما أملك، وتمّت السرقة أثناء حُضوري احتفالات المولد النبوي. عندما عُدتُ للمنزل، وجدتُ

كُلَّ أغراضِي قد سُرقت، بما في ذلك ملابس التنس، ولم يترك لي اللص سوى الكتب. فكان لزاماً عليّ أن انقطع عن تمارين التنس مؤقتاً.

ذات أمسية، التقيت مدربي مستر "فوكس"، وسألني عن دواعي انقطاعي من النادي والتمارين، فحكيتُ له الرواية، فأبدى تأثراً واضحاً وتفهم سر غيابي. وبعد بضعة أيام، أوصى لي أحد زملائي بضرورة حُضورٍ لمقابلته في النادي. وبعد أن انتهى التمرين وذهب كل الحُضور إلى منزله، وطلب مني وكذلك أمين أن نأتي معهم.

هناك تحدّث الرَّجُل في الجمع عن قصّة سرقة كُلِّ ممتلكاتي، وقال لي: «يا عُثْمان، نحن أصدقاؤك.. تبرّعنا لك بهذه الأشياء». وأعطاني توب دبلان ودموريّة وأقمشة بذل وقُمصان وأحذية، ومضارب تنس ثمّ مظروفاً فيه خمسة وعشرين جنيهاً، وقال لي إنها قيمة حياكة هذه الأشياء، ذلك كان ما يُقارب جُملة أربعة أشهر من مرتبي الشهري، والذي كان يبلغ آنذاك سبعة جنيهات. شكرتُهم جميعاً، وكدتُ أطير من الفرح، إذ رُبَّ ضارّة نافعة، كما يقول المثل العربي السائد.

كانت تلك الفترة في منتصف الأربعينيات تقريباً. فإلى جانب ما ذكرتُ، كان التمثيل من ضمن هواياتي أيضاً. وحاولنا تقديم أنشطة ثقافيّة مختلفة في إطار الجمعية الأدبيّة في مدينة الأبيّض. فأخرجنا عدة مسرحيّات، كان الممثلون هم شباب الموظّفين العاملين في الإدارات المُختلفة، ومعنا أيضاً بعض العُمال. وكانت تلك الأعمال تلقى رواجاً وتؤثر كثيراً في قضايا الناس الحيّاتيّة المُعاشة. وعندما لمسنا ذلك، قرّرنا أن نطوف بالمسرحيات بعض المُدن القريبة، مثل تلودي، وكنا نجد ترحيباً واستقبالاً باهراً، وكنا نحصد مردوداً مالياً لا بأس به، نُسيّر به أنشطة الجمعية الأدبيّة.

ولعي بالقراءة بصورة عامّة جعلني أهتم بقراءة مراجع الاقتصاد السياسيّ تحديداً، وهو مجالٌ قد يبتعد أو يقترب من

مهنة المُحاسبة التي أعملُ بها. ولكن كان لديّ شعورٌ قوي في أنني لن استمر في هذه المهنة طويلاً. حاولتُ أن أجذب صديقي أمين التّئي إلى هواية القراءة، ولكنه أبى واستعصم بمهنة المُحاسبة، وقال لي بصورة واضحة، إنه ليس من هواة وجع الرأس بالقراءة، وإنه سيكون محاسباً إلى أن يرحل من الدنيا. وللأسف لم يكن أمين التّئي طموحاً، على عكسي تماماً، وتباين الاهتمامات هذا كان سبباً في أن يذهب كلّ منا في طريق.

كانت هنالك مكتبة ضخمة في المديرية، تعج بكتب ومراجع متنوعة في الأدب والتاريخ والاقتصاد والجغرافيا والسياسة. كان مستر "فوكس" قبل رحيله وبعد أن التهمت كل مكتبته، كان يتابع اهتمامي بالقراءة ويلحظ تواجدي بالمكتبة في معظم الأوقات. فصار ينتقي لي كُتباً بعينها ويطلب مني قراءتها. وأخرى يطلب مني قراءتها وتلخيصها، والحقيقة أشعرني بأنه يرمي إلى شيءٍ ما، لم أكن أعرف ماهيته. وذلك ما شجّعني على المُضيّ قُدماً في طريق القراءة، واعتقد إنني استفدتُ استفادة كبيرة منها. لقد فتحت لي القراءة آفاقاً واسعة، وزادت من طموحي في ارتياد مجالاتٍ أخرى.

الحزب الجمهوري

كما ذكرتُ، كانت الجمعيات الأدبية هي واجهة لنشاط سياسي غير مُعلن. في تلك الحقبة، ظهر الحزب الجمهوري برئاسة الأستاذ محمود محمّد طه. بدأ بدايات قويّة في انتقاد مظاهر اجتماعيّة ودينيّة، وشرع يتحدّث علناً حول ضرورة إنجاز مسألة الاستقلال عن طريق مكافحة الاستعمار بالوسائل السلميّة. وكان برنامج الحزب نفسه يركز على ضرورة تقسيم السّودان على أسس فيدراليّة، يكون الحُكم فيه جمهوريّ على نسق الولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد السوفيتي. ولا يُحكم مركزياً، نظراً لاتساعه. كان ذلك الطرح جاذباً للكثيرين، وأنا منهم.

كنتُ قد انضممتُ للحزب الجمهوري وفق تلك البدايات، وكُنّا ننادي بالاستقلال، ولكن ليس بصورة سافرة. لم تكن الشقة كبيرة أو بعيدة بين الأحزاب الشماليّة والجنوبيّة، فالسياسيون الجنوبيون تراهُم مندمجين في الأحزاب، لكنهم كانوا كثيري التنقل من حزب إلى آخر. ولعلّ ذلك كان أكثر سلوك يُسيء للديمقراطيّة الوليدة في السّودان بعد الاستقلال، فقد تفشت ظاهرة استغلال بعض الأحزاب للسياسيين الجنوبيين، بشراء ذممهم عن طريق الرّشوة، وهي ممارسات كان يقوم بها سياسيون بعينهم.

بعد فترة من انضمامي للحزب الجمهوري، لاحظتُ أنّ عضويّته بدأت تتخذ منحىً صفويّاً. لأنّ الأستاذ محمود نفسه بدأ يُغلب الجوانب الفكرية في إلقاء المحاضرات الدينيّة، والتخفيف من الحديث المُباشر في الشئون السياسيّة، الأمر الذي أثر في

عدد عُضويَّة الحزب، وأظنُّ أنَّ ذلك يدلُّ على ولع السُّودانيين
بالسياسة منذ ذاك الزمن المبكر.

من الإخوان الجُمهوريِّين الناشطين الذين أذكرُهُم في
تلك الفترة، كان هناك أمين صديِّق، وهو شقيق علي صديِّق،
شخصيَّة سياسيَّة مهمَّة، كان له صيتٌ كبير في الجزيرة، وكان
ينوب عن الأستاذ محمود محمَّد طه في بعض اللقاءات العامَّة.
وفي الأبيض، كان هناك صديقي أمين التَّيَّي، عبدالقادر
المرضي، إبراهيم أحمد عُمر. وعندما التحقْتُ بالبوليس، كان
حتماً عليَّ أن أتخلَّى عن الحزب الجُمهوري.

تلودي

في تلك الفترة، بينما الأمور تسيرُ بذلك النمط الذي
ذكرت، حدث أن توفي والد المُحاسب الذي كان يعمل في مدينة
تلودي. فطلبوا مني أن أذهب لأحلَّ مكانه لمدة ٤٥ يوماً ريثما
يجدوا بديلاً آخر. فحزمتُ أمري وذهبت، ولكن عوضاً عن تلك
الفترة التي حدَّدوها، بقيت في تلودي لستة أشهر. فالمدينة تمتاز
بطبيعة خلابة وغاية في الجمال، وكان لدينا مفتشٌ إنجليزي،
اسمه "دونالد"، والذي سوف تأتي سيرته لاحقاً عندما ذهبتُ إلى
ملكال في وظيفة ضابط شرطة.

في تلودي تلك، حدثت أحداثٌ طريفة، منها أنه كان لدينا
التصفيات النهائية للتنس في رشاد، وكان أحد منافسينا مُحاسبٌ
اسمه محبوب كرم الله، فتأمَّر عليه بعض الأصدقاء وعزموه
وأعطوه خمراً لكي لا يؤدي المباراة بصورة جيِّدة. ذلك ما أسرَّ
به إليَّ باشكاتب مركز رشاد مصطفى عُمر التَّيَّي، وعلى الفور
أخبرتُ زميلي، وكسبنا المباراة ونلنا الكأس.

هناك في شرق جبل مرَّة، التقيتُ العم المك آدم قيلي،
وهو أكبر المُكوك في تقلي. فأصرَّ عليَّ أن أزوره وأن يقابل
الناس الذين كانوا معي لإكرامهم. فذهبتُ للعباسيَّة للمرَّة الثانية
ووجدتُ الكثيرين الذين أعرفهم ويعرفونني، وكانت تلك فرصة
طيِّبة استعدنا فيها كثير من الذكريات الجميلة.

أيضاً من الذكريات التي ينبغي الوقوف عندها تأملاً عندما ذهبت لاستلام منطقة "أم روابة" من المحاسب. كان هناك مستر لوريمار مفتش شرق كُردفان بأم روابة، وحدث أن عاد لعمله بعد غُطلة قضاها في بريطانيا. والحقيقة إنه كان رجلاً غريب الأطوار. ومما عرفته عنه إنه كان طياراً في الحرب العالمية الثانية، ولذا صار موسوساً ومُدمناً على شُرب الخمر. وعملياً، هو في الأساس محاسب يشغل وظيفة المفتش عندما يغادر الأخير لقضاء إجازة.

لكن عبدالقادر حاج الصّافي، والذي كان يشغل منصب مساعد مفتش المركز، ومعه أصحابنا عبدالسميع غندور مساعد نائب المأمور، وعبدالرزاق عبدالعزيز المحاسب، وهو نائب مدير المركز الذي قدّموا لي أول نصيحة غالية للتعامل مع لوريمار. قال لي عبدالقادر حاج الصّافي، وهو صديق لوالدي كذلك: أسمع يا عُثمان، الخواجة ده مجنون، لكن أنت لازم تكون مُنظم. أي شيء يجب أن يكون في رأسك مُعدّ سلفاً، ولا تقول له أريد الرُجوع للأرقام أو الدفاتر. كل شيء يجب أن تكون شايله في دماغك.

عندما عاد مستر لوريمار من الإجازة، جاء المكتب في اليوم التالي، وكُنْتُ وفقاً للنصيحة أعلاه قد أجريت مسحاً كاملاً على المكتب، الذي خضع لنظافة شديدة، وتغيير في الديكور وطليناه بالبويات وأحضرنا زهوراً ووروداً. كان معي محاسبان هما: عبدالرزاق عبدالعزيز الذي ورد اسمه عاليه وأحمد بشير، وارتدينا كلنا ربطات عُتُق. فناداني في المكتب وسأل عن الحسابات والأوضاع والرّبط (كان لدينا أكثر من أربعين عُمدة، كل واحد لديه ربط، وهو مبلغ مُحدّد من جباية العُشور والرُسُوم، مقابل الخدمات والمباني والإضاءة)، وكان يسجل أي كلام قلته له، ثمّ راجع الدفاتر، ووجد كل شيء تمام، وكان ذلك مدعاة لأن يثق فيّ، وخطوة أولى لبداية علاقة طيّبة، على عكس الآخرين.

لوريمار اسكتلندي في الأصل، ولديه آلة "قربة"، وكان لديه منزلٌ وسط أشجار بمنظر يشابه غابة صغيرة، لاحظتُ إنه يعزف القربة عندما يهطل المطر. ويرتدي الزي الاسكتلندي الذي يشابه "الرَّحط" قديماً في الحياة السودانية. ألفتُ ذلك المنظر الذي شدَّ إعجابي، ولعله كان يلاحظني.

عندما اتجهتُ صوب أم روابة في مهمّة انتداب صغيرة، كان لدينا هناك فرع للجمعية الأدبية في نادي المدينة، ولهذا الفرع نشاطات بارزة في المجالات التي سبق لي ذكرها. واجتماعياً كان النادي مُلتقى كبيراً لكل الأعضاء من التجّار وكبار الموظفين. وحدث أن كان هناك حفلٌ كبير، فقررنا دعوة لوريمار وحرمة.

ألقي رئيس النادي كلمة الحفل، وذكر أنني سوف أقدم معزوفة موسيقية، وكانت هناك أيضاً مسرحية. فدخلتُ المسرح وأنا أحملُ كمنجتي، وكانت تلك المرّة الأولى التي يعرف فيها مستر لوريمار أنني أعزف الكمان. ولمزيدٍ من الإدهاش، عزفتُ "مارش اسكتلندي" فوقفُ مُحياً شخصي وصفق كثيراً وهنأني.

كان الحدث هذا قد فعل العجب العُجاب في نفسه. فصار وثيق الصلة بي، وكان يستشيرني في كلّ شيء. فكلانا يحب الموسيقى، وهي بغضِّ النظر عن كونه مُستعمراً مُستعمر، فالموسيقى تكسر الحواجز، إذ لا وطن لها!

عُدْتُ إلى تلودي، وبعد أن انتهت مأموريتي بها، والتي كانت قصيرة لا تتعدّى الشهر ونصف، رجعتُ مباشرة إلى الأبيض، ورجعتُ للحياة الروتينية العادية. الجديد فقط في ذاك الوقت، انضمام مدير حسابات جديد لنا وسمه عبدالله محمود، ومن الصُدف إنه كان صديقاً للوالد وعملاً معاً في مدينة سنجة. لكن هنيهة بعد عودتي، حدث ما سمّيناه "الزلازل الوظيفي"، وذلك ممثلاً في صُدور كشف التنقلات بين العاملين، ويتضمّن مفاجآت غير سارة لبعض الناس.

المعروف أنه كان يوجد في المديرية واحدٌ وعشرون مُحاسباً. هناك نحو تسعة عشر منهم من الأبيّض، ولأسبابٍ عجيبة، عنَّ للمدير أن ينقلهم جميعاً، بدعوى أنهم من المُمكن أن يتأمروا عليه. هُناك اثنان منهم كانوا من المُعيّنين محلياً، وهؤلاء لا يمكن نقلهم. وبالفعل صدر كشف التنقّلات السنويّة، وإذا بالمدير ينقل التسعة عشر مُحاسباً، وكُنْتُ من ضمنهم. كان المفترض أن أذهب إلى الإقليم الجنوبي بمدينة جوبا على وجه التحديد. وكانت التنقّلات كلها بتعليماتٍ صارمة، لا بُدَّ للمعنيين بها تنفيذ أمر النقل مهما كانت المعاذير.

مأمورية أم تآمر .

عندما أزمعتُ الذهاب إلى جوبا لتنفيذاً للأوامر التي صدرت بالمأمورية، جهّزتُ نفسي وأعددتُ تصاريح السفر. ثمَّ أخذتُ عطلةً لمدة أسبوعين كنتُ أودُّ الذهاب فيها إلى الخرطوم. وكان لابد أن أطلع عبدالله محمود نائب المدير، فقلتُ له إنني حضرتُ لوداعه، وأخبرته بتفاصيل فحوى زيارتي الخرطوم. ولمّا كانت العلاقة بيننا طيّبة، طلب مني أن أذهب لوزارة الماليّة عند وصولي هُناك، وأخبرني أن أقابل مفتشاً بريطانياً اسمه مستر "روبي مان"، وهو مفتش شرق كُرْدُفان (أم روابة) وأعطاني خطاباً وطلب مني أن أسلمه له، بل أوصاني بضرورة أن أعطيه له في يده شخصياً.

كُنْتُ قد علمتُ منه، أنّ هذا الرَّجُل مهمٌّ للغاية، لأنّه كان يُنتدبُ عندما يغيب السكرتير المالي لأي سبب من الأسباب ليعمل مكانه، وذلك ما يوضّح أهميته. وقال لي: «هُوَ رجُلٌ ممتاز، لكنه مكشكش بعض الشيء» (مكشكش، كلمة دارجة تستخدم لمن به هذر أشبه بمسٍّ من الجنون، ولكنه لا يرقى لمستوى الخطورة والحاجة للتطبيب النفسي المعروف - المُحرّر)، وقال لي إنّ سبب كشكشته تلك، تعود إلى أنه سقطت به طائرة في أثناء الحرب العالميّة الثانية، والتي كانت قد توقفت آنذاك.

حملتُ معي الخطاب وذهبتُ من محطة القطار إلى وزارة المالية مباشرة، وهناك كلما أذكرُ اسمه لأحد زملائي، كان يتحوقل ويتشهد، وجميع من سألتهم قالوا لي إنه إنسان صعب المراس، وقاسي القلب، ولهذا كان الجميع يهابونه. لكن بالطبع ما كان ذلك ليُثنييني عن مقابلته، فأنا أحملُ خطاباً له، وهذا كل ما في الأمر. بل حتى عندما دخلتُ المكتب وطلبتُ من سكرتيّره الخاص أن أقابله، بدأت علامات الاستهجان تظهر على مُحياّه فيما يُشبه الاستنكار. وعندما قُلْتُ له إنني أحملُ له خطاباً شخصياً، وطلب مني أن أعطيه له ويوصله نيابة عني، فرفضتُ بإصرار. فدخل عليه في المكتب بتوجُّس بائن، وبعد لحظاتٍ خرج وسمح لي بالدخول.

في واقع الأمر، لم تكن انطباعات الناس خاطئة. فحينما دخلتُ ورأيتُه، كانت تبدو على مظهره سيماء الأرستقراطية الإنجليزية، ذلك على الأقل من السلسلة الذهبية التي كانت تتدلى من عنقه، وذلك ممّا لا يألّفه الناس كثيراً في ذاك الزمن. طال وقوفي أمامه لأكثر من خمسة دقائق وهو مستغرق في أوراق كان على طاولته، وبعدها رفع رأسه متثاقلاً، فمددتُ له الخطاب وقلْتُ له: من مدير كُردفان، فقال لي نعم، وشكرني، والحقيقة، حتى تلك اللحظة لم أكن أعرف محتوى الخطاب.

غادرته وبدأتُ في قضاء عُطلتي التي حضرتُ من أجلها للخُرطوم واستمتعتُ بها. ثم غادرْتُ الخُرطوم على أمل قضاء جزء من العطلة مع أصدقائي علي عبدالباسط وأمين التّئي في مدينة شندي، فقرّرتُ أن أمكثُ معهم أربعة أيام. لكن الذي حدث كان غير متوقع، وعلى عكس ما خططت، فعند الساعة الحادية عشر، وأنا في مدينة شندي، جاءني عربي مأمور المركز، وهو يركض وقال لي: إن مفتش المركز يريد مقابلتك عاجلاً. وعلمتُ منه أن هناك إشارة وصلت له. ذهبتُ معه بعربته إلى المركز لمقابلة مستر كريس، والذي علمتُ منه أن الإشارة تفيد بالبحث عن محاسب اسمه "عثمان زين

العابدين"، والنشرة صادرة ومُعَمَّمة لِكُلِّ المحافظات، وقضت بضرورة حُضُوري على جناح السرعة إلى وزارة المالية في الخرطوم، ونسبة لأنَّ موعد القطار لم يحن ذاك اليوم، طلبوا مني الركوب في قطار بضاعة مع أحد العُمَّال.

وصلتُ الخرطوم واتجهتُ لوزارة المالية مباشرة، وأطلعوني في قسم شئون الموظفين بأنَّ مستر "روبي مان" يريد مقابلي. وأنا في الطريق لمكتبه، قابلت مدير الحسابات وكُنَّا نناديه بـ"عم عبدالله"، فقال لي بين المازح والجاد: والله يا عثمان، طالما الزول ده عايزك، إمَّا إنك عملت كارثة أو إنك كارثة تمشي على قدمين. فضحكنا معاً والواقع كأنني كُنْتُ أداري قلقي.

عندما دخلت على مستر "روبي مان"، قال لي على الفور: أمر نقلك إلى جوبا قد ألغي، ويجب أن تعود إلى الأبيض حالاً. وشكرتُه وغادرته دون أن أسأل عن الأسباب بالطبع. وإن كنتُ قد أضمرتُ رغبتي في معرفة حيثيات القرار بعد عودتي للأبيض. وذلك ما حدث في اليوم التالي، إذ كُنْتُ الوحيد المُستثنى من كُلِّ الزملاء، فواصلتُ ما انقطع من الروتين اليومي في العمل والحياة العامة في مدينة الأبيض.

بوابة الشرطة

شدّني الطموح المُزمن في شخصيتي إلى أن أخطو خطوة جديدة تطلعاً لمهنة جديدة. كان ذلك تقريباً في العام ١٩٤٧.. وصل إلى مكتب المدير منشورٌ يطلبُ ممّن يرغبون العمل، أداء امتحانات كلية الشرطة والإدارة. فقدّمتُ على الفور طلباً وقُبل، وكذلك فعل أمين التّني، بالإضافة إلى ثلاثة زملاء آخرين. وكانت الامتحانات تُؤدى في الخرطوم.. عهدذاك، كان مفتش المعارف هو المرحوم شيخ محمّد حسن دياب الذي ذكرته في بداية سيرتي الحياتيّة هذه، وقلْتُ إنه الذي أدخلني الكُتاب. وكان هو المُشرف على الامتحانات.

عندما نظر في ورقتي، قال لي: يا عُثمان يا ابني ما شاء الله عليك. أنت شاب ممتاز، وليس لديّ أدنى شك في أنك سوف تُقبل في هذه المُعايينة. لكن ما حدث كان العكس تماماً، حيث ظهرت النتيجة بعد نحو شهرين، وقبلوا أمين التّني ولم أُقبل أنا، والحقيقة أنني غضبتُ غضباً شديداً، فذلك أوّل فشل يواجهني منذ أن خطوتُ في مضمار الحياة الدراسيّة والعامة. والحقيقة، كُنْتُ على يقين أنني أديتُ الامتحان بصورة أفضل من الآخرين، وكُنْتُ اشعرُ بأنني مؤهّلٌ أكثر من التّني صديقي والبقية، لكنني قبلتُ بالأمر الواقع. ونسبة للصدّاقة والزمالة التي تجمعنا، لم أبدِ ذاك الشّعور مُطلقاً.

عُدْتُ إلى الأبيض حزيناً مهيبض الجناح، وكُنْتُ قد وضعتُ في ذهني أنني لن استمر في مهنة المحاسبة. لم أكن

مرتاحاً ولا سعيداً بذلك. وبعد النتيجة التي ذكرتها، حدث لي نوعٌ من الاكتئاب، فلم أذهب للعمل لعدة أيام. فكرتُ أن أسافر إلى مصر للدراسة هناك. وذات يوم ذهبتُ للمركز وقدمتُ استقالتي لرئيس الحسابات، وعندما وصلت الاستقالة إلى نائب المدير عبدالله محمود، حجزها عنده، وطلب أن أحضر له مع سائقه الخاص، واسمه محمد زايد.

حضر محمد زايد لي في المنزل باكراً في اليوم التالي، وبطلبٍ وحيد من المدير، هو أن أحضر بصُحبته. وحين وصلته في المركز، قال لي: «يا عثمان أنا آسف للأسباب التي دفعتك للاستقالة، ولكن على أية حال، أطلب منك ألا تتعجل، وأنا لن أقبل هذه الاستقالة، وسوف أمنحك عطلة عشرة أيام من عندي». وختم حديثه بقوله: «على أية حال السكرتير الإداري مستر دوغلاس روبرتسون يُزمع زيارة كردفان، ويمكنك الاستفسار منه عن السبب الذي لم تُقبل به في المعايينة».

وقع حديثُ المدير في نفسي موقعاً حسناً، وكان رجلاً ودوداً، أكنُّ له تقديرًا واحتراماً كبيرين، وكان يُبادلني المشاعر نفسها. بالفعل حضر سير روبرتسون إلى الأبيض. وأعدَّ له استقبالًا باهرًا، احتفالات ومهرجانات احتفاءً بمقدمه. جاءني أحد العُمال في المكتب ذات يوم، وقال لي: نائب المدير عبدالله محمود يريدك، فذهبتُ إليه ووجدتُ معه مستر روبرتسون، وهو يعرف والدي، لأنه سبق أن عمل معه في مدينة سنجة، وكان ملفي الوظيفي أمام نائب المدير.

أخبروني بالأسباب التي لم أقبل بسببها في المعايينة (الاختبار) وهي أن مستر ميلر المدير الإداري أصدر قراراً بوقف المُحاسبين، لأنَّ أفضل المُحاسبين أخذوهم في الإدارة، ولذلك أمر ألا يأخذوا مُحاسبين جُدد، بمعنى عدم التفريط في من تبقى. وقال لي بما يشبه تخفيف وقع القرار عليَّ: «على كل، دعنا نرى السنة القادمة، وأخرج مذكرة صغيرة وكتب عليها معلومات ربَّما للتذكير، وطلب مني أن استمر في عملي».

في نهاية السنة، قال لي المفتش: أريدك أن تذهب أنت وعبدالسميع غندور إلى الأبيض لأداء امتحان الإدارة. وقال لي أيضاً أنا وصيت عليكم. بالفعل ذهبنا معاً وأدينا الامتحان، وعُدتُ إلى أم روبة. وبعد شهرين، وصلت إشارة من الأبيض تفيد بأنه تمّ اختياري للمُعينة ورُفض عبدالسميع. فذهبتُ إلى الخرطوم لأداء المُعينة في وزارة الداخلية، والتي حضرها أكثر من مائة شخص، وذلك ما يوضح ضراوة المنافسة. في اليوم الأوّل للمُعينة، لم ينجح أكثر من أربعين مُمتحناً، ورسب أكثر من النصف. وكذا في اليوم الثاني، لم ينجح أكثر من ثلاثين مُمتحناً. أمّا أنا فقد واصلتُ نجاحي لليوم الثالث، واستمرّت التصفيات إلى أن بلغ عدد المتبقين نحو أحد عشر شخصاً، ثمّ أصبحنا ستة فقط، ولمّا كانت المسألة مُرهقة للغاية، طلبوا منّا أن نعود لأماكن عملنا على أن تستمرّ الأسئلة بالمراسلة. ذلك ما حدث، وانتهت الامتحانات، ولكن ظلّ القلق مستمراً، فقررتُ الذهاب للخرطوم.

في الطريق نحو الخرطوم من الأبيض، حصلت حادثة وضعتني الأقدار في طريقها، ليكون لديها تأثير فيما أنا مهموم به. ويجدر بي أن أسرد تفاصيلها لما لها من انعكاساتٍ على ما ذكرتُ من وقائع. كان القطار قد توقف في تندلتي للترؤد بالماء لمدة نصف ساعة، وخلال ذلك، كان الركاب يتجولون بمحاذاة الرصيف، وكنت أنا كذلك، وعندما أصبحتُ على مقربةٍ من عربات القطار المُخصّصة للنوم، كان هناك أطفالٌ ينظرون من خلال النوافذ، وفجأة رأيتُ أحدهم يقفز من النافذة، فقفزتُ تجاهه وأنقذته من موت مُحقق، ووقعنا معاً على الأرض، وكان منظرًا مثيراً للمارّة. هُنيهة وحضر والده فشكرني. وبعدما تحرّك القطار، جاء الكُسماري وهو يصيحُ بأعلى صوته ويسأل عن الأفندي الذي أنقذ الطفل، وعندما قلتُ له أنا. قال لي إن والدته ووالده يريدان تقديم الشكر لك.

سألني والد الطفل عن وظيفتي، فقلتُ له إنني محاسبٌ في طريقي للخرطوم. فأخرج مذكرة صغيرة من جيبه وكتب

اسمي كاملاً عليها. المفارقة الغريبة أنني عندما ذهبتُ لأداء المعاينة، وجدتهُ هو مُقرّر اللجنة. وعندما دخلتُ، نظر لي أعضاء اللجنة نظرة غريبة وابتسموا، حينها أدركتُ أنه ربما حكى لهم ما حدث. كذلك نظرتُ إلى ملفي الشخصي الموضوع أمام اللجنة، فتبيّنت اسم والدي مكتوب على واجهته. مع ذلك، أديتُ المعاينة ولم أكن متيقناً من القبول، بل جاءني إحساسٌ أنني لن أقبل بحسب أنني رأيتُ اسم والدي في الملف، وقلتُ ربّما يعود ذلك للمشاكل الكثيرة التي حدثت له مع البريطانيين، وسبق أن حكاها لي. وزاد من شكي في القبول سريان إشاعات بين الناس، تفيد على أنه لا يريدون إداريين جُدد في ذاك العام.

قلتُ إننا أصبحنا ستة من جُملة الذين حضروا. وفي الخرطوم، كُنْتُ في ضيافة حسين حمو، والذي مكثت معه لمدة أسبوع. خلاله لم يظهر جديد، فقرّرتُ المغادرة إلى أم روابة، ولكنه أصرَّ عليّ أن أبقى قليلاً، نزولاً عند رغبة بعض الأصدقاء والذين يريدون الاحتفاء بي. فقضينا بضعة أيام في الاحتفالات، التي تخللتها دعواتٌ مُتعدّدة. وبالطبع لم استغرب ذلك، لأنني كُنْتُ اجتماعياً بطبعي وأحبُّ الناس. وبعد مُضي الأسبوع دون ظهور أي شيء، أيقنتُ أنّ الموضوع قد فشل. فقلتُ لحسين حمو إنه من الأفضل أن أذهب إلى بيتي، وأبشر عملي المكتبي. ورغم ممانعته الشديدة، أصرّيتُ على ذلك.

استقلتُ القطار، وعندما وصل أم روابة، وجدت أناساً يعرفونني في المحطة، فبدأوا ينهالون عليّ بالتهاني والتبريكات. فسألتهُم مستفسراً عن السبب، فقالوا لي إنهم سمعوا اسمي في إذاعة أمدرمان، وأنني تمَّ اختياري في كليّة البوليس. فحملوني على أكتافهم كما يحدث في التظاهرات. الحقيقة أنني كُنْتُ في غاية السعادة، وبدأت تحدوني آمالٌ عراض، بعد أن كادت تتحطم إثر الشائعات التي انطلقت في المدينة، وأشارت بأنه لن يُقبَل أحد ذلك العام. وامتدّت الأفراح حتى الأبيض، بعد أن وصلتها، واستمرّت لأكثر من أسبوع.

في واقع الأمر، لم أكن أوّل شخص من الأبيض يدخل
كلية الشرطة، فقد سبقني السادة محمود بخاري وحسين حمو
وأمين الصّاوي وآخرين. وعندما دخلت الكلية كنت مسئّولاً
ومعي النور حامد عن الموظفين (١٧٥). كان هناك امتحان
تحريرى لأي مُرشح، والذين اجتازوا الامتحان كانوا نحو ٨٠
شخصاً، واختاروا أفضل ستة منهم بالتصفيات، وبعدها استقرّت
التصفيات على اثنين، النور حامد وشخصي. ودخلنا كلية
غردون، التي أصبحت جامعة الخرطوم فيما بعد، وبقية العدد
من المُمتحنين حوّلواهم إلى المدارس العليا المُتفرقة.

درجت العادة على أن المُختارين للشرطة يأخذون
دراسات مكثفة في الأنشطة الشرطية، والمُختارون للإدارة
يبقون في الجامعة. كُنا ستة من الشرطة، وانضم إلينا ضابط من
الصومال الشقيق، وكان بدبورتين (نجمتين) ولكنه غير مؤهل
بشكل جيّد. والواقع أنني تفوّقتُ عن البقية في كلّ الأنشطة، بما
في ذلك ضرب النار وتفكيك وتركيب السّلاح. وذلك لسبب
وجيه، وهو أنني تطوّعتُ أصلاً من قبل، كما ذكرت. بالرغم
من أن التدريبات كانت شاقة للغاية تحت إمرة مُدرّب صارم
جداً، كان شاويشاً تمّ تحويله من الجيش للشرطة، فاصطدم به
الطلاب كثيراً، وكانت طريقته في التعامل صعبة للغاية.
وتركزت المشاكل بينه وبين طالبين من دون الآخرين، ويبدو
أنه أضمر لهما شيئاً وهو ما ظهر في نهاية الفترة عند التخريج.
حيث أعلن نجاح الأربعة وسقوط الاثنين اللذين كانا في حالة
مشاكل دائمة معه. نادى عليهم في الطابور وسرد عليهما
سجلهما كاملاً وفيه الوقائع بالتاريخ. ويبدو أنه كان يفعل ذلك
يوميّاً تحسّباً لهذا اليوم. وقال لهما: بناء على ذلك، أنتما لا
تصلحا للشرطة، لأنه ليس لديكم قوّة احتمال ولا تطيعون
الأوامر. فكان الخبر كالصاعقة عليهما، إذ انهارا وذرفا الدموع
مدراراً، فقد ضاع عليهما مجهود سنتين كاملتين.

كنا في داخلية الشرطة (مكانها الآن مسجد النيلين، عند
ملتقى النيلين الأزرق والأبيض) والخروج يوم الخميس فقط.

وكان اليوم يبدأ في الساعة السادسة صباحاً، حيث يستوجب على الطالب الوقوف في وضع "انتباه" على أن يكون مُمسكاً بالبندقية في طابور الصباح، والذي يمتد حتى الساعة الثامنة صباحاً، وتدريب آخر حتى الساعة التاسعة، ومن ثم تُمنح بعض الوقت للإفطار. وبعدها محاضرات حتى الساعة الواحدة بعد الظهر. أحياناً في الكلية وأحياناً آخر داخل المبنى. وبعدها نتناول وجبة الغداء، وفي الساعة الرابعة يبدأ الطابور والتدريب حتى الساعة السادسة مساءً. حيث نتناول بعدها وجبة العشاء والمذاكرة لأن هناك امتحانات دورية باستمرار، ومن ثم نخلد للنوم.

من الأشياء التي لفتت أنظار من في الكلية أن مستر أوليفر وزوجته (نقل من مفتش شرق كُردفان إلى مفتش مركز أمدرمان) كانا يركبان الخيل كل يوم سبت للتنزه، ولكنهما دأبا على أن يمُرا على الكلية للتحية والسؤال عن حالي، وكيف تجري أموري في الكلية، وذلك نسبة للعلاقة التي ذكرت نذراً منها سابقاً. فكانت لفتة إنسانية مُعبرة منهما، وفي نفس الوقت لها مردودٌ نفسي كبير عليّ.

كانت الدراسة نفسها شاقة جداً، خاصة في القانون وفروعه. والقانون الجنائي تحديداً، الذي كان مادة جديدة بالنسبة لنا، كذلك أخذنا كورساً لمدة شهر لدراسة الخطوط العامة للطب البيطري للاعتناء بخيول الكلية، ذلك أنه ربما يعمل أحد الطلاب في مركز من المراكز التي توجد بها خيول أو أي نوع من أنواع الحيوانات ذات الصلة بعمل الشرطة.

أثناء الدراسة في الكلية كانوا يمنحوننا راتباً نحو العشرة جنيهات، وبالطبع كان يُعدّ مبلغاً كبيراً. وبعد قضاء ستة أشهر، خرجنا للشارع ونحن نرتدي الزي الشرطي، لكن بدون رُتب. وتمّ توزيعنا على العاصمة المُثلثة: الخرطوم، أمدرمان والخرطوم بحري. وكان نصيبي الخرطوم. وكانت تلك فترة مهمة، بدأنا نتعرّف فيها على الأعمال الشرطية من أفراد

عساكر عاديين، وهُم من لم يخضع لدراسة وتدريب طويل الأمد
مثلاً فعلنا.

هؤلاء يتم تخريجهم كُلّ ثلاثة أشهر، كنا نتعلم منهم
أشياء كثيرة، وكانت هُناك دروس تمثيلية لمعرفة أساليب
الرّشوة والمُحاباة مثلاً، كأن يرشي أحدٌ أحداً كدُرُوس عمليّة،
سواءً بالمال أو بأشياء عينيّة مثل الخُضروات أو أي شيء يبتاع
من المتاجر، أو خدمات تقدّم بلا مقابل وهكذا. وحينها على
الخريج الجديد تسجيل كُلّ هذه الأشياء. كذلك كان العمل يمضي
بنظام الورديات (نوبات العمل)، وأصعبها وردية الليل من
العاشرة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً. وكانت أحياناً
تصادف البرد القارص، وما عليك سوى التحمّل لأنّ هُناك من
يراقبك أثناء المرور كل ساعة.

من القصص التي لا أنساها، كانت ورديتي في تلك
المنطقة على شارع النيل، وهي منطقة معظم الذين يقطنونها من
البريطانيين، ولذلك ما أن يدخل المساء تتوقف حركة المارّة في
الشارع العام. أثناء مُرورنا في منتصف الليل تقريباً، وجدنا
شخصاً مُختبئاً، وعرفنا أنه لصّ ولكنه كان ينكر، فأخذناه لنقطة
الشُرطة وكان هُناك شاويش معروفٌ بأنه فظٌ غليظ القلب، ذو
بأس شديد. فبدأ في استجواب الشخص الذي تمسّك بإنكاره
لصُوبيّته، فقال له الشاويش: طيّب إنت منو؟ فقال له: أنا
شخص يائس من الحياة. فقال له الشاويش: لماذا تختبئ في
بيوت الخواجات، إذا أصلاً أنت يائس من الحياة، لماذا لا تقفز
في النيل، وتريحنا من هذا العذاب؟!

المُفاجأة التي لم يتوقعها أحد، هي أنّ الرّجل بدأ يُردّد في
حديث الشاويش. ثمّ وجّه له الكلام وقال له: طيّب ما دام قلت
كده، هاك شوف. فركض بأقصى سرعة ونحن من خلفه، إلى
أن قفز في النيل ووقفنا مُندهشين والحقيقة لم يجرؤ أحدٌ منا على
القفز من خلفه. الحقيقة، أنا شخصياً لا أعرف السباحة ولا
علاقة لي بالنيل، كما أنني لم أكن أدري شيئاً عن الآخرين.

و عليه، ظالينا على الشاطئ نُحَدِّق في الماء، فلم يكن ثَمَّة مفر من الانتظار ولفترة طويلة.

بعد انتظار ساعتين، أدركنا أنه غرق، فعدنا للنقطة وأخبرنا الشاويش. فقال لنا الحدث ده حسابيه عسير جداً علينا، ولكن لا توجد طريقة لنسيانه غير أن نلزم الصمت كلنا. وطلب منّا جميعاً ألا نأتي بسيرة الموضوع بتاتاً. ثمّ أحضر أحدنا مصحفاً وأقسمنا جميعاً على التكتّم على الحدث. والحقيقة ليس تبريراً، ولكنني أذعنْتُ لكلِّ ما سمعت نظراً لأنني غريب. وبالفعل لم يذكر أي منّا هذا الموضوع إلا بعد سنين عدداً، وذلك من باب حكي الذكريات. أما جُثَّة الرجل فقد ظهرت في مكان آخر قرب شواطئ مدينة أدرمان.

أيضاً كنتُ ذات يوم أعمل في وردية شاويش نبطشي ومسئولاً من الحوادث، اتصل بي شرطي حوالي الساعة التاسعة مساءً من نقطة المُقرن وقال لي إنّ هناك جريمة قتل، فكلفت المُتحرّي ومجموعة من الشرطة بالذهاب لموقع الجريمة والبحث في ملابس ما حدث. وعند وصولهم، اكتشفوا أن القتيل هو الفنان الشهير "فضل المولى زنقار". وكان قد قُتل أثناء محاولاته التوسُّط بين شخصين اشتبكا معاً، أحدهما كان صديقه، وحاول طعن الآخر ففلت وأصابت السكين الفنان زنقار. بالرغم من أنه سارت روايات كثيرة، لكنها كانت شائعات ليس إلا.

جولة حول المدن الكبيرة

بعد ذلك ذهبنا لأداء كورسات عمليّة في المديریات المختلفة. كان أمين أحمد حسين هو حَكمدار "مقدّم" المديرية، ولاحقاً أصبح "كومندان" ونُقل لمدينة بورتسودان، وكذلك نُقلت أنا أيضاً. وكُنْتُ برُتبة نقيب. ولكن حدثت مشاكل كثيرة بيننا وتنقلت بين المديریات والمراكز.

أولاً، ذهبْتُ إلى مدينة عطبرة وكان المأمور فيها حسن قرين، ومساعد المفتش كان الفاتح البدوي. وحسن قرين قابل

أمين أحمد حسين الحكمدار وقال له: عُثمان ده ود بلدي، كنت عايزه ينزل معاي. قضينا في عطبرة أسبوعين، في العمل مع شُرطة السكة حديد وشُرطة المدينة. حدثت لي قصة طريفة آنذاك. كان السيد علي الميرغني في طريقه إلى مصر، وجاء في قطارٍ خاص، وكان الناس في المحطة عبارة عن خلية نحل نسبة لهذا الحدث، وتوزعنا على طول رصيف القطار، ولا أحد يعلم أين يكون السيد علي في ذاك القطار، وعندما توقف القطار انفتحت النافذة التي أمامي مباشرة، فإذا به السيد علي، فتبسّم في وجهي ومسك يدي وهزّها، وكانت صُدفة جميلة بالنسبة لي، رفعت من معنوياتي، وهي المرّة الثانية بعد الأولى التي سردها من قبل ولم أصدّق أنه عرفني.

استمرّ طوافنا على مُدُن شرق السّودان. فمن عطبرة ذهبنا إلى بورتسودان وعملنا لفترة مع شُرطة الميناء، والحقيقة أنّ عمل شُرطة الميناء يختلف تماماً عمّا سواه. ومن بورتسودان ذهبنا إلى مدينة كسلا، حيث قضينا فيها حوالي عشرة أيام تفقدنا فيها طريقة العمل الحُدُودي في محاربة ومطاردة الشفّة الذين كانوا ينشطون في تلك المنطقة ويعملون في التهريب.

ثم اتجهنا بعدها نحو مدينة القضارف، وأذاك كانت تعد أكبر منطقة بها نسبة كبيرة من الجرائم في السّودان. إذ كانت تعج بخليطٍ من البشر الذي يأتون من مناطق عديدة أثناء موسم الزراعة، فتحدّث جرائم النهب والسرقة والقتل، بل أي نوع من أنواع الجرائم تجده فيها. وهناك وجدنا محمود بُخاري، وكان برُتبة نقيب. ومن ضمن البرامج التي كان ينبغي علينا إنجازها، الذهاب إلى منطقة القدمبليّة، والتي يوجد بها أكبر مشروع زراعي مطري في السّودان. ولهذا فيوجد به نسبة كبيرة من المُزارعين، حيث إن سوادهم الأعظم جاءوا من غرب السّودان، وبعض بلدان غرب أفريقيا. ولهذا كانت هناك نسبة عالية من الجرائم المختلفة في المنطقة.

هناك فُوجئتُ بالمفتش البريطاني أرجيلينك، الذي سبق أن التقيتَه في الشماليَّة في بلدة القرير، ولكنه لم يعرفني نسبة لأنني أضع الكاب (طاقية الشرطة) على رأسي، وكذلك لأنني أرّدي زي الشرطة الرَّسمي، وكنتُ قد عرفتَه منذ الوهلة الأولى. وبعد عدة ساعات، أزعجتُ له السلام وخلعتُ الكاب فعرفني وتعانقنا. وكان هو الشخص الذي ساعدني في ملء فورمات التقديم للامتحان، كما ذكرت أنفأ، وقال لي إنه يتوقع لي مستقبلاً باهراً، وهي العبارة التي حفزتني وشجعتني على قطع هذا المشوار الصعب.

بعد القضارف، تحرّكنا نحو مدينة ود مدني، وكان الحكمدار هناك هو خليفة محجوب، ويُعدُّ من أعظم الرجال الذين مروا على قطاع الشرطة في السودان، وكان هو وأمين أحمد حسين دفعة واحدة. وبصورة عامة كنا قد قضينا وقتاً طيباً في المدينة، مررنا فيه على كُلِّ أقسام الشرطة، وخلال ذلك حدث لي حدثين: الأول، كنا ذات يوم نجلس في المساء في مقهى عام، وأنذاك كان الشيوعيون في قَمَّة نشاطهم السياسي المُعارض لوجود الاستعمار. وأثناء ذلك، جاء شخصٌ يقود عجلة بسرعة ورمى بكميَّة من المناشير في الطريق، فقفزتُ نحوه وحاصرناه حتَّى تمَّ القبض عليه.

أما الحادثة الثانية، فقد حصلت جريمة قتل في منطقة من مناطق الجزيرة، وهي مركز السيد الشريف يوسف الهندي. كان هناك جزارٌ قتل صاحبتَه "عشيقتَه" بصورة غاية في البشاعة. فكانت تلك أوَّل مرَّة نشهدُ فيها جريمة جنائيَّة، وهي فرصة لنا لمعرفة كيفيَّة التحري في جرائم القتل، وكان معنا الطبيب الشرعي وهو سوداني الجنسيَّة، وعندما فتح غطاء الجثة أحصى الطبيب ٢٩ طعنة كان المنظر بشعاً، فبعضُ منَّا فقد وعيه وكانت المرأة بدينه. ونظراً لأنَّ مثل هذه الجرائم نادرة الحدوث في ذاك الزمن، ثابرنّا وواصلنا باجتهد شديد لمعرفة الجاني، وهو ما حدث بالفعل في فترة زمنية قصيرة. وكانت تلك أوَّل فرصة بالنسبة لنا لمعرفة أساليب التحري.

بعد ذاك اتجهنا نحو مدينة الأبيض، ولم أشأ الجلوس في الاستراحة التي أعدت لنا، فذهبت ومعى الزميل الصومالي (محمد فرح) إلى منزلنا، وكُنّا قد عقدنا معه صداقة جميلة باعتباره شخصاً غريباً والسودانيون دائماً يحتفون بالشخص الغريب في طقوسهم المضيافة. وسأعود إلى قصة زميلنا الصومالي هذا لاحقاً.

ضمن برنامج العمل، زُرنا السجن وبه زنازين كثيرة، بعضها لمساجين وأخرى لمجانين، وفي أثناء مرورنا جاء أحد المجانين يحمل سكيناً فطعن بها الصومالي عدّة طعنات، فأسعفنا الصومالي ومن حُسن حظه لم تكن السكين حادة، وبالتالي كانت الطعنات سطحية، لكن الموقف كان صعباً علينا جميعاً نسبة لأن الرّجل غريب.

كذلك في السجن كان هناك سجناء سياسيون أذكر منهم حسن عبدالقادر، وهو من الحزب الوطني الاتحادي. من الأشياء المهمة كانت الأبيض تشكو من شح المياه "العطش"، وكانت هناك محاولات للخلول بترحيل بعض الناس لتقليل الكثافة السكانية وكذلك الماشية. التقينا مفتش المركز واسمه السير ونس، وشرح لنا الصعوبة التي يواجهونها في الحصول على الماء، وكانت تلك أكبر المشاكل التي تواجه المدينة.

كما ذكر لنا، أن هناك مقترحات لمعالجة المشكلة، منها شق ترعة من كوستي إلى الأبيض، ولكنه قال إن تكلفتها عالية، والحكومة قالت إنها لا تستطيع تنفيذ المشروع لأنه يكلف نحو ٧٥٠ ألف جنيه، وبالرغم من أنه مبلغ كبير في ذلك الزمن. لكن المشكلة ظلت مستعصية، والمؤسف أنه لم ينجز أي مشروع خاص بالمياه في غرب البلاد منذ ذلك الزمن وحتى الآن!

انتهى الكورس بزيارة المُدُن التي كانت تعد الأكبر في السودان، عطبرة، بورتسودان، كسلا، القضارف، ود مدني، الأبيض. ثم عدنا للخرطوم، كانت غرفتي ما تزال موجودة. وتبقى

لنا من التخرج نحو شهرين. واستمرَّ العمل لمدة شهر كامل صباحاً ومساءً، وكان أصعب مادة بالنسبة لي هي مادة القانون (١٢ فوليوم) وبعد أن انتهينا من الامتحانات منحونا عطلة لمدة أسبوعين، وبعدها تحدَّد لنا يوم التخرج. كنا نحو ١٦ طالباً في الدفعة. والحقيقة حتى لحظة النطق بالأسماء لم يكن أحد منا يعرف مصيره، إلا في تلك اللحظات حينما بدأوا سرد أسمائنا.

كان الحد الأدنى للمرور هو ٨٠٪، وهي نسبة عالية مما يدلُّ على صعوبة التنافس. كان أوَّل الدفعة عمر عدیل زميلي في الجامعة وصديقي، الذي حصل على نسبة ٩٢٪ وكنت الثاني بنسبة ٩١٪ ومن ثمَّ بقية الدفعة بالتدريج حتى نسبة ٨٠٪ ولم يسقط سوى الصُّومالي الذي نال نسبة ٦٠٪ ومُنح درجة خاصة Special case نسبة لأنَّ الصُّومال كانت مستعمرة بريطانيَّة كذلك. وكان السكرتير الإداري (الحاكم العام) هو من شَرَّف حفل التخرج وأدَّينا القسم أمامه.

عند تخرُّجي، أذكر أنَّ العم بابكر الديب كان في المباحث، ونسبة لأنه صديق الوالد، أبدى اهتماماً بالغاً بي منذ دُخولي الكلية، وأثناء الدراسة والتدريب، وشكَّل حُضوراً في لجنة التخرج، وبعد انتهاء المراسيم، طلب مني الحُضور إلى مكتبه، وهناك أسرَّ على مسمعي نصائح غالية، استفدتُ منها كثيراً في حياتي العمليَّة، وما زلتُ أذكر منها نصيحتين:

- الأولى: قال لي يجب أن تعرف أن السُّلطة حارة زي الإنسان البكون ماسك ليهُ جمرة. فاتق الله في الناس ولا تظلم أحداً ولا تُهمل في عملك.

- الثانية: قال لي سوف تقابل أنواع شتى من البشر، فيهم الشرير، وفيهم الأسوأ من الشيطان، ولكن فيهم الإنسان الجيّد، وقال لي مثلاً دارجاً: “البلاقيك متقشط لاقيهو عريان”، وقد عملتُ بتلك النصائح طوال عمري.

غير أنه كان يرغب في أن أكون معه في المباحث، وقال لي إنه تحدَّث مع مستر كوتس مدير البوليس. واتفق

الاثنان معاً على أن اتخصّص في المباحث. وظنّ الديب أنّ تلك خدمة تقديرأً منه للوالد. فقلتُ له أنه سيعترض، ولكنه بثقة شديدة، قال أترك لي الموضوع. وعندما علم الوالد بذلك اتصل بي مُنفعلاً، ورفض رفضاً باتاً لدرجة أنه قال لي: «إذا أصروا على ذلك، أخلع لهم بدلة الشرطة وأرميها لهم». والحقيقة، كان والدي لا يحب عمل المباحث، وبالتالي صرفتُ النظر.

الجدير بالذكر، أنه بعد إعلان الاستقلال في العام ١٩٥٦، اختار السيد إسماعيل الأزهرى رئيس أول حكومة وطنية في السودان، بابكر الديب كسفير للسودان في جمهورية مصر، في حين أنه كان معروفاً لدى الكثيرين أنّ الديب أثناء عمله الشرطي قام باعتقال الأزهرى لقيادته مظاهرة ضدّ الحكم البريطانى في العام ١٩٤٨، وقُدِّم لمحاكمة قضت بسجنه شهرين في سجن كوبر بالخرطوم بحري. غير أنّ الأزهرى الذي سئل لاحقاً عن ملابسات ذلك، قال إنه اعتبره ضابطاً يؤدي واجبه، وهذا لا ينتقص من وطنيته شيئاً.

بعد التخرُّج، منحونا عطلة لمدة أسبوعين، فغادر كلّ منا إلى أهله فرحاً جزلاً، وعند وصولي إلى منزلنا في الأبيض، انتظمت سلسلة من الاحتفالات مع الأهل والأصدقاء. ذهبتُ إلى مركز شرطة الأبيض وقابلتُ الزُملاء الذين احتفوا بي، وذهبتُ إلى المديرية، وقابلتُ مستر مكس ديرس وهو المدير الذي سبق وأن أوصى باستيعابي في الشرطة. وذهبتُ إلى قسم المُحاسبة فوجدتهم كما تركتهم، وبينهم صديقي عبدالله محمود.

بعد ذاك عُدتُ للخرطوم، وفي الداخليّة وجدنا معلمنا "الشرير"، والذي كان فظاً غليظ القلب في التعامل معنا، وكُنْتُ قد ذكرتُ في صفحاتٍ سابقة، كيف أنه أقصى اثنين من الزُملاء وفصلا من الكليّة نهائياً. وما أن رأنا حتى وقف وأدّى لنا التحية العسكرية المعهودة، وبعدها قال لنا بتأثر بالغ إنه متأسفٌ على كلّ المعاملة التي تلقيناها منه. وقال لنا: «كان هدفي أن تتخرّجوا رجال أشداء ومسئولين في مراكزكم»، وبعدها

استلقى على الأرض دليلاً على الندم، وطلب السماح منّا، فتأثرنا جميعاً لهذا المشهد من رجلٍ كبير في السن بغضّ النظر عن الرُتب الشرطيّة، وقلنا له سامحناك وليس في قلوبنا ضغينة تجاهك.

بعد ذلك تمّ توزيعنا على المديریات المختلفة، أنا وعمر عدیل استبقونا لتصحيح الامتحانات في كورس البحوث Research course وهو يُعقد لضباطٍ يحضرونهم من كلّ المديریات، من أجل أن يأخذوا كورسات للتجويد، وبعد أن أنجزنا ذلك، تمّ اختياري للمديرية الشماليّة لالتحاق بشرطة السكة حديد بمدينة عطبرة، وعُمر عدیل بقي في مديرية الخرطوم. وبعد أن نفذت أمر النقل، كانت قد حدثت لي تنقلات سريعة وكثيرة، حيث لا استبقي نفسي في مديرية إلا وأذهب لأخرى، فذهبتُ إلى ود مدني، ثم دارفور، ثم الخرطوم مرّة أخرى لمدة سنتين، ثم الرئاسة ثم كوبر.

زيارة الصَّاعِ صلاح سَالِم

في سنة ١٩٥١، حدثت أشياء كثيرة، خاصة أنني كُنْتُ سريع الاندفاع، ومُتطلِعاً لحياةٍ أفضل. كان راتبِي يُعتبر كبيراً بمقاييس تلك الفترة الزمنية، وهو ١٣ جنيهاً، ويُعَدُّ من الرُّواتب الكبيرة في تراتبيَّة وظائف الدَّولة، فمثلاً كان المهندس يُمنح ١١ جنيهاً وضابط الجيش ١٢ جنيهاً. عملتُ في قسم الجنايات وبرَّزتُ فيه، لأنَّ رئيسي كان هو "أمير الصاوي"، وكان برتبة نقيب. لكن على العكس، كان لدينا كومندان إنجليزي سيِّئ السُّمعة (نسيت اسمه)، وأظن لهذا السبب سقط اسمه من ذاكرتي، فبحسب تجربتي في الحياة، أنَّ الأشرار لا يستقرون في الذاكرة!

مكثتُ في الخرطوم لمدة سنتين، ونُقلتُ من التخصصي إلى الجنايات. وكُنْتُ قد سكنتُ في منازل الشرطة بالقرب من سينما الخرطوم غرب. لم تكن الخرطوم العاصمة قد توسَّعت آنذاك. فحدودها الجغرافيَّة محدودة. مثلاً أذكرُ أنَّ أحيائها آنذاك، كوريا وبري المحس وبري الشريف وبري أبو حشيش، لم تكن هناك المناطق المُستحدثة مثل الخرطوم اثنين أو الخرطوم ثلاثة أو الأحياء الطرفيَّة الحاليَّة.

لعلَّ من أكبر المناسبات التي طافت علينا آنذاك، هي زيارة بُلغنا أن من سيقوم بها هو الصَّاعِ صلاح سالم، عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو المصريَّة. كان ذلك على وجه التقريب في يناير من العام ١٩٥٢، وكان برفقته وزير الأوقاف الشيخ حسن الباقوري، وصحفي اسمه صلاح هلال، كان يشغل

منصب نائب رئيس تحرير مجلة 'آخر ساعة'. وكانت الأجواء متوترة من جميع الاتجاهات بين القوى السياسية السودانية المختلفة، وخاصة الحزبين الكبيرين، الأمة والاتحادي الديمقراطي من جهة، وكذلك بين الجنوبيين من جهة أخرى.

لكن الاتحاديين أنفسهم كانوا منقسمين. مثلاً جماعة السيد علي عبدالرحمن كان رأيهم الذي تمسكوا به، هو ضرورة حضورنا الاجتماعات كلها كممثلين للشرطة، وهو ما حدث جزئياً. لكن المهم أنني شخصياً حضرتها كلها. كان الراحل "بوث ديو" في قمة مجده، وهو سياسي مُحَنك. جاء ليزورنا في المديرية، ويومها استدعاني خليفة محجوب لاجتماع، وقال لي: «صلاح سالم وصل والإنجليز ما يثقوا فيني، وقالوا لي خلي عثمان يمشي، والتقرير يأتي مباشرة للمدير، فشوف شغلك مع الناس ديل». وعندما أردت أن أعقب، قال لي بلغة حازمة: هذه أوامر. فلم يكن ثمة مناص من الانصياع لها بحسب قوانين الشرطة.

بناءً عليه، تفرغت لزيارة صلاح سالم، والذي دخل في نشاط مكثف من خلال الليالي السياسية، والتقى عدداً كبيراً من السياسيين الجنوبيين. بالطبع كان لشيخ علي عبدالرحمن وصحبه دور في توجيه تلك الأنشطة. وكنتُ عندما أعد التقرير نجلس معاً أنا وخليفة محجوب ونعمل له غربلة أي تنقيته Filtration بالحذف والإضافة، ومن ثم نطبعه ونسلمه. إذ مثلاً حز في نفسي طريقة تعامل الصاغ صلاح سالم مع القوى السياسية، كان فيه استعلاء مخلوطاً بشيء من الفهولة المصرية. وآلمني أكثر أنني شاهدته يمنح ظروفاً لبعض السياسيين، كان بديهياً أن بها مبالغ مالية، ومذاك اليوم فقدوا احترامامي.

زيارة الصاغ صلاح سالم، امتدت وفق ما كان مقرراً لها لمدة ثلاثة أيام. بذلنا فيها كشرطة جهداً خرافياً للعمل على استتباب الأمن، وعدم تعريض حياة الضيف لأي خطر، في أجواء ملبدة بالمشاكل. لكننا نجحنا ومررت الزيارة بهدوء، ما

عدا بعض المُخاشنات الطفيفة. لفت نظري أنَّ الصاغ صلاح سالم عندما تحدّث في الاجتماعات مع القُوى السياسيّة، كان خطابه خطاباً تحريضياً ضدّ الإنجليز. قال إنهم أناسٌ متسلطون واستعماريون وقد تآذوا منهم في مصر. وحاول تأليب السياسيين السُودانيين، بتكرار القول إنّ السُودان بلد السُودانيين وينبغي أن يحافظوا عليه. لكن وقتها لا يعلم الضمانر إلا الله.

انتهت اجتماعات الصّاغ صلاح سالم مع القُوى السياسيّة باتفاقٍ مكتوب وقعوا عليه جميعاً. ومن ثمّ اتجه نحو الجنوب. وهي الزيارة التي تابعتها بقلوبٍ واجفة من البُعد، ليس لأن التمرّد لم يبدأ بعد في الجنوب، ولكن لأننا لم نكن نعلم على وجه الدقة كيف سيستقبله الجنوبيون؟ وهل يمكن أن يخدعهم بكلام لا يفهمونه؟ وما تأثير الزيارة على حُطى استقلال السُودان؟ وأسئلة أخرى كثيرة من هذا القبيل.

المهم، أنّ الصّاغ صلاح سالم زار مديرتي الاستوائية وأعلي النيل، وأكثر لقاءاته أهميّة كانت مع رث الشّك، وهو الشّخصيّة المُهمّة والمفتاحيّة في الجنوب. وهناك شارك الجنوبيين الرّقص عارياً، ونُشِرت له صورة في الصُحف المصريّة باعتبارها عملاً جميلاً، ذلك على عكس ما تناولته الصُحف البريطانيّة، وكذلك بعض الصّحافيين في السُودان، ممّن كانوا مُناوين للموقف المصري، فأطلقوا عليه لقب "الصول الراقص"، أو "الميجور الراقص". خلاصة الأمر، في رحلة الصّاغ صلاح سالم، كنا نعلم أنه كان يهدف إلى توقيع القُوى السياسيّة اتفاقاً يُقوّي موقف الحكومة المصريّة في مفاوضات تقرير مصير السُودان مع بريطانيا، وقد تحقق له ذلك، وهذا الاتفاق هو الذي أدّى إلى اتفاق ١٢ فبراير ١٩٥٣، الخاص بتقرير مصير البلاد.

على هامش تداعيات ما ذكرت أعلاه من ملابسات صاحبت زيارة الصّاغ صلاح سالم، أذكرُ أثناءها حدثت مشكلة بين خليفة محجوب وأحد المفتشين الإنجليز، وأنا كُنْتُ أتابع من

بعيد. كان مدير المديرية قد وقف إلى جانب المفتش وسانده، فما كان من خليفة إلا أن خرج عن طوره، وجرت الدماء الحارة في شرايينه برغم وداعته التي كنا نعرفها عنه، فكال السباب للجميع ولم يستثن أحداً، فقد بلغ به الغضب مداه.

تفاقت المشكلة بسرعة صاروخية حتى وصلت الرئاسة. وقرروا أن يحضر شخص برتبة كبيرة، وبالفعل حضر مدير عام الشرطة، وعقد اجتماع عام في المديرية وكان يرمي في اتجاه تهدئة الخواطر. والحقيقة، أن هذا كان هدفي شخصياً من البداية لعلمي بشخصية خليفة، وما لم يكن يعلمونه، هو أنني نظراً لهذه المسألة، لعبت دوراً في الخفاء دون أن أبوح به.

يبدو أن ذلك طرق اذان مدير الشرطة، الذي أشاد بشخصي الضعيف في الاجتماع العام، وبالدور الذي لعبته، وهنأني على ما قُمتُ به. مع أنني لم أكن أشعرُ بأنني فعلتُ شيئاً يستحق كل ذلك. وفي واقع الأمر، رفعت الإشادة من أسهمي كثيراً، وأشعرتني بالفخر تجاه ما قدّمت. وجراء كل ذلك، منحني المدير العام النجمة الثالثة. تلك ترقية أعطتني مزية التقدّم على زملائي، وبذلك سبقتهم بسنة كاملة أي تدرّجت في وظيفتي قبل أن يحين أوان ذلك.

لكن ثمة كلمة حق لا بدّ من أن تُقال في شخص كومندان خليفة محبوب. فهو بالفعل يُعدّ من أبرز ضبّاط الشرطة في السودان، ورجلٌ له مقدرات مهنية هائلة، وكان من الدفعة الثانية. وكان أيضاً على خلافٍ دائم مع سياسات الإنجليز وينتقدها علناً. كما أن له نشاطاً سياسياً لا يُخفيه، ذلك أنه ينتمي للحزب الوطني الاتحادي، بالرغم من أن الاشتغال بالسياسة من المحرّمات، وبالذات في جهاز الشرطة، إذ يُعدّ جريمة كبرى في ذاك الوقت، وهناك تعليمات واضحة لكلٍ منسوبي جهاز الشرطة بعدم العمل أو حتى الاقتراب من السياسة.

لكن خليفة لم يكن يتردّد أو يتوانى.. من حُسن حظي، كنتُ أعرفه منذ أن كنا معاً في مدينة الأبيض. حينذاك كنتُ

أعملُ في قسم المحاسبة بوزارة المالية ولم انضمَّ لجهاز الشرطة بعد، ولذا كانت العلاقات بيننا وطيدة. فقضيتُ معه نحو سنة ونصف في ونام تام. واستفدتُ منه مهنيًا بدرجة كبيرة، ذلك بحُكم أنه إنسانٌ قدير في كُلِّ شيء، الأمر الذي ساعدني في مستقبل حياتي المهنية.

بورتسودان.. المهمة الشاقة

بعدنِذِ تمَّ نقلي لمدينة بورتسودان، أو ثغر السودان الباسم كما كُنَّا نقول. كان ذلك في العام ١٩٥٤م على وجه التقريب. وهناك وجدت نفسي مسئولاً عن الميناء، وهو عملٌ ضخم بكُلِّ المقاييس.. هُناك وجدتُ محمد حامد الفيل وكان مدرِّبنا وأستاذنا في مدرسة الشرطة. وعند قدومي، كان يرأس اتحاد كرة القدم في بورتسودان. كانت المدينة تعد الثالثة في لعبة كرة القدم بعد الخرطوم ومدني، ومعلومٌ مدى الشعبية التي تحظى بها هذه اللعبة دون سائر أنواع الرياضة في السودان.

كانت المنافسات في بورتسودان تصل أحياناً لدرجة الجنون، إلى جانب أنَّ اللعبة خلقت أنشطة اجتماعية قويّة، وتعتبر حجر الزاوية في ذلك المضمار، ولهذا كان من الطبيعي أن تكون مرتبطة بالحالة الأمنية في المدينة، إن لم يكن في البلاد كلها. استلمتُ الميناء من محمد حامد الفيل، والحقيقة قبل الدخول في التفاصيل، اعتبرُ أنَّ العمل في الميناء هو أشق مهمة أديتها في حياتي العملية، لكن ما تعلمته من خليفة أفادني كثيراً.

كذلك وجدتُ الكومندان البريطاني، الذي التقيته في مدرسة الشرطة، وكان آنذاك مدير مدرسة البوليس. وهو أستاذي في المدرسة واسمه "تلكم".. رحب بي كتلميذه، ووجدتُ معه أيضاً عبدالقادر محمد الأمين وبلال العوض ومحمد طه الملك. وعموماً، كانت الأوضاع في الميناء في حالة تردٍ شديد، بل أخذ في التدهور بشكلٍ مُريع، رغم وجود هذه النُخبة المهنية. ويعود الأمر إلى تعقيدات الواقع داخل الميناء، وارتباطات ذلك بمجريات الأمور خارجها، أي خارج المدينة.

وأستطيع أن أوجز المشاكل التي جابهتنا في هَمَّين اثنين، وباختصار شديد:

- أولاً: السرقات التي فاقت التصوُّر، وكانت تحدث بصورة رهيبية، للدرجة التي امتنعت فيها شركات التأمين في الخارج عن تأمين أي بضاعة تصل ميناء بورتسودان.
- ثانياً: موضوع دوري كرة القدم، والذي كان متوقفاً منذ ما يزيد عن الشهرين. وكانت لهذه المسألة تأثيرات بالغة الأهمية، بل سلبية على المُجتمع في بورتسودان بصورة عامة والنواحي الأمنية بصورة خاصة. وفي الواقع أبدت السُّلطات البريطانية الاستعمارية اهتماماً مكثفاً بهذه المسألة، نسبة لتأثيراتها على النواحي الأمنية في البلاد، كما ذكرت. فأرسل اتحاد الكرة مفتش المكتب مستر "بل"، وهو من البريطانيين الذين لهم وضعيّة خاصة وكلمتهم مسموعة. بعد وصوله إلى بورتسودان، قال على الفور للكومندان: «أريد أن اجتمع مع عُثمان زين العابدين». وأخبرني الكومندان بدوره، وعندما سألتَه عمّا إذا كان يعرف السبب، قال لي باختصار: «موضوع كرة القدم».

ذهبتُ للاجتماع، وهي المرّة الأولى التي أقابل فيها المُعتمد مفتش المكتب ومعني الكومندان، فرحَّب بي وعرف أثناء تجاذبنا الحديث، إنني كُنْتُ رئيس اتحاد الكرة في دارفور، بما يعني أنّ لديّ خبرة لا بأس بها. فطلب مني بعد ذلك أن أفتح دار الرياضة "الإستاد"، ووعدني بأنه سوف يوفر لي كل التسهيلات اللازمة والضروريّة.

واقع الأمر، أصبحت القضيتين شُغلي الشاغل: السرقات وكرة القدم. عقدتُ اجتماعات يوميّة مع مُدراء الأقسام في الميناء، وكذلك مع كبار العاملين، وأغلبهم من البريطانيين، بينهم اثنان سودانيان فقط، ذلك بالإضافة للشغل اليومي الروتيني.. بلاغات، سرقات، حوادث، مشاكل مختلفة، وشعرتُ

بأنني محاصرٌ بكلِّ هذه الخُمولة من الأعباء، لدرجة اختصرت ساعات نومي وأنشطتي العامّة، وبت لا أنام سوى ساعات قليلة.

بدأت في وضع في الخطط والبرامج لأحاصر موضوعات السرقات في الميناء كأولويّة لها علاقة بباقي المشاكل. فاستحدثت حملة تفتيش كبيرة، وجدنا فيها عمالاً وكذلك أفراد من الشرطة مُتورّطين حتّى النُخاع. كان القاضي هو مُبارك المدني، وهو رجلٌ معروف بالشدّة والصّرامة والعَدْل. طلبتُ منه أن يُنزل عليهم أقصى أنواع العقوبات وفقاً للقانون، باعتبار تلك كانت أوّل قضيّة، ليتعظ الآخرون، وسرتُ على هذا المنوال لفترة، حتّى أصبحت ظاهرة الأحكام المُشدّدة حديث المدينة، الأمر الذي ولّد الحذر والخوف في نفوس الكثيرين، وبذا أعدنا للقانون هيبتَه.

كانت قوّة الشرطة في الميناء تتكوّن من ٤٨٠ فرداً، نقلتُ منهم ٨٠ فرداً إلى أماكن أخرى، وحُوكم ١٦ فرداً بعقوباتٍ مختلفة. حينذاك بدأت السرقات تقلّ تدريجياً، وكان ذلك بمساعدة ضابط جيّد جداً اسمه "محمد مساعد". كانت التحريات قد أثبتت أنّ اثنين من موظفي المخازن، زائداً اثنين آخرين من أفراد الشرطة مُتورّطون ولهم ضلعٌ كبير في كلّ السرقات. وبالتالي، أصبح الوصول إلى رأس الحيّة سهلاً جداً، واختصر كثيراً من مشوار الضُّبط والرُّبط الذي بدأناه في الميناء.

تفرّغتُ بعدئذ لمشكلة اتحاد كرة القدم، الهمُّ الأكبر. كان رئيس الاتحاد رجلاً ذي نفوذ واسع ومركزٌ اجتماعي مرموق. من جانب آخر، كان معي في الميناء موظف اسمه أحمد السواكني يُحب الكرة حدّ الوله، ومعه آخر (نسيت اسمه). وكان رئيس فريق حي العرب، وهو من الفرق الكبيرة والمحبوبة في المدينة. فاستعنتُ بهما في محاولة لمعرفة خلفيّات المشاكل، وبنفس القدر، استعنتُ بآخرين. استمعتُ لهم جميعاً، منهم رئيس الحكام، واثنين في الميناء كانا أيضاً يعملان كحُكام (قبرو)، وهو حبشي سوداني، ويسن يوم القيامة. والأخير سُمّي بهذا اللقب نظراً لميل بشرته نحو البياض).

كان مُعظم الحُكّام قد توقّفوا نسبةً لأنّ الجُمهور اعتاد التعديّ عليهم عقب أيّ مباراة يُهزم فيها فريقهم. فقرّرتُ أن أشكّل للحُكّام حماية جيّدة، فأغرّتهم الخطوة بالعودة مُجدداً لحلبة الكرة ومُباشرة مهامهم. كذلك اجتمعْتُ مع رؤساء الأندية وتعرّفتُ منهم على جوانب أخرى من المشكلة، واتّضح لي في خلاصة تلك الاجتماعات، أنّ الجميع راغبٌ في إعادة فتح دار الرياضة، نسبةً للضيق المادي وكذلك الترويحي والترفيهي. فأعدتُ تشكيل مجلس الاتحاد، وأدخلتُ فيه وجوه جديدة، وأصدرتُ تعليمات صارمة لرؤساء الفرق تقتضي بعدم حدوث أيّ شغب، على أن يُساءل أيّ فريق عن مشجّعيه إذا ما بدرت منهم أيّ بادرة عنف.

اجتمعْتُ مع مساعديّ، وقرّرنا فتح الدار في غضون أسبوع واحد. وكانت كل الفرق ترغب في أن تكون طرفاً في ضربة البداية بعد الافتتاح، نسبةً للدخل المالي الذي يمكن أن تدرّه المباراة الأولى، فاتفقنا على إجراء عمليّة القرعة، ومن المفارقات، جاءت بأكبر فريقين بينهما مشاكل مُزمنة، وهما حي العرب والشبيبة.

عند بداية المباراة، وبكُلّ هذا الزخم الذي ذكرت، كُنْتُ في حالة قلق شديد. أصابنا التوتر جميعاً بالرغم من الاحتياطات الأمنيّة الكبيرة التي اجتهدنا فيها. فقد خصّصنا أكثر من مائتي رجل شرطة، بعضُهم على ظهور الأحصنة (سواري) ومُزوّدين بالغاز المُسيل للدموع، بل كل مستلزمات الحماية ومنع الشغب. وكان داخل الإستاد أكثر من خمسين رجل مباحث، وجّهّزنا عربات لنقل كُلّ من تُسوّل له نفسه بإحداث شغب ومشاكل. لم تُكن تلك مباراة بقدر ما هي معركة حامية الوطيس!

كُنْتُ قد اتفقتُ على أن يحُكم المباراة الحكم المُلقب بـ"يسن يوم القيامة"، ويعاونه في الخط الحكم قبرو الحبشي وآخر. وحضرتُ مرتدياً زي الشرطة الرّسمي. وسارت المباراة

بصورة جيّدة رغم التوتر، ومن حُسن الطالع انتهت بالتعادل. وكان حصيلة الذين تمّ إلقاء القبض عليهم من المُشاغبين في ذاك اليوم نحو ٢٣ فرداً، وعُقدت لهم محكمة فوريّة. حَكَم القاضي على كُلّ منهم بالجلد ٢٥ جلدة و ٣٠ جنيه غرامة وشهر سجن.

بالفعل، كانت تلك عقوبة رادعة، لكنّ القاضي قَصَدَ منها أن تكون عِبْرَةً وعِظَةً للآخرين. وكُنْتُ قد منعتُ الوساطات منعاً باتاً فيما يخص الأحكام. وبالفعل كان قد جاءني الكثيرون في المكتب طلباً للتوسُّط، لكنني صرفتهم جميعاً بحزم وصرامة. فأرسل القاضي المُشاغبين إلى السجن، والذي كان مأموره آنذاك هو عبدالله عبدالهادي من أهالي الأبيّض.

عندما كثرت الوساطات بعد الأحكام، قلتُ لَكُلِّ من جاءني مُتشفعاً، دعوهم في السجن لبعض الوقت. ثمّ اختفيتُ من الصورة لبعض الوقت قطعاً لَسيل الوساطات تلك التي انهالت عليّ. وعندما فاض بي الكيل، قلت لهم تطيبباً لخواطركم دعوني أتحدّث مع القاضي. والذي عندما قابلته، لم أثن على أحكامه فحسب، بل قُلْتُ له دعهم في السجن قليلاً حتّى يرعوي الآخرون. فوافقني القاضي الرأي، ثمّ قال لي بعد ذلك، دعهم يُقَدِّموا استرحامات. وذلك ما حدث بالفعل، وتمّ إطلاق سراحهم. لكن عموماً، كانت الخُطوة قد أتت أكلها في بسط القانون وإعادة هيبة الشرطة.

أقيمت المباراة الثانية بنفس الانضباط والترتيبات الأمنيّة، وكان للأحكام أثرها البالغ في سير كُلِّ شيء بصورة جيّدة. وهكذا إلى أن استتبّ الأمن في المباريات، وأصبحت الأمور تسير بصورة طبيعيّة دون حُدوث ما يُعكر الصّفو، ومن ثمّ تفرّغتُ للمهام الأخرى، ومنها استمرار ضبط الميناء من السرقات. وكان لما حدث في المباريات انعكاساته الإيجابيّة عليها. فلاحظنا اختفاء السُرقات تدريجياً، بل ثَمّة انطباع بعدم عودتها. حدوث التقدّم على كلا الأمرين، وفي فترة وجيزة، أعاد الثقة لشركات التأمين. فباشرت مهامها، ولكن ظهرت لنا مشاكل من نوع آخر.

كان الحكمدار "محمّد طه الملك" رجُلٌ خلوق ويتمتع بكل الصفات الطيّبة والنبيلة، وفوق ذلك من أسرة ممتدّة ذات بصمات في التاريخ السّوداني، مع كلّ هذه الصفات، ألمني أنه بدأ يتأثر بحديث الناس المكثف عن شخصي وإنجازاتي. ولعلّ الغيرة اللعينة أصابته واشتعلت نيرانها في نفسه، ذلك كون أنّ هناك شخصاً صار يُزاحمه النجومية في وضعه الاجتماعي. على الرغم من أننا سبق أن عملنا معاً في مديرية الخرطوم في بداية حياتي العملية، وكان هو آنذاك يضع ثلاثة نجوم على كتفه.

بدالي الأمر وكأنه استند على ماضٍ، رغم أنني نسيته ولكنه لم ينس. إذ استند الأمر برُمّته – وفق تقديراتي – على مشكلة حدثت بيننا من قبل في الخرطوم قبل فترة طويلة من ذاك الحدث. تلك المشكلة تعالّى فيها صوتينا، لدرجة اشتبكنا فيها بالأيدي. وللأمانة، ونظراً للتفاوت بين قامتينا، كنت قد ضربته ضرباً مُبرحاً، لزم على أثره بيته لأكثر من عشرة أيام. لهذا كان حدسي أنه لم ينس ولم يغفر!

بدأت المشاحنات تظهر حين شرعنا في انتخابات الجمعية التعاونية التابعة للشرطة، وهي حدث كبير بعض الشيء. وقد كان "الملك" يطمح في أن يكون رئيسها بالتعيين، في حين أنّ قانون الجمعية يشير إلى أنّ المجلس يتم اختياره بالانتخاب. ورضخ لذلك بثقة أنّ الانتخابات سوف تأتي به للرئاسة، باعتباراته الشخصية. والحقيقة، لم أكن أنا شخصياً أتطلع لتلك الرئاسة، لكن أجبرني الزملاء على خوض التجربة.

عندما عُقدت الانتخابات السريّة، وجدت نفسي قد حُزْتُ على نسبة ٩٠% من الأصوات، الأمر الذي فاجأ "الملك"، وقال على الفور إنها زُوّرت ولن يعترف بها. وقد شايعه بعض الناس وانضمّ له بعض الضبّاط المُوالين، وبعد لخط، تقرّر إعادتها بعد أسبوعين. وكانت المفارقة حدوث النتيجة نفسها، وكانت فوزي بـ ٩٣ صوتاً ونال هو ٧ أصوات فقط. فطلبني الكومندان في مكتبه مباشرة بعدها. وقال لي: «يا عثمان، أنا أفضل أن

تستقيل قبل أن تمارس سُلطاتك». وبرّر لي رغبته بطرق عديدة، عله يُثنيّني. فقلتُ له: لن أستقيل، ولكن لديك السُلطة في حلّ الجمعيّة وتعيين من تريد، أمّا أنا فلن أخذل الذين انتخبوني. وظلّ يحاول لفترة طويلة من الزمن وعاندتُ بشدّة، فشاع أمر رفضي بين الناس، فأزروني وعضّدوا من موقفي، وطالبوني بعدم الاستقالة. وقلتُ لهم: المشكلة إنني لا أستطيع أن أناطح الكومندان. مع ذلك، شاورتُ آخرين مثل محمّد أحمد علي، الذي أصبح وزيراً للصحة فيما بعد، وكذلك محمّد إبراهيم النور رئيس القضاء فيما بعد أيضاً، وكان رئيس المحكمة العليا، فأشاروا عليّ بالألا أستقيل كذلك.

استمررتُ في أداء واجبات رئاسة الجمعيّة التعاونيّة، لكن حدثت مشكلة ثانية، فالمشاكل في ذاك الموقع كانت تأتيني تبعاً من حيث لا أحسب. وتمثلت المشكلة الجديدة في ازدياد نشاط التهريب بين المملكة العربيّة السعوديّة والشواطئ السودانيّة، وذلك بواسطة "السنايك"، والشاطئ السوداني طويل كما هو معروف، ولدينا - أي الشرطة - سنايك أيضاً في منطقة فلمنجو، والتي تبعد عن مدينة بورتسودان بحوالي ١٢ كيلومتر. وكُنْتُ أذهبُ لتلك المنطقة في الثانية من صباح كل يوم لأتفقد الأوضاع.

شاءت الصُدف ذات يوم - وكان معي سائقي الخاص وهو مسلّح ببندقية وأنا بمسدّس - أن لاحظتُ أشباحاً تتحرّك في الظلام، فإذا بهم ثلاثة أشخاص أو أربعة خارجين من البحر، وافتكرت في البداية إنهم صيّادون، فاتجهتُ نحوهم بتلقائيّة، ولكن الغريب في الأمر أنهم بمجرد أن رأونا فروا هاربين. فركضنا خلفهم وأطلقْتُ طلقة من المسدس في الهواء، فتوقفوا. والحقيقة لو وقفوا من البداية ما كان يمكن أن أشك في أمرهم. قلتُ للسائق كُن في حالة استعداد، إذا قاوموني أطلق عليهم النار فوراً. وقلتُ لهم: لماذا هربتم، فأنا أريد أن اشتري منكم سمكاً؟! فوقفوا واجمين ولم يفتح الله عليهم بكلمة. وعندها اتجهتُ نحو القُفاف "السلال" وفتحتُ الأولى وبدأتُ في فحصها. فلاحظتُ

أنَّ السمك كان طافياً على السَّطح، ولكن بتوغل يدي داخل السلة، وجدتُ قوالب ذهب.. حصرتها ومن ثمَّ قدَّرتها فيما بعد فكانت نحو ٥٥ كيلو ذهب.

بعد أن اعتقلناهم، قال لي أحدهم مستعظفاً: «ربنا أمر بالستر». وأضاف مرغباً: «خذ النصف وأترك لنا النصف الباقي». ودون أن أجيبه، قلتُ بيني وبين نفسي: إنَّ هؤلاء القوم يائسون، وفي نفس الوقت هم مسلحون. بما يعني أنَّ أي مقاومة أو رفض لن يُجدي شيئاً، بل لسوف يُعرَّض حياتنا للخطر. فقرَّرتُ على الفور استخدام الحيلة. فأبديتُ لهم مُوافقتي الفورية، أولاً على العرض الذي تقدَّم به، ومن ثمَّ قلتُ لهم: «دعونا نذهب معاً حتى لا تتعرَّضوا لمشاكل، ومن ثمَّ سوف نقسم الذهب في مكان آخر». والمُدهش بالنسبة لي، أنهم وافقوا فوراً. وتأكيداً لذلك ركبوا معنا في عربتنا وتوليتُ قيادتها، والسائق الأساسي نفسه أصبح حارسهم. وبعد ذلك، اتجهتُ مباشرة إلى مركز الشرطة وكانت الساعة حوالي الرابعة والنصف صباحاً، ولم يستيقظ الناس بعد. فأدخلناهم الزنازين واتصلتُ بكلِّ المسؤولين، بدءاً من مدير الميناء وآخرين، هرعوا إلينا في المركز بعد أن تسرَّب الخبر ليشهدوا الحدث الضخم!

كان يوماً عصيباً قضيناه في تلك القضية التي شغلت الناس وعمَّت المدينة نسبة لحجم الذهب المُهرَّب. وسرَّت أخبارهم بأنَّ هؤلاء المُهرِّبين سيقسمون بعض غنائمهم مع آخرين من المسؤولين في المدينة، ورويداً ورويدا سرى حديثٌ عن أن "الملك" و"الكومندان" مُتورَّطين في ذلك، ولكنها كانت محض شائعاتٍ لا يوجد عليها دليل أو برهان، والله أعلم!

بالرغم من أنني بعد فترة قليلة من تلك القضية تمَّ نقلي إلى إقليم دارفور، لكن عندما حان موعد محاكمة أولئك المُهرِّبين، طُلب مني الحُضور، وبالفعل وصلتُ بورتسودان وحضرتُ المحاكمة التي تابعتها المدينة بشغف وإثارة. وقد قضت المحكمة في نهاية الأمر بسجنهم لمُدَّة مختلفة وطويلة.

كانت النجاحات والإنجازات التي حققتها، سواءً في تحجيم السرقات في الميناء أو ضبط النشاط الرياضي، علاوة على قضية الذهب المُهرَّب بذلك الحجم الكبير، كلها أسباب أوغرت صدور البعض نحوي. فبدأوا في استئثاره "الكومندان" نحوي، والذي بات يحضر كل أسبوع لتفتيش المعسكر والمركز دون سابق ترتيب أو موعد مضروب، وعلى عكس ما مضى، حيث كان هذا الأمر يتم لمأماً.

ذات مرّة جاءوا فجأة دون إخطاري، وقالوا إنهم يريدون تفتيش الحراسات. كانت هناك ثلاثة مواشير تُوزع المياه على المعسكر، ويحضر العساكر لحملها. وعندما جاءوا وجدوا تسريب في واحدة من تلك المواشير، وكان يمكن أن يمر الأمر بصورة عادية، إلا أنهم تعنتوا واعتبروا الأمر إهمالاً، ولم يُثنهم قلبي إن الذي سيأتي ليحلّ محلي في النوبة "النبطشيّة" سوف يقوم بإصلاح الأمر، فلم يقبلوا حديثي.

في اليوم التالي، سلموني خطاباً للاستعداد لمجلس تأديب بثلاثة اتهامات: الإهمال، عدم إطاعة الأوامر وتهمة ثلاثة هامشيّة ليست بذی بال. وفي اليوم المحدّد للقضية، جاء الحكمدار والكومندان وشخصٌ ثالث، هو بلال مساعد الحكمدار. ضحكْتُ لأنني أدركْتُ إنني مقصودٌ لذاتي، فلم أبدأ شيئاً، إذ وقعتُ على الأوراق المُعدّة سلفاً. فهمس بلال في أذني قائلاً: «دیل یا سعادتک مستقصدک یا عثمان یا ابني»، فقلتُ له: لا بأس. وتبع ذلك تضيقٌ آخر، حيث أصدرُوا لي أمراً بعدم استخدام عربة الميناء خارج حُدود الميناء، وكُنْتُ أحياناً استخدمها لتفقد نشاط اتحاد كرة القدم.

عالجتُ أمر العربة هذه بطريقة أو غرت صُدُورهم بصورة أكبر. وذلك بفضل مدير شئون الموظفين إبراهيم حسن طنطاوي، الذي أغضبه الأمر وقال لي بحُكم معرفته بالمسائل الماليّة، إن هناك بنداً في المالية يُخوّل لي الحُصول على عربة. وبالفعل اتصل بشركة "برسيميان"، وأجرى الخُطوات اللازمة

نحو شرائها، وكان سعرها نحو ٥٠٠ جنيهاً، استلمتها من مندوب الشركة في الميناء بعد عشرة أيام فقط، فازدادوا حنقاً وغيظاً.

علمتُ أن خليفة محبوب تمَّ نقله من ملكال إلى الخرطوم ليُصبح مديراً لكلية الشرطة. ولما كانت العلاقة بيننا طيبة، كما سردت من قبل، اتصلتُ به تلفونياً ذات يوم بعد أن بلغ بي الضيق مداه من تصرُّفات تلك المجموعة التي أوغلت في السوء. وأخبرته بكلِّ التفاصيل والمُؤامرات التي حيكت ضدي، فقال لي مباشرة: «ده "الملك"، وأنا عارف وسخه». وكان خليفة ينتمي لحزب الوطني الاتحادي كما ذكرت، وكان ضمن المجلس العشريني في حزب الأزهري، بمعنى أنه أصبح شخصية نافذة.

اتصل بي مرّة ثانية، وقال لي سوف يصلكم واحد من الخرطوم، دعهم في تأمرهم الخبيث وغير المُجدي. والذي حدث أن شيخ علي عبدالرحمن والآخرين، كانوا على دراية تامة بكل تفاصيل القصة. وعلمت أن الكومندان قال لهم إنني خبأت أشياء كثيرة عند زيارة الصّاع صلاح سالم.

كان خليفة قد اتصل بالحزب، والذين قرّروا استدعاء أمين أحمد حسين، الذي أصبح مديراً للشرطة. وحدث أن استدعوه في رئاسة الوزراء وسألوه عمّا يحدث في بورتسودان، فأبدى عدم معرفته بالحاصل، فسردوا عليه كافة التفاصيل بيني وبين "الملك" و"الكومندان"، لكنه بالفعل لم يكن يعلم، فاتصل بـ"الكومندان" في بورتسودان، وقال له: «يجب أن توقفوا أي شيء حدث مع عثمان فوراً إلى أن يأتيكم مندوب من طرفنا».

على إثر ذلك، بدأت المحاولات للالتفاف على الأمر، فطلب مني "الملك" تسليم الأوراق التي بحوزتي، ورفضتُ إذ لاحظتُ أن نبرة حديثه تغيّرت، وقال لي بشيء من المزاح المُبطّن: «يا عثمان، نحن نريد أن نحصر الموضوع في الإطار المحلي، فإذا به يصل الخرطوم». وأردف بالقول: «مافي داعي يا أخي». فاشتتشت غضباً، وقلت له مُقسماً بأنني سوف

أريهم "النجوم في عِرِّ الضهر". وحدث جدالٌ بيننا في تسليم الورق، وصمَّمتُ على الرفض، وبعدها بيومين جاء موفداً من الحزب، هُوَ "محمد خليل بتيك"، وهو نائب قائد المديرية الشماليَّة وهو من أعوان الحزب الوطني الاتحادي، بل هُوَ مُتَعَصِّبٌ لانتمائه، وفي نفس الوقت صديقي.

استضافه محمَّد أحمد علي المفتش الطبي، الذي أطلعته بدوره على القصَّة بكامل تفاصيلها، إذ كان يعلم كما ذكرت. وبناءً عليه، قام في اليوم التالي بالتحقيق مع "الملك" و"الكومندان"، ولم يجد عندهم أي شيء لإدانتني. وفي نهاية الأمر، حاول أن يُصلح بين الأطراف، على دعوة غداء في منزل محمَّد أحمد علي. ورفع تقريره بأنَّ هؤلاء الناس ليس لديهم أي شيء يدينني، وبالتالي انتهى الموضوع.

أذكرُ عندما كُنْتُ في مدينة بورتسودان، كان لدينا صديق اسمه محمَّد عبدالجوَّاد، وبالرغم من أنه أصبح وزيراً للمواصلات فيما بعد، إلا أنه كان رجلاً بانساً فقيراً، ليس له من حطام الدنيا أي شيء سوى مكتب صغير، ولكنه كان نشطاً سياسياً بشكلٍ مُثير ومُلفت للانتباه، كان يلقي محاضرات سياسية في أي مكان، حتَّى في أوساط عمَّال الميناء. وبالرغم من أنني أكون أحياناً أحد حُضُور ندواته، لكن ذلك لا يمنعنا من اعتقاله بواسطة أفرادٍ من البوليس، ليلقوا به في الحراسة.

في اليوم التالي، حينما يقتادوه للمحكمة، وعندما يحكِّم عليه القاضي بمبلغ صغير، كان يتحدَّج دائماً، ويقول للقاضي: «والله يا مولانا أنا معلِّم الله»، فيقوم أحد الحُضُور ويتكفل بجمع تبرُّعات، وأنا شخصياً كُنْتُ أشارك فيها، بل في كثير من الأحيان، يكون القاضي نفسه مُشارك في التبرُّعات! ولكن في الخفاء.. فالناس كانت على سجيَّتها، وهناك تقديرٌ للدور الذي يقوم به أي فرد في مُناهضة الاستعمار، حتَّى من العاملين في جهاز الدولة أمثالنا.. مع الحفاظ على هيبة القانون والعملية العدلية تحت كل الظروف.

كانت إحدى الخطوات المهمة قُبيل الاستقلال، عملية إجراءات "السودنة"، وقد بدأت خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٥، وكان مسئول لجنة السودنة هو صديقي "عثمان أبو بكر"، وكنا قد عملنا معاً في ملكال. وعندما وصلت اللجنة مدينة بورتسودان، كان من الطبيعي أن أستضيفه ليقضي معي الفترة التي سيقضيها بالمدينة لإنجاز المهمة.

كان بعد عودتهم قد صدر أول قرار من اللجنة بسودنة وظيفة "الكومندان" البريطاني فوراً. وقد استجاب "الكومندان" ورحل خلال ٤٨ ساعة، نظمنا له فيها حفل وداع وغادر بالباخرة من الميناء. وأثناء وداعه لنا، قلت له: This is my country I am staying here (هذه بلدي، أنا باق فيها)، وذلك نتيجة لما كان بيننا من مشاحنات، وأردت أن أغيظه.

بعد ذلك، صدرت قوائم الترقيات والتنقلات في غضون عشرة أيام بعد قرار السودنة، فتمت ترقيتي إلى رتبة "حكمदार" ونُقلت إلى الفاشر بدارفور، ونُقل "الملك" إلى جوبا، ونُقل "أبارو" من كسلا إلى بورتسودان، وكان يرغب في أن أبقى معه بالحاح، لكنني رفضت.

في الفاشر، حضرْتُ عملية التسليم والتسلم.. إذ تسلم علي أبو سن من المدير البريطاني. وكان "الكومندان" هو محمود بخاري، وكُنْتُ أعرفه جيداً بحكم أنه من أهالي الأبيض. لم أعمل لفترة طويلة، ولكن برغم قصر الفترة، إلا أنها كانت تجربة ثرة بالنسبة لي في العمل مع أمثال هؤلاء. فقد كان العمل جيداً للغاية، رغم حداثة التجربة بعد سودنة الوظائف، ومغادرة الإداريين البريطانيين.

في تلك الفترة، كانت البلاد قد أصبحت شُعلة من النشاط السياسي من قِبل الأحزاب والأفراد، وكان الزمام قد بدأ يفلت من سلطات الاحتلال البريطانية. إذ لم يعد ذاك التشدد في تحريم العمل السياسي قائماً كما كان بالأمس. وبدا واضحاً أن الإرادة

الشعبية كانت تتجه نحو إنجاز عملية الاستقلال بأي صورة من الصور.

ملكال.. مهمة قصيرة

على الرغم من أنني لم أبشر عملي بصورة كاملة في الفاشر، وإن كانت المدينة ليست غريبة عليّ، لكن جاءت إشارة بأن أגادر لفترة مؤقتة إلى ملكال. وقد تزامن وصولي للمدينة مع حادث مأساوي أدمى القلوب.

أثناء تواجدها في مناسبة اجتماعية، ومعى كثير من المسؤولين، جاءنا خبرٌ يفيد بغرق باخرة في النيل. فتحركنا لموقع الحادث، وبالفعل وجدناها قد غرقت تماماً، وهي واحدة من ثلاثة بواخر كانت تابعة للمديرية. وغرق كل من فيها ما عدا مفتش تعليم بريطاني غرقت زوجته وأطفاله. وما أن وجد نفسه خارج النيل، أصيب بهستيريا كادت أن تذهب بعقله، فنقلناه للمستشفى حيث تمت العناية به. واستمررنا في البحث عن الجثث حتى صباح اليوم التالي. وكان في مقدمتنا مستر لونج مدير المديرية، وأرسلنا برقية للخرطوم بالحادث بعد أن واريننا الجثامين الثرى.

لم يكن لدي فكرة كبيرة عن العمل في المديرية، فهناك مثلاً الفايلات السرية (هذه تحتوي على مشاكل القبائل تحديداً) ومفاتيح الخزائنة والكاميرا والأموال المحفوظة وأشياء أخرى. وفي غياب الكومندان، طلب مني المدير أن أعمل معه مباشرة، كما طلب مني أيضاً أن أقرأ كل الملفات لكي اكتسب خبرة.

وقفت على كثير من التفاصيل باجتهادي الخاص وبالقراءة المكثفة للملفات من أجل تسير العمل الروتيني اليومي. وكان عدد العاملين في المديرية نحو ١٢٠٠، بجانب السلاح والخيول، وهو عددٌ ضخم يتطلب إدارة حكيمة، وطالت فترة الكومندان ولم يحضر لعدة شهور ناهزت العام، لكنني استطعت أن أسير العمل، حيث استفدت من خبرة المحاسبة والإدارة.

كان معي صرّافٌ في المكتب يتولى أمر الشئون المالية، وعندما يُحضّر لي الكشوفات لكي أوقع عليها، اكتشفتُ بخبرتي المُحاسبية أنّ هناك فرقاً يبلغ نحو مائتي جنيه، وعندما لفتُ انتباهه، قال لي إنه سوف يُعَدِّله. لكن عوضاً عن ذلك، تكرّر الأمر نفسه في الشهر التالي، فلفتُ انتباهه مرّةً أخرى، لكن واقع الأمر بدأ الشك يساورني. وعزمتُ على أن أضع حداً للموضوع إن تكرّر الأمر للمرّة الثالثة، لاسيّما، وأنّ من طبائع البريطانيين قلة الصبر في المراجعة. وبالفعل تكرّرت المسألة واتجه المدير نحو الخزّانة فوجدها خاوية على عُروشها. فتّم اعتقال المحاسب المذكور، وطلبنا فريق مُراجعة حيث اكتشفوا أنه اختلس أكثر من ألف جنيه، فتّمّت محاكمته بعد اعترافه بالسجن عشر سنوات.

قضيتُ ما يناهز العام على ذلك الحال، وكانت الأمور تسير بانضباط شديد.

من جانب آخر، فقد سعدتُ لفترة قصيرة حينما عُدتُ إلى الفاشر بالتعرّف على شخصيّة فريدة، هو "الشيخ علي عبدالرحمن"، أو "الشيخ الأحمر" كما كانوا يُطلقون عليه لاحقاً. وهو القاضي الشرعي، وكان ينتمي للحزب الوطني الاتحادي. كان رجلاً صعبُ المراس، لذا فقد كان البريطانيون يتعاملون معه بحذر شديد. توطدت علاقتي به، وإن لم تُكن لفترة طويلة، حيث كُلفتُ بمهمّة مؤقتة أيضاً، بالاتجاه جنوباً.

جوبا وبداية الشرارة

بينما كانت البلاد كلها تعيش زخم الاستقلال الذي اقترب حدوثه، فجأة حدث ما لم يخطر على البال آنذاك. إذ اندلعت مشكلة التمرد في جنوب السودان، وكان ذلك تحديداً في شهر أغسطس من العام ١٩٥٥، فتّم اختياري في إحدى فرق التحري في الأحداث. ووصلت برقيّة تفيد بأن أحضّر من الفاشر إلى الخرطوم فوراً لهذا الخُصوص. وفي واقع الأمر، وصلت متأخراً بعض الشيء، لأفاجأ بأن الضبّاط المُختارين معي في

مهمّة التحري، اختاروا مناطق جيّدة نسبياً لمباشرة عملهم في الجنوب، ولم يتبق سوى مركز "كبويتا"، وهي منطقة سيئة جداً، ولكن لم يكن ثمة مفر من الذهاب، واصطحبت ثلاثة ضبّاط صغار سنّاً ورُتبة. ومُنحنا طائرة تابعة للقوّات المسلحة من طراز 'داكوتا'، اكتشفنا حينما دخلنا في جوفها، إنها ليست بها مقاعد، وذلك يُوضّح صعوبة الرحلة التي تنتظرنا. وبالفعل قضينا وقتاً صعباً بداخلها، وهي تتأرجح يُمّة ويساراً، إلى أن وصلنا مدينة ملكال.

كان أمين أحمد حسين مدير الشرطة، ومساعدته هو مكي حسن أبو. وكان قد مضى على التمرّد نحو عشر أيام. ثمّ تحرّكنا نحو جوبا، وكان الكومندان بالإنابة هو "محمد طه الملك"، الذي بيننا ما صنع الحداد منذ أيام بورتسودان، وكُنْتُ قد أصبحت رئيسه بالترقية التي نلّتها. كان "الملك" قد أقام حفل عشاء في منزله لوفود التحري التي قدمت للمدينة، ومع ذلك لم أذهب، وكُنْتُ مقيماً في فندق صغير، وأثناء الحفل افتقدوني، ونسبة لأن أمين أحمد حسين كان مُلماً بالمشكلة بيني وبين الملك، أرسل لي مساعدته مكي حسن أبو، وطلب مني أن أحضر برفقته مهما كانت أعذارني. وقال له: «هذه أوامر».

على كلّ، لم يكن ثمة بُد من الرُضوخ لرغبته، وذهبت مع مكي أبو. وحين وصولي، قال لي أمين مباشرة: «الموقف لا يحتمل، وأريد أن أصفى الخلافات بينكما الآن، وما حدث في الماضي يجب أن تنسوه، وأنا أتكلم باعتباري أخوكم الأكبر، وليس من منطلق وظيفي»، فطيّب الناس خواطر الطرفين، وهكذا تصافينا في تلك الأمسية.

بدأنا العمل وكنا مجموعة من الضابّط نسكّن في "ميز" معاً، وكانت الأوضاع سيئة للغاية، فالجُثث مُتناثرة في الشوارع والناس محتمية بمنازلها، وبعضها أثر الهروب نحو المجهول. كانت الدُنيا في فصل الخريف، لذلك كانت الحشائش طويلة للغاية ولا تمكن من رؤية من يختبئ داخلها. أثناء ذلك، جاءت

مجموعة من السُكان ركضاً، واتجهوا نحو كنيسة طلباً للحماية.. استقبلهم القس وكان يعرف بعضُهم. واستغربنا حينما اكتشفنا لاحقاً أن بعض القساوسة الأجانب كانوا من المُحرّضين ضدّ الشماليين.

كانت الحياة قاسية للغاية أثناء التمرد، كان طعامنا محصوراً في الخُبز الجاف "القرقوش" والعدس وبعض المُعلبات والسكر والشاي. أمّا الماء فكان رديئاً للغاية، وأحياناً نستخدم ماء المطر. كُنْتُ قد توقعْتُ نتيجة تلك الأوضاع الصحيّة المتردية، ومع ذلك لم أتوقف عن العمل، ولكن عندما تدهورت حالتي الصحيّة أكثر، أرسلوا للمركز إشارة وطلبوا عربة أقلتني إلى المستشفى، حيثُ لزمْتُ سرير المرض لمدة أسبوعين. وعندما تعافيتُ وعُدْتُ، كان زملائي ما زالوا في حالة بحث عن المتمرّدين.

ذات يوم، كان أحد المُتمرّدين مختبئاً في الحشائش، فضرب أحد أفراد القوات المسلحة وقتله، وكان أمراً محزناً. ذلك لأنه أوّل حادث لمجموعتنا، فقبرناه، وعلمنا أن هناك متمرّدين مختبئين في القرية، والتي لا يتعدّى قاطنوها نحو الخمسين أو الستين شخصاً، فجهّزنا تجريدة واتجهنا صوب القرية ليلاً، فخرج الناس من منازلهم وكانوا في حالة هلع، واحترقت بعض المنازل وهي عبارة عن قطاطي من القش، مما ساعد على انتشار الحرائق، وهناك ألقينا القبض على اثنين فقط من المُتمرّدين، وكنا نظن أن العدد أكبر.

بدأنا التحقيقات في مدينة جوبا، وعقدنا محكمة عسكريّة استغرقت نحو الخمسة أيام. كانت تبدأ من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية بعد الظهر. إلى جانب فترة مساءية تبدأ من الساعة الرابعة مساءً إلى الساعة العاشرة مساءً. وتوصّلنا إلى أن السبب الأساسي في التمرد كان نتيجة تحريض القساوسة.

أنا بدوري كان لديّ ٢٧ متهماً، وكان دوري آخر واحد في القائمة. لذلك أثناء تلك الفترة أيضاً كُنْتُ أذهبُ وأجى بين

جوبا وتوريت، فتغيّر سكني من فندق إلى منزل مع ضباط آخرين، مُعظمهم أصدقائي، وفيهم الطبيب المرضي، وجعفر نميري (الرئيس الأسبق) وعوض أحمد خليفة، ومحمد عبدالقادر، وصلاح عبدالماجد وآخرين. وكان المنزل جميلاً، وشاءت الصُدَف أن قاسمتُ الغرفة مع جعفر نميري، وكنا نعرف بعضنا البعض حيث تقابلنا في الفاشر، عندما كُنْتُ في كَلِيَّة الشرطة وهو في الكَلِيَّة الحربيَّة.

كان كُل من ينهي دوره في المحاكمات يغادر مباشرة إلى الخرطوم، لأنه عادة ما يكون في حالة يُرثى لها من التعب والإرهاق والجُوع. وعندما جاء دوري، وكنت الأخير، كانت المحاكمات لديّ واحد وعشرين واحد إعدام، والبقية حُكْمٌ مؤبد. وعندما فرغتُ حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر. اتجهتُ مباشرة للمطار، بالرغم من أنني كُنْتُ جائعاً ولم أتناول شيئاً منذ الصباح. ولم يكن هناك وقتٌ لذلك، لأن الطائرة كانت ستغادر في الساعة السابعة مساءً.

بعد الإقلاع، سألت كابتن الطائرة حسن، إن كان لديه طعام أسد به الرَّمق. فقال لي من حُسن حظك لديّ القليل، فبدأت في التهامه كمن كان جائعاً لشهُور. الطريف في الأمر، إنه طيلة المسافة التي قطعتها الطائرة حتى وصولنا مطار جبل أولياء العسكري، كُنْتُ واقفاً، وأتجاذبُ أطراف الحديث مع الكابتن. وتقريباً كان ذلك في نحو شهر ديسمبر من العام ١٩٥٥.

الاستقلال

بعد ذلك غادرتُ مباشرة إلى الأبيض، حيث حضرتُ احتفالات رفع العلم السوداني في يوم الاستقلال. لعلَّ أصعب المهام الأمنيَّة التي واجهناها، كانت الاحتفالات بالاستقلال. فقد خرجت الحشود الرّهيبية في كُلِّ مُدُن السودان، واتجهت أعدادٌ كبيرة نحو العاصمة، ممّا صعب من مهمَّتنا الأمنيَّة. كان تخطيطنا الذي طغت عليه الهواجس المعروفة في حدث كهذا، ينحصر في كَيْفِيَّة مُرور هذا اليوم التاريخي بسلام، ونعلم أنه لا

يحتمل أي هزة، لاسيما وقد صاحبت وقائع الاستقلال توتراتٍ بين الطائفتين الختمية والأنصارية، أو بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي، أو إن شئت اختصاراً، فقل بين "السّيّدين"، اللذين أصدرّا بيان المُصالحة التاريخي في العام ١٩٥٥ بعد سنواتٍ من القطيعة والجفاء، كما قال البيان. إذ تختلف المُسمّيات والأزمة واحدة.

نظراً لتلك الأجواء المشحونة بالتوتر، وعوضاً عن الفرح المُطلق، كان كثيرٌ من الناس يتنبأ بخُذوث مكروهٍ، وقالوا إنه لن يمرّ اليوم بسلام. ولذا كان التحديّ شاخصاً بأبصاره في كلّ خُطواتنا، ليس في الاستقلال وحده، ولكن في الكيفية التي يمكن أن يُدير بها سياسيون البلاد، وهُم لا يملكون خبرة كافية في إدارة الدولة. ولهذا كان القلق سيّد الموقف، يتمدّد وينكمش في صدورنا ونحن لا نملك غير الترقب المشوب بالحذر، ولا شكّ أنّ الأمن هو حجر الزاوية، سواء قبل الاستقلال، أثناء وقائعه أو بعده!

كلنا يعلم أنّ التجربة في الحُكم الوطني كانت محدودة، وهي عبارة عن بضع سنوات في الدولة المهدية، والتي استلهمنا إرثها في تكوين الحركة الوطنية الأولى، المُنظمة سياسياً والمحدّدة الأهداف الوطنية، وهي حركة "اللواء الأبيض" وثورة ١٩٢٤، ثمّ كانت هناك انتفاضات، هذا إن لم نصفها بأنها ثورات مُكتملة الأركان. منها ثورة "عبدالقادر ود حبوبة" في البُطانة، ومنها ثورة "السحيني" في نيالا، وثورة "الفكي علي الميراوي" في نيالا، علاوة على ثورات الدينكا والنوير. في واقع الأمر، كلها ثورات عِشتْ زَحَمَها عندما أدركني الصّبا، وكانت مُلهمني في المهنة التي أحبيتها بلا شك.

على عكس الثورات السابقة التي كان طابعها جهوياً إلى حدٍ ما، كانت ثورة ١٩٢٤ ثورة قومية شاملة. وأقنعت الإنجليز بأنّ أيامهم باتت معدودة، كما أيقنوا أنّ الرحيل اقترب. فقمع الثورة بشكلٍ وحشي، لم يمنع الناس من الالتفاف حولها في السرّ والعلن. على الرغم من عدم رضا السيّدين عبدالرحمن المهدي

وعلي الميرغني عنها، بل ومحاربتها بوسائل عديدة. أذكرُ أن والدي كان كادراً سرياً فيها، ولذلك فقد حكا لي الكثير عنها.

عقب تلك الفترة، ظهر الشِعْرُ الغنائي الوطني بصورة مكثفة، مثلاً أغنية "عازة في هواك" لخليل فرح، والتي أصبحت كما النشيد الوطني، وباتت تُشكِّل وجدان الناس، وأصبح الناس يتداولونها كما يتداولون المنشور السري. ثم ألف عبيد عبدالنور أغنية أخرى أصبحت أيقونة أيضاً، وهي قصيدة "يا أم صفائر قودي الرّسن"، وهي قصيدة سياسية بامتياز. كذلك ظهرت قصيدة: "في الفؤاد ترعاه العناية *** بين ضلوعي الوطن العزيز" ليوسف التّني. واللافت أن هذه الأعمال الفنيّة كانت تظهر في البداية بأسماءٍ مستعارة، ولا شك أن الحراك الذي سبق ذكره أدّى إلى بُرُوز مؤتمر الخريجين في العام ١٩٣٧، وهو النشاط الذي قام بتدشينه مجموعة من الخريجين، نسبة إلى خريجي كليّة غردون التذكاريّة.

في مجال الصحافة، كانت هناك أوّل صحيفة بدأت تُجاهر بنقدها للاستعمار، وهي صحيفة "السودان الجديد"، وكان يرأسها أحمد يوسف هاشم، الذي كان يُلقب بـ "أبو الصُّحف" وكثيراً ما تعرّضت الصحيفة للمُصادرات والمُحاكمات، مع أن معظم المقالات التي كانت تنتقد الاستعمار، تظهر في الصحف بأسماءٍ مستعارة.

على سبيل المثال، خضر حمد كان يكتب باسم "طُجّي"، وعبدالله رجب باسم "أغيش"، وأحمد سعيد سنجاي يكتب باسم "سنجاوي". وهناك أيضاً محمّد طه الرّيفي ومحمّد علي بشير فُوراوي، إلى أن ظهرت الأحزاب في مُنتصف الأربعينات، وصدرت صُحفٌ ناطقة باسم الأحزاب.. حزب الأمّة ملك صحيفة "الأمّة"، وحزب الأشقاء ملك صحيفة "النداء"، أمّا حزب الشعب الديمقراطي فكانت له صحيفة "السودان". كذلك ظهرت صُحفٌ مُستقلة، منها "الرأي العام" و"الصراحة" و"التلغراف"، وغيرهم.

في تلك الحقبة، بدأت الأمور تتضح أكثر، وأصبحت الممارسة السياسية سمة احترافية، وبدأت الأحزاب في الانتشار. أسس الشيوعيون حزباً أسموه "الجبهة المعادية للاستعمار"، وولجوا الساحة بنشاط مكثف ضد الاستعمار البريطاني، وتغلغلوا في أوساط الطبقة العاملة، وهي الطبقة الأكثر عدائية في المجتمع آنذاك، بل الأكثر تأثيراً، لأنها مرتبطة بأسباب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ثم أصبحت المظاهرات ظاهرة دائمة تندلع من حين لآخر، رغم القمع ورغم المحاكمات. وهنا لا بد أن نذكر صفة ميّزت الشعب السوداني، وكيفية تعامله مع ظاهرة الإضرابات والمظاهرات. فقد كانوا عندما يقتاد أحد المتظاهرين إلى المحكمة، ويحكم عليه غالباً بالغرامة عشرين أو ثلاثين جنيهاً، وهو مبلغ في الغالب أيضاً لا يكون بحوزة المحكوم، هنا يهبط الناس وينتظموا في حملة تبرعات، بمبالغ صغيرة، ما تلبث أن تغطي المبلغ المطلوب، فيطلق سراح الشخص المعني، بغض النظر عن هويته السياسية أو المناطقيّة.

قضيتُ شهر يناير ١٩٥٦ كله في المدينة، وغادرتها إلى زالنجي في أواخر الشهر، لكنني عدتُ مرّة ثانية للأبيض لتحضير لوازم مناسبة زواجي من شريكة عمري "سكينة عوض سعيد"، وامتدّت الاحتفالات الأسريّة ومع أصدقائي لعدة أيام، ابتهجنا فيها غاية البهجة والفرح والسعادة. لكنّ ذلك لم يدُم طويلاً..

ونحن في غمرة أفراحنا، وقبل أن تكمل عشرة أيام. جاءني صديقي عبدالرازق عوض الكريم حاملاً برقيّة تفيد بضرورة خضوري إلى الخرطوم في غضون أسبوع. ولم تفصح البرقيّة عن أكثر من كون أن الأمر هام. وبالطبع، ما كان يمكن أن يكون الزواج مُبرّراً للاعتذار. وعند وصولي الخرطوم، علمتُ أنه تمّ اختياري لكورس في لندن، وكُنّا أربعة حكمدارات: حسين حمّو، حمد علي ناصر، عبدالرحمن محبوب وكنث رابعهم.

بريطانيا فبراير - مايو ١٩٥٦

رتبنا أحوالنا على عجل، وتمَّ كُلُّ شيءٍ بسرعة البرق. وفي يوم السفر، اتجهنا صوب المطار، لم يكن لدينا سابق معرفة بأي شيء، إذ كانت تلك هي المرَّة الأولى بالنسبة لنا جميعاً التي نغادر فيها الوطن ونتجه نحو أوروبا. علمنا من العاملين في المطار، أن الطائرة من طراز "داكوتا"، وهي صغيرة الحجم، ولذا فسوف تقطع المسافة على مراحل. وبرغم القلق الذي كان يعترينا جميعاً، لكن كان هناك ثمة شعورٌ بالسعادة والإحساس بالتميز، الذي يزيده الزي الشرطي بهيبته وقاراً.

غادرنا الخرطوم حيث هبطت الطائرة في مطار مدينة حلفا كأول محطة من المراحل التي ستقطعها. ولم نمكث طويلاً حيث تزوّدت الطائرة بالوقود واتجهنا صوب مطار القاهرة، وعند وصولنا، كان في استقبالنا "العتباني" وكان يشغل وظيفة باشكاتب في السفارة بعد افتتاحها عقب الاستقلال. كانت تلك هي المرَّة الأولى التي نرى فيها القاهرة، والتي بهرتنا وكدنا أن نصاب بصدمة حضاريّة. مكثنا فيها نحو ١٨ ساعة قضيناها في فندقٍ قريب من المطار.

غادرنا القاهرة إلى روما، ثمّ امستردام في هولندا. وفي الحقيقة، كانت دهشتنا الحضاريّة تزداد من مدينة إلى أخرى، فكلُّ شيءٍ كان منظماً ومرتباً حدّ الذهول. وأخيراً وصلنا لندن بعد ساعاتٍ طويلة. صحيح، كانت الرحلة شاقة، ولكننا لم نشعر بالتعب ولا الملل، نسبة لإحساس السعادة بوطء أقدامنا أوروبا للمرَّة الأولى.

في لندن، حيث استقبلنا أفراد من الشرطة البريطانية، ما أن خرجنا إلى جوف المدينة، حتى بدأت الصورة الحضاريّة تزداد رهبة في عُيوننا. بدا ذلك الشعور برؤية الثلج، حيث وصلنا في فصل الشتاء، وكان منظر البياض الذي يغطي كل شيء مثيّرٌ للغاية في نفوسنا، علاوة على أننا لم نكن معتادين على البرد الشديد.

اتجهنا صوب غرب لندن، حيث حُدد مكان إقامتنا في منطقة "هاميلتون". وعرفنا لاحقاً أنها أكبر منطقة في بريطانيا تسجل رقماً قياسياً في الجرائم، وكان الهدف، كما قيل لنا، أن نقف على أشياء عمليّة. واستمرّت دراستنا نظرياً وعملياً في تلك المنطقة لمدة شهر. وبعدها تمّ نقلنا لمدينة مدينة نوتينغهام لذات الغرض، وقضينا بضعة أيام، ثمّ ذهبنا إلى مدينة جلاسكو لمدة أسبوعين.

كان الكورس مكثفاً ولم يدع لنا أي فرصة لأي نشاط خارج إطار الدراسة. وبالطبع، كانت بنا رغبة شديدة للتعرف على أوجه الحياة في بريطانيا، إلا أننا لم نُفصح عن ذلك. لكن المهم أنّ الكورس كان مفيداً للغاية، تعلمنا فيه أشياء كثيرة من كبار الضباط الإنجليز.

من المفارقات الطريفة، عندما حلّ شهر رمضان، وكنا في مدينة نوتينغهام، صُمنّا يومنا الأوّل بشقّ الأنفس، لأنّ اليوم كان طويلاً جداً بحسب الفوارق الزمنيّة. فأدركنا أنّ الصّوم مُرهق، وفوق ذلك يتعارض مع برنامج الكورس، الذي يتطلب حُضوراً ذهنيّاً وبدنيّاً، إضافة لمسألة أخرى وجدنا فيها ضالّتنا، وتمثّلت في الذبح الحلال، فقرّرنا ألا نصوم، عدا زميلنا محمّد علي ناصر، الذي كان شديد التديّن وأصرّ على الصّوم، ممّا اضطرّهُ للذهاب بالقطار إلى مطعم باكستاني يبعد أكثر من ساعة من مكان إقامتنا، ولكن بعد نحو أسبوع أو أقل، حدث أن تعثرت قدماه ووقع من القطار، فتوقف عن الذهاب ومن ثمّ توقف عن الصّوم.

أخيراً عُدنا إلى لندن، كمحطة أخيرة من الكورس، والتي سوف تبقى فيها لفترة أطول. في البداية، كانوا قد نقلونا إلى خارج لندن لمُقابلة مدير عام الشرطة البريطانيّة. كان المشوار طويلاً وصاحبه رُوتين إنجليزي مُعقد في الإجراءات. عندما قابلنا مدير عام الشرطة، كان كبيراً في السن، فرحّب بنا وقال لنا: «إن تقاريركم ممتازة»، وحينها غمرتنا السعادة لأننا

قابلنا شخصيّة مُعتبرة ولها وزنها في جهاز الدولة البريطاني. لكن أذكرُ أن ممّا لفت انتباهنا، وأصبح مصدر تندّر فيما بيننا، أنّ للرجل صلعة ملساء لا توجد شعرة واحدة في رأسه، فأصبحنا نكنيه فيما بيننا بـ"أبو صلعة".

لم يكن السّودانيون في لندن بكثرة واضحة، بل لم يكن قد تمّ تعيين سفير في ذاك الوقت. عوضاً عن ذلك، هناك سيّدة بريطانيّة كانت قائمة بالأعمال، اسمها "مسز كليفر". وكانت مشرفة على السّودانيين الموجودين في إنجلترا، ومعظمهم من الطلاب الدارسين ومُوزّعين على جامعاتٍ مختلفة، لا يتجاوز عددهم العشرين شخصاً.

أما نحن، فعلاقتنا بالسفارة كانت محدّدة في بعض الأطر.. مثلاً كنا نذهب للسفارة لكي نستلم أي خطابات تردنا من السّودان، وكذلك نذهب لاستلام المبالغ النثرية المُخصّصة لنا شهرياً. وحدث مرّةً أن صادفتُ الموسيقار "الماحي إسماعيل"، والذي قال لي إنّ لديه حفل استماع موسيقي، وعنده تذكّرتان ودعائي للذهاب معه، وأصرّ عليّ، بدعوى أنّ المناسبة مهمّة، وأن التذكّرة التي معه سعرها غالي جداً. مع تلك الإغراءات قبلت الدعوة.

ذهبنا معاً للحفل وكان المكان راقياً ومُنظماً ومُبهرأ. كان الحفل عبارة عن خمسٍ مقطوعاتٍ موسيقيّة يُقدّمها خمسة عازفون بالكمنجة، وبين كلّ واحدة وأخرى، تناقش القطعة لمدة ساعة كاملة، وذلك بغرض أن تدخل القطعة المعيّنة مُنافسة عالميّة، وحتى العازفين كانوا قد جاءوا من مناطق مُختلفة.. من أستراليا وألمانيا، بالإضافة إلى بريطانيا.

بعد أن قضينا وقتاً جميلاً، قدّمني الماحي إلى أستاذه في المعهد باعتباري عازف كمنجة، لكنني قلتُ له مع ذلك، إنني لا أعرف ما قدّم في تلك الأمسية، فسألني عن المعهد الذي تعلمتُ فيه العزف، فقلتُ له إنني علمتُ نفسي بنفسي، فأبدى دهشة عميقة. وزادت دهشته عندما حدّثته عن الموسيقى الأفريقيّة

وقلتُ له إنها نتاجُ بيئةٍ مختلفة، ممَّا يصعبُ على النوتة الموسيقيَّة تسطيرها. وحَدَّثته كذلك عن السُّلْم الخُماسي، الذي نتبعه موسيقياً، وتشترك معنا فيه بعض الدول الأفريقيَّة، وقد لا يرقى لمُستوى العالميَّة. وأردفتُ له قائلاً: «أنا أعلمُ أنكم لا تعرفونه هُنا في بريطانيا، ولكن سيأتي يوم تعرفونه فيه»، فقال لي: «هذا رأي جيد»، واستحسن ما قُلتُ، ولكن لا أستطيع أن أقول إنَّ ذلك هو رأيه الذي يُخفيه داخل صدره، فالإنجليز لا يُعبَرون عن دواخلهم بسهولة. ولهذا، وُصِّموا بالبرود، أي برود المشاعر، وهو حقيقة.

قضينا فترة مُمتعة في بريطانيا امتدَّت زُهاء الخمسة أشهر، من فبراير ١٩٥٦ وحتى يوليو ١٩٥٦، وبمجرّد وصولي الخرطوم، ذهبتُ لرئاسة الشرطة.. كان هناك نائب المدير العام، السيد/ عبّاس فضل، وهو من أبناء دُنقلا، وكانت تجمع بيننا علاقة جيّدة. فقال لي على الفور: «عندنا مشكلة لن تستطيع حلها إلا أنت، وهي أننا نواجه نقصاً في دارفور»، فقلتُ له: «يا سعادتك قطعت عليّ مناسبة زواجي، وسافرت لندن، والآن دارفور؟!». لكنه لم يدعني استمر، فقال لي: «يا عُثمان، أنا متأكد إنو المأموريَّة دي مفيدة ليك». ثمَّ أغراني بقوله إنها مهمّة مؤقتة لبضع شهور. فاشترطتُ عليه أن أذهب إلى الأبيض أولاً لتصبحني زوجتي، فوافق.

الفاشر أغسطس ١٩٥٦

ذهبتُ إلى دارفور وقضيتُ فيها مدّة بسيطة، لا تتعدَّى بضعة أشهر، نظراً لأنَّ أوامر أخرى أرسلت للمركز وأشارت إلى نقلي إلى مدينة جوبا، ولم يكن ثمة خيارٍ في تلبية الأوامر. غادرتُ إلى جوبا، ومن حُسْن الحظ، كان التمرّد قد توقف، إن لم يكن قد انتهى، بعد محاصرته في المرّة الأولى. فقضيتُ في جوبا نحو تسعة أشهر. وبعدها رجعت إلى الفاشر مرّة أخرى، وكان قد نُقلَ منها محمود بُخاري، حيث تَمَّت ترقية عبدالقادر

محمد الأمين من حُكمدار لرتبة كومندان. وُعِدْتُ إلى الفاشر مُجدِّداً، وقضيتُ فيها عدَّة سنوات حتى العام ١٩٥٩.

زيارة عبدالله خليل

من الأحداث العامَّة التي مرَّت عليَّ أثناء عملي في دارفور، أذكرُ أنه جاءتنا برقيَّة تفيد بزيارة يُزمعُ السيد عبدالله خليل رئيس الوزراء القيام بها. وأرسل لنا برنامج الزيارة وعكفنا على تنفيذ خُطة الزيارة بحذافيرها، نظراً لأهميَّة المسئول الزائر. الجدير بالذكر، أنَّ السيد عبدالله خليل كان نائب دائرة "أم كدادة" في الانتخابات الوحيدة التي جرت في حقبتِه، كما أنه سبق وأن عمِلَ بها، كما قال لي شخصياً.

كان من ضمن البرنامج، أن نذهب من الفاشر إلى كُثم بالعربات. وفي الطريق، كانت هناك دعوة إفطار للوفد في وادٍ كبير اسمه "وادي السيل"، والذي يمتاز بطبيعة ساحرة ومناظر خلابة.

أثناء وجودنا في الوادي، خرج السيد عبدالله خليل من المعسكر، ويبدو أنَّ سحر المكان استهواه، وأعجبته تلك المناظر التي تجلي الأنظار، فأراد التنزه منفرداً، وعلى غفلة من الحاضرين. ولما كُنْتُ أنا المسئول عن تأمين حراسته، خشيتُ أن يلاقيه حيوانٌ مُفترس، عندما لاحظتُ خروجه من المعسكر مُنفرداً. فبدأتُ أسأل عن وجهة رئيس الوزراء؟ ولما علمتُ ألا أحد يملك إجابة شافية، مشيتُ وراءه من دون أن يشعُر. وفجأة توقف ولمحني، فقال لي: «في إيه يا عُثمان، لماذا تذهب من ورائي، إنت خُفت عليَّ ولا إيه؟».. فقلتُ له: «يا سعادتك، خشينا في الوادي ده تقابلك أي حاجة، الواحد ما بعرف ممكن يحصل شنو».

كان سيادته يتحدَّث بلهجة مصريَّة، كما هو معروف. وشرع في ونسة حميمة، سألني عن أحوالي الشخصيَّة، وعن أحوال الأمن. وأثناء ذلك، توقف السيد عبدالله خليل عن المشي، وبدأ يتأمَّل في الطبيعة حوله، وقال لي: «يا عُثمان يا إبنِي،

الواحد تعب من مشاكل البلد دي، يحلوها من هنا، تجيلك من هناك. فتبسّمتُ وقلتُ له: «ربنا يدي سعادتك الصحة والعافية وتحلوا كُلّ المشاكل»، وفجأة قال لي بنبرة يشوبها شيء من اليأس: «البلد دي يا عُثمان ما ينفعشي معاها غير حُكم عسكري».

حقيقة، لم أجزؤ على التعقيب، بل لم أنبسّ بينت شفة. ولا أدري ما إذا كان لهذه العبارة صلة بما حَدَث بالفعل بعد شهور قليلة في نوفمبر ١٩٥٨ بانقلاب الفريق إبراهيم عبود وما شابه من مُلابساتٍ تأكد فيها أنه محض "تسليم وتسلم"، أم مجرد مسألة صُدفة. غير أنني كُنْتُ أَثناء حديث السيد عبدالله خليل أتأملُ في تقاطيع وجهه، الذي بدا لي مُرهقاً، وكما هو معروف، كان الصِّراع على أشده بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي.

بعد ذلك تحرّكنا من الوادي نحو مدينة زالنجي، ولم نتوقف كثيراً فيها، فواصلنا المسير نحو جبل مرّة. وقضينا الليلة هناك، وكانت الطبيعة أكثر جمالاً ممّا شاهدناه في وادي السيل. رأيتُ السيد عبدالله خليل في الصباح مُنشرخُ الأسارير وكثير الإعجاب بالمناظر التي تحيط بنا من كُلِّ جانبٍ في الجبل. ففعل ما فعل من قبل، حيث غادر المعسكر للتنزه وحده، وفعلتُ أيضاً ما فعلته من قبل، حيث تحرّكتُ خلفه ولم أجعله يغيب عن عيني، ولكن لم يتحدّث إليّ هذه المرّة مثلما فعل من قبل، فقد ظلّ صامتاً ويبدو في حالة تفكير عميق.

أكملنا بقيّة الزيارة وعُدنا أدرagna إلى الفاشر، وكان كُلّ شيء مُرتباً ودقيقاً فيما يخصّ الزيارة، إلى أن عاد السيد عبدالله خليل إلى الخرطوم، وأثنى الجميع على الترتيبات الأمنية وعدم حدوث ما يعكر صفو الزيارة.

انقلاب عبود

ذات يوم من أيام نوفمبر ١٩٥٨، جاءني قائد القوّات الغربيّة "أحمد رضا فريد" وهو يقود عربته بنفسه، والذي

أصبح أحد قادة انقلاب الرئيس إبراهيم عبود لاحقاً، وعضواً بالمجلس العسكري العالي. وكانت الساعة قد اقتربت من منتصف الليل، فطلب مني الرُكوب معه، وذهبنا إلى مكان خارج الفاشر، فقال لي: «أنا حضرتُ في أمر هام وضروري، وأريدُ منك أن تعطيني كلمة شرف بأن تحافظ على السر، وتحرص تماماً ألا يطلع عليه أحد منك».. فقلتُ له: «أعدك».. فقال لي: «لا، أحلف لي بالطلاق».. وبالفعل حلفتُ له بالطلاق.. فقال لي: «الجيش في حالة استعداد للتغيير في غضون ساعات، وأريدُ أن تجمع كُلَّ القُوَّة، وأريدُ منك أن تسيطر على الموقف في حال حدوث أي شيء، وتتصل بي في أي وقتٍ تشاء».. أحصر نفسك في الجيش والبوليس، لا تخبر أيّاً من الإداريين»..

بالفعل استدعينا كُلَّ القُوَّة الساعة الرابعة صباحاً، وأعطيتُ أوامر بالآلا يتحرَّك أحد. وقلتُ لهم: «هناك تحرُّكات ولا بدَّ أن تكون هذه البلاد محروسة في الداخل والخارج». وانتظر الطابور حتى الساعة الخامسة، وتأكدنا بأنَّ الفاشر مُغطاة أمنياً تماماً.

في تلك الليلة، تحرَّكتُ نحو الرئاسة واستدعيتُ كل الضبَّاط، وأعطيتهم تعليمات بأن تكون كل القُوَّة في الرئاسة في غضون ساعة. والقُوَّة كانت في حدود ٢٠٠ فرداً. ثمَّ ذهبتُ إلى منزلي وعُدْتُ بالفعل ووجدتُ كُلَّ القُوَّة مُسجَّلة "تمام". فصرفتُ للجميع التعليمات، وقلتُ لهم: «الساعة خمسة إنَّتموا تستلموا البلد دي كلها، بمعنى توضع قُوَّات في كُلِّ المناطق المُهمَّة». واحد فقط من الضبَّاط قال لي: «عايزين نعرف الحاصل شنو؟».. فرديتُ عليه بالإنجليزي: «It is not now» (ليس الآن). وبالفعل، اتصل بي اللواء "رضا" الساعة الرَّابعة ونصف صباحاً، فأكدتُ له جاهزيَّتِي وقُوَّاتي تماماً. فقال لي: «الساعة السادسة صباحاً دير مُؤشر الراديو».

حدث الانقلاب باكراً، وقال لي "محمد رضا فريد":
«سوف تسمع في الإذاعة "البيان رقم واحد" في الساعة
السادسة والنصف صباحاً». وكُنّا قد تأكدنا من أنّ كلّ شيء
مُؤمَّن تماماً.. التلفونات، التلغراف، الوحدات النظامية.. الخ.
واتصلت بمدير المديرية علي حسين في الساعة السادسة إلا
خمس دقائق، فأبدى دهشة وعاتبني لماذا لم أكلّمه من قبل. ثمّ
سألني عن تأمين كلّ شيء، فقلتُ له: "كله تمام". والحقيقة كُنّا
نخشى الوجود الكبير لكوادر حزبي الأمة والاتحادي
الديمقراطي في الفاشر.

قبل هذا أوّد أن استعرض زيارات مهمّة لمسؤولين.

سياسيون زائرون

في زيارة أخرى لمسئول سيادي، أُبلغنا أنّ الفريق
إبراهيم عبّود سوف يحضّر لافتتاح خط السكة الحديد، الذي
امتدّ حتى مدينة نيالا. وضعنا ترتيبات أمنية صارمة، نسبة
لأهمية الزائر. والحقيقة، عندما أقول صارمة، فذلك وفقاً
للبروتوكول الطبيعي، ولكننا كُنّا على يقين كامل أنّ السودانيين
لا يمكن أن يُقدموا على عملية اغتيال مسئول مثلاً، ذلك ممّا
تأباه النفس السودانية وتستنكفه، زد على ذلك، البساطة التي كان
يتعامل بها المسؤولون على جميع المستويات، حيث تتلاشى
دائماً خطوط الرسميّات والجديّة.

بالتالي، فنحنُ حينما نُبالغ في الترتيبات الأمنية، دائماً ما
يكون القصد عكس هيبة الدولة، ونحنُ نعلمُ علم اليقين أنّ
الاغتيالات التي يمكن أن تحدث في بلدان أخرى لا يمكن أن
تحدث في السودان. بهذه الخلفية، حضر الرئيس إبراهيم عبّود
في موكبٍ مهيب، شق طريقه بصُعوبة وسط حشد جماهيري
رهيب لم تشهده المدينة من قبل، وقام بافتتاح الخط، وكان ذلك
حدثاً فريداً في الولاية.

كذلك بعد فترة، جاءنا السيد الصديق المهدي في زيارة، مُستقلاً طائرة خاصة، أعتقد كانت مملوكة لهم. وبما أن الغرب عموماً ودارفور على وجه الخصوص تُعتبرُ معقلاً من معاقل الأنصار وحزب الأمة، سرى الخبر سريان النار في الهشيم، ممّا اضطررنا لمضاعفة الإجراءات الأمنية، وينطبق ما ذكرته انفاً على زيارة السيد الصديق المهدي كذلك، فليس ثمة تفريق بين الحكومة ومعارضيه، وبالتالي، ليس هناك ثمة خوف في حدوث ما لا يُحمد عُقباه.

بيد أنه رغم الإجراءات الأمنية المكثفة، تجاهل الأنصار كل ذلك، وهجموا على الطائرة كأنهم يريدون اقتلاعها، ولم يكن ذلك من قِبَلِ الكثيرين من البُسطاء، سوى أنها محاولة للتبرُّك والتمسُّح بالطائرة، والحقيقة أن ذلك لم يدهشنا في شيء، نظراً لما نعلمه ورأيناه كثيراً في مناسباتٍ آخر من أفعالٍ مُشابهة. كل الذي حدث، أننا وجدنا مشقة بالغة في ضبط الأمن وإعادة النظام إلى وضعه الطبيعي، حتى يخرج السيد الصديق المهدي من الطائرة إلى مقر إقامته. وتنفسنا الصَّعداء عندما علمنا أن الزيارة قصيرة ولبضعة ساعات فقط.

كانت الفاشر المدينة عامرة جداً، ولم تكن تشكو أي أزماتٍ أو مشاكل، سوى انعدام الكهرباء، والتي كان الموسرون يتغلبون عليها بمولداتٍ كهربائية صغيرة، والبُسطاء بواسطة الفوانيس، أي الـ"قناديل" التقليدية، وقد تأقلم الناس على هذه الأوضاع، ولم تكن ذات هم يُذكر بالنسبة للسواد الأعظم. كانت الحياة بسيطة وتكاليف المعيشة رخيصة للغاية. لكن هبطت علينا ذات عام مشكلة أرقتنا كثيراً، ولم تكن من نوع المشاكل التي يتغلب عليها الناس بالصبر وعزاء النفس.

حدث أن تأخر هطول الأمطار، وتجاوز الوقت المضروب بفترة طويلة، فنجم شحٌّ رهيب في المياه، وهي الوسيلة التي تعتمد عليها المنطقة بالنسبة لسقي الماشية. وجفت بعض الحفائر أو كادت، فكان لابدٌ من تحرُّكٍ إسعافي عاجل.

حيث عقدنا اجتماعاتٍ مكثفة ووضعتنا خطة إستراتيجية مُحكمة لمعالجة الأمر، قُمنا من خلالها بإجراءاتٍ إدارية عديدة، حيث طلبنا من أصحاب المواشي أن يجلوها خارج الأماكن التي بها ماء.

كذلك أوقفنا عمليات البناء بالنسبة للمباني الجديدة، ثم طلبنا من بعض الأهالي مُغادرة المنطقة والذهاب إلى نيالا وزالنجي، ومناطق أخرى قريبة أو بعيدة، وأخرجنا بعض الوحدات من الجيش والبوليس كذلك.. كانت إجراءات صارمة تتطلب صرامة أكثر في التنفيذ، وفي واقع الأمر، تفهمها السُكان دون تذمر، بالرغم من الرَّهق الذي عانوا منه. المُفارقة، أنه أثناء تنفيذ تلك الترتيبات، فجأة هطلت أمطار غزيرة كفتنا مغبة ذلك وأنقذت الموقف.

عودة قليلاً إلى الوراء.. من الناس الذين كانوا قد سبقوني في المنصب، محمود بخاري، وبعده جاء أبو شامة لأربعة سنوات، وجئت أنا محله بعد نقله للخرطوم. ومواصلة لما ذكرتُ آنفاً، كانت فترة خدمة المدير علي حسين قد انتهت وأحيل للمعاش، ثم جاءوا ببديله "أحمد مكي عبده"، وهو حزب أمّة وأنصاري، في حين أن "علي أبو سن" كان اتحادياً. كان أوّل قرار اتخذه "أحمد مكي عبده" طلبه من الخرطوم نقل كل مُدراء المصالح في الإدارات المُختلفة، بما فيهم أنا، إلى الاستوائية. وكان ذلك بعد الانقلاب.

كان قراراً مفاجئاً ومُزلزلاً للكثيرين منا. لكن هنا أود أن أذكر شيئاً امتازت به الخدمة المدنية والنظامية السودانية، وهي الإذعان لتنفيذ الأوامر أولاً، مهما كانت طبيعتها.. والمسألة الثانية، أن هذه القرارات دائماً ما تُتخذ بناءً على المصلحة الوطنية في المقام الأوّل، ونادر جداً منها ما يمكن شخصنته، والشئ الثالث، غالباً ما يكون هناك تفهمٌ حقيقي من الطرفين، صانع القرارات ومُتلقّيها. أمّا الشئ الأخير، الذي يمكن إدراجه أو عدم إدراجه في خِصَم هذه الملاحظات، فهو أن العاملين في

الخدمتين المدنيّة والنظاميّة يجدون مُتعة فائقة في التنقل بين الأقاليم والمُدن السودانيّة.

في واقع الأمر، كانت لهذه الإجراءات انعكاسات إيجابيّة فائقة في مسألة لا يتذكرها الناس كثيراً، وهي إثراء التنوّع الثقافي والتعدّد الإثني والعِرقي والديني في السُّودان، فذلك ممّا لا يمكن أن يُقدَّر بثمن في بلدٍ كُلّ شيءٍ فيه بلغت تعدديّته حدّ الإدهاش..

في يوليو من العام ١٩٥٩، وتبعاً لهذه الخلفيّة، أقول: سلمتُ النور حامد المسنوليّة من بعدي طائعاً الأوامر. أي تلك الأوامر التي جاءت إلينا من عليّ، كما في نظام الشرطّة، ونحن لها مُنفذون..

جوبا (١٩٥٩-١٩٦٤)

كان الحكمدار، هُو السر محمّد أحمد في المديرية الاستوائية، وعندما وصلتُ مدينة جوبا، فضّلتُ أن أنزل ضيفاً على صديقي محمود أبو سنيّة، فقد تقاسمنا السّكن "ميز" من قبل في عدّة مُدن. عموماً كان الجنوب بشكلٍ عام يقع في دائرة الهدوء الحذر. وبما أنني عاصرتُ هذه المشكلة من جذورها، أودُّ أن أقول رأياً لا يقع في إطار التسجيل التوثيقي للمذكرات، بقدر ما هُو من صميم العِظات والعِبَر، وإن شئت فقلّ الحكمة التي يمكن أن يصدق بها أي إنسان عاش تجربة ضخمة كتلك.

علمتني الحياة بالفعل أنّ مستعظم النار من مُستصغر الشرر، وعلمتني الحياة ألا أستهين بالحدّث أياً كان حجمه، ولا أقلل من شأنه، وأن ما يمكن أن يكون هادئاً على السّطح وطبيعي، يمكن أن يكون فيه مقتلك، فلذا كان توخي الحذر من أولى مُتطلبات العمل في القطاعات التنظيميّة بصورة عامّة والشرطة على وجه الخصوص. فعندما وصلتُ الجنوب، كانت الأوضاع بصورة عامّة في حالة هدوءٍ تام، وبالرغم من أنه لا توجد مشاكل، أو كما يوحى لنا، إلا أنّ ذلك الهدوء كان مُخيفاً.

كان عدد الشماليين قليلاً جداً، ومُعظمهم من التّجار الذين يطلق عليهم "الجلّابة". وكان مدير المديرية، هُو "علي بلدو"، رجُلٌ من أفضل الإداريين الذين مروا على البلاد. كان يتميّز بحنكة بائنة وقُدرة على الصبر الطويل، إلى جانب ميزات إنسانيّة هائلة، كان قد سخرها لهذه المشكلة والتي كانت بالفعل،

أبلغ علمه وغاية همّه. وفي واقع الأمر، فإن مثل الصفات التي أكشف عنها في شخصية "بلدو" كانت ضرورية للغاية في معالجة مشكلة بالغة التعقيد إثنيًا وثقافياً وعقدياً. وهي الأسس التي استندت عليها مشكلة الجنوب.

كان "وليم دينق" مُقَرَّبٌ بدرجة كبيرة وملحوظة من "علي بلدو". في الوقت نفسه، كانت بيننا - أي دينق وشخصي - معرفة نشأت في السنين القليلة الماضية، وبعد وصولي الجنوب، تواصلت الاتصالات بيننا، فقد كُنْتُ أرى فيه ما يراه الآخرون، أو كما هُيئ لي. لكن على كُلِّ حالٍ، كُنْتُ على يقين بأنَّ "وليم دينق" سيكون ركناً أساسياً في كُلِّ ما نحن بصددته في مشكلة الجنوب، وكُنْتُ ألحظ طموحه الوثاب في التعلم، وكُنْتُ أرهفُ السَّمْعَ لآرائه النيرة في مشكلة السودان ككل، والجنوب على وجه الخصوص. وكان يُذهلني بتحليلاته، ولكن لا أخفي عليكم، أنه لم تصل كُلُّ تلك اليقينيَّات إلى حدِّ التثبُّت.. لماذا؟! سأسألُ وأجيب.. ببساطة، لأن النُخب السودانيَّة، بما فيهم شخصي الضَّعيف، مشحونون بدرجاتٍ هائلة من الاستعلاء العِرقي، الذي يحجب الرؤية تماماً عن الخُلول في أي مُشكل، ولا ينكشف لك إلا الحلُّ الذي ترضيه أنت، مهما كانت درجة ضآلته.

من خلال معاودة اتصالاتي بعد عودتي بـ "وليم دينق"، وبناءً على العلاقة السابقة التي بيننا، ظلَّ التواصل بيننا مستمرًا. وعلمتُ منه أنه ذهب إلى الخرطوم لامتحان القانون، وهو مادة إجباريَّة للإداريين. وسعدتُ به عندما عاد من هناك وجاءني في المكتب، فرحَّبْتُ به كصديق قبل كُلِّ شيء. ثمَّ طلب مني رسمياً طلبيات لأفراد الشرطة وكانت طلبيات مشروعة وعاديَّة، فجَهَّزتها له عن طيب خاطر وودَّعته. وطلبتُ منه أن يكون على تواصلٍ، وطويت الموضوع في ذاكرتي، بعد أن جاءني أحد أفراد الشرطة وأبلغني بإيفاء كُلِّ الطلبات التي تقدَّم بها "وليم دينق". وقال لي إنه يود وداعي، فرحَّبْتُ به، وكان ذاك وداعي الأخير لـ "وليم دينق".

مضت الأمور بصورة عادية، واستغرقنا الرُوتين العام في تنظيم العمل. وجئت ذات صباح إلى مكتبي، لأفاجأ بإشارة أفادت بأن مدير المركز غير موجود. وفي اليوم التالي، أكدت إشارة أخرى بأنه هرب صوب الحدود الأوغندية مع السودان، وأكدت الإشارة بعودة العربية التي هرب بها. وعندئذ بدأت الأحداث في التداعي الدراماتيكي.

ففي نحو منتصف سنة ١٩٦٣، جاء خبر أفاد أن قسيساً كبيراً اسمه "استيرلين" اختفى، ثم توالى الاختفاءات، فأدركنا أن الأمور بدأت تتغير. وكان هناك ضابط يُعاونني، وهو من الذين أثق فيهم، وكان متفانياً في عمله، واسمه "قبران"، وهو من أبناء الجنوب، وقد اختفى هو كذلك، فأيقنت أن الأمور دخلت في دهليز الغموض البغيض. فما كان مني سوى أن اتخذت الإجراء الطبيعى في مُحاصرة مصادر السلاح في المخازن. فجردت أولاً جميع الجنوبيين - ضباطاً وجنوداً - من السلاح.. هُنيهة بعد ذلك الإجراء، وردت إلينا أخبار عن هُجوم شنه مُتمرّدون على مدينة "كاجو كاجي"، استولوا من خلاله على أسلحة الشرطة.

نحو العام ١٩٦٣، تقريباً، وبعدما هربوا، كانت الظروف أفضل. ولاحقاً، بدأت الأخبار تصل إلينا من مفتش تعليم اسمه "أزبوني منديري" هَرَبَ أيضاً (كان رئيس وفد حركة تحرير السودان التي يتزعّمها اللواء جوزيف لاقو ووقعت اتفاقية أديس بابا مع نظام نميري في العام ١٩٧٢، وقبلها كان أزبوني وزيراً للمواصلات في حكومة أكتوبر الانتقالية التي رأسها السيد سرالختم الخليفة).. ثم بدأ الكبار في الهُروب. أسقط في يدنا، وأصبح الأمر أكبر من إمكانياتنا مع موجة الهُروب الكبير، والتي شملت شخصيات كبيرة. وفي واقع الأمر، داهمتنا حيرة كبيرة.

كانت هناك لجنة أمن المديرية تتكوّن من قاضي المديرية، والحاكم العسكري صالح عتيق، بالإضافة لشخصي،

وَكُنْتُ مُقَرَّرُهَا. شرعنا في اجتماعاتٍ مُتواصلة، ولكن إمكانياتنا كانت ضعيفة كما ذكرت، وأهم شيء عملناه، هو أننا أمنا الاتصالات مع مراكز الشرطة في المُدُن الأخرى. ذلك لأن الكثير من رجال الشرطة هربوا ودخلوا الغابة، وأصبحنا لا نستطيع أن نضمن أي جنوبي يحمل سلاحاً في يده، مع أنه لم يكن بالإمكان سحب السلاح.

عقدنا اجتماعاً بمديري المراكز وأبلغناهم بخُطة أمنيّة مُصَغَّرة، وأخبرناهم بضرورة توخي الحيطة والحذر، مع إعطائهم حُرِّيَّة التصرف في سبيل الحفاظ على تأمين مراكزهم. وقضت الخُطة أن يكون الدوام كُلَّ ساعتين لضمان سريان الأخبار الحقيقيّة. وعملنا حساب التحدُّث باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، إلى جانب لغاتٍ أخرى من لغات أهل السُودان، مثل النوبيّة ولهجات غرب السُودان، ووضعنا في كُلِّ مركز واحد يتكلم بلهجته المحليّة ومُترجمين، وذلك لأجل ألا يكتشف المُتمرّدين الرسائل.

كذلك زوّدنا المراكز بقوَّاتٍ لأجل الدفاع عنها، ومن الجيش أيضاً، ورأينا أنه إذا حدث أي اعتداء على الشرطة، فيجب على الجيش المُساندة. في البداية، لم تكن هناك حالات هُرُوبٍ من الجيش. لكن بعد فترة قصيرة، هاجم المُتمرّدون عربات المراكز، وانقلب الوضع إلى حربٍ، كان لا بُدَّ من مواجهتها. وبقي معي ثلاثة ضُبَّاط جيّدين من الجنوبيين، يمكن ضمانتهم. أحدهم اسمه "روبن"، وهو مسئولٌ عن الأمن، أي ما يشبه عمل البوليس السري الذي يأتي بالأخبار. كان أخطر مركز لدينا هو مركز توريت. وفيه قبيلة اللاتوكا، وهي سبب التمرد الأوّل. وعلمنا أن كثيراً من الناس الذين هربوا، كانوا من تلك القبيلة. ثم انحصرت الأخطار في توريت وكبويتا. أمّا أحد الضابطيين الآخرين، واسمه "توبي ماك"، وكُنْتُ أعرفه منذ زمن طويل، وهو من قبيلة الدينكا، ودرس في أوغندا والآخر اسمه "ميكاليلي" وهو ضابطٌ ممتاز بشكلٍ لافت للنظر. كُنْتُ قد أرسلت "روبن" إلى توريت، وزوّدته بكلِّ شيء.

ثمّ لم تمضِ فترة طويلة حتى ازداد التوتر واتسع التمرد، وأثناء تركيزنا على توريث، باعتبارها رأس الرُمح، امتدّ التوتر إلى بحر الغزال. وتعدّر علينا أن نجد أخباراً صحيحة من داخل حركة التمرد نفسها. وكان يعمل معي جندي برتبة "شريطين" وهو من قبيلة الدينكا، وهو شابٌ ذكي جداً، وكُنْتُ أثقُ فيه، فطلبت منه أن يحضر لي في المنزل. وهناك قلتُ له إننا نملك أخباراً عمّا حدث في أوغندا، وكذلك في باقي الحاميات. فطرح لي مُقترحاً أن يذهب هو.. فسألته: كيف؟! قال لي إنه سيدخل الغابة كما دخلها الآخرون الذين هربوا. فقلتُ له قلقاً: لكن إذا قبضوا عليك فسوف يقتلونك.. فقال لي: لا تخف، أنا أعرف كيفية التصرف معهم.

عرضتُ هذا الموضوع على لجنة الأمن، فوافقوا. لكن نسبة للسريّة الشديدة، فلم أخبر حتى الضابطين اللذين كانا معي، وهما سليمان داوود وعلي متولي وهما برتبة حُكمّدار. ولكني أطلعت "روبن" لتعزيز الثقة في نفسه، وقلتُ له: أنا وأنت فقط الذين نعلم، وحتى ضبّاطي لا يعلمون.. طلب مني مبلغاً من المال كمصاريف، ولم يكن مبلغاً كبيراً، وقال لي: منذ الغد سوف أغيب، وما عليك سوى أن تعلن أنني هربت، ودخلتُ الغابة، وهذا ما تمّ.

نظراً إلى أنّ المسافة بين كيويتا والخُدود الكينية قصيرة جداً، لدينا نقطة تبعد نحو ١٠ - ١٥ كيلومتراً منها، كان المواطنون يتداخلون ويتبادلون التسوّق بين البلدين جيئةً وذهاباً. كان "روبن" قد وصل لتلك المنطقة، وترك العربّة هناك وبداخلها مذكرة وأشياء أخرى. كُنّا نحن مشغولون بقضايا الأمن والمُتابعة، ومرّ شهرٌ وشهران وثلاثة.. اعتقدنا وقتها أنه مات.

فجأة، في تمام الساعة العاشرة ليلاً، حضر إليّ الحرس وقال لي: هناك شخص يريدني، فذهبتُ له ووجدته هو "روبن"، وكانت حالته تدعو للرناء. وبدأ يحكي لي التفاصيل المثيرة، قال إنه دخل نيروبي واختفى وسط المُتمرّدين إلى أن أصبح جزءاً

منهم، ووثقوا فيه. وهناك استوعب خُطتهم كاملة، وقام بتصويرها بواسطة كاميرا اشترأها من نيروبي. كانت تلك أهم وأخطر معلومات، لأنها كشفت كُلَّ الخُطة. فُقِمتُ على الفور بعقد اجتماع للجنة الأمن وأُطلعَهم على كل شيء.

كان مُجملُ الخُطة، أنَّ المُتمردين قرَّروا السيطرة على الولايات الثلاثة، الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل. قبل أن استرسل، لابدَّ أن أذكر ما حدث قبل كل هذه التداعيات.. كانت الكنسية الإنجليزِيَّة أكبر الكنائس في جوبا، وكان قد حضر لافتتاحها أروك جوب، وجاء معه الأب فيليب عبَّاس غبوش، وكانت المرَّة الأولى التي أراه فيها، وعندما علم أنني من كُرْدُفان بدأ بيننا أنسٌ حميم، وكان الحفل كبيراً.

كانت هناك طائرة مُغادرة إلى الخرطوم، وتلك هي فرصتنا في إطلاع الخرطوم بكافة التفاصيل وانتظار ردِّ فعلهم. بعد فترة قصيرة أرسلوا لنا خُطة لمواجهة هذا الهُجوم. وكذلك عدَّة قرارات إسناد، على رأسها إغلاق كُلِّ الإرساليَّات. إذ كان في مدينة جوبا خمسة إرساليَّات كاثوليكيَّة، وهناك اثنان أرثوذكس، وكلفونا في الخرطوم بتنفيذ هذا القرار. وهو سري للغاية Top Secret فقط، إذ كان على مستوى الحاكم العسكري ومدير المديرِيَّة وشخصي. فوضعنا الخُطة لتنفيذ القرار في وقتٍ واحد في المديرِيَّات الثلاثة، وفي ساعة واحدة. وتطلب ذلك استدعاء حاكم بحر الغزال وأعالي النيل للانضمام لنا. وكذلك أطلعتُ كومندان بحر الغزال وأعالي النيل.

نفذنا الخُطة التي وضعناها بدقة شديدة، وتمَّ إغلاق الكنائس بالشمع الأحمر، ووضعنا عليها حراساتٍ مُشدَّدة. وفي جوبا، أتينا بالقساوسة ووضعناهم في استراحة خاصَّة. وأرسلناهم بطائرة خاصة كذلك إلى الخرطوم. وفي ملكال، حدث الأمر نفسه. والحقيقة عندما ألقينا القبض عليهم، كانت المسألة قد تعقدت أكثر، ودخلنا في مشاكل كثيرة. عموماً،

الوضع أصبح غير مأمون العواقب بالمرّة. فنشرنا قُوات في كل مكان، وعملنا حراسات في جوبا.

تجمع الشماليون الذين كانوا خارج جوبا لداخلها. كانت فترة عصيبة، لم يكن الواحد يضمن أنه سيعيش حتى الغد، وسلاحك معك دائماً دون تفريط. مثلاً كنتُ أذهب مساء كل يوم لنادي جوبا وعضويته خليط من الشماليين والجنوبيين. لم تكن هذه الخطوة للترفيه أو لتسلية النفس، ولكنها كانت كنوع من عكس الطمأنينة في النفوس، لأنه اكتشفنا أنه حالما أغيب عن العين، تبدأ الشائعات في الانطلاق. بعدئذٍ دخلت التطوّرات في خِصَمِ العمل الروتيني، بمعنى دخول الحُلُول العسكرية وانزواء أي حُلُولٍ تجنّح للتهدئة أو الحكمة. فليس ثمة خيار سوى الحسم مهما بلغت تكلفته المادية أو السياسيّة، وهو منهج العمل التنظيمي المعروف. وفي نفس الوقت بدأت الوفود السياسيّة تغدو وتروح بين الخرطوم والجنوب.

كنا وقتذاك قد عكفنا على محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فالأخبار التي جمعناها، أفادت أن القساوسة، وهم أغلبهم من الإيطاليين الكاثوليك، كانوا من وراء تلك التدايعات، ولم نكن نعلم أنهم مهّدوا لها بالدُّروس التي استغلّوا فيها بساطة الجنوبيين، وعملوا على ترسيخ مفاهيم معيّنة لا تخلو من عنصريّة واستغلال الاختلافات الدينيّة. وهنا أتوقّف قليلاً لأؤكد بعد سنين عدداً، بأنّ العناصر التي استغلّها المبشّرون في تأجيج المشاعر الدينيّة والوطنيّة، لم تكن بذات بالٍ في أذهان الجنوبيين على مُختلف تعدّاداتهم العرقيّة والإثنيّة. وهي نقطة محوريّة وهامة في توثيق تدايعات القضية السودانيّة، التي ينبغي وضعها في الاعتبار حين النظر في حيثيات الموضوع برُمّته.

عندما اتضح كلّ ذلك، باعتبار أنّ الموضوع سياسيّ بالدرجة الأولى، صدر قرارٌ من الخرطوم بخروج كل القساوسة، وتزامن ذلك مع إجراء إداري في ذاك الوقت قضى بفصل قُوات الشرطة من صلاحيات المدير العام، وهو علي

بلدو. وأسست إدارة جديدة بموجبها أصبح لديّ مكتب خاص بي وحدي، وتلقائياً صارت علاقتي مع الحاكم العسكري مباشرة.

وفقاً للترتيب الجديد، عكفنا على وضع خطة سرية للغاية، وحصرناها في إطار تنفيذي ضيق للغاية وذلك بغية معالجة الوضع الجديد، والذي قضى بتنفيذ القرار الصادر من الخرطوم بطرد القساوسة الأجانب، وكان عددهم ١٥ قسيساً، كما قضت الخطة أن يتم اعتقالهم في ساعة واحدة، تشمل الثلاثة مراكز، ومن ثم ضرورة ترحيلهم إلى مدينة جوبا. على أن تكون هناك طائرة جاهزة للإقلاع لتقلهم إلى الخرطوم فوراً، وهو ما تم تنفيذه بحذافيره وفق الخطة.

كان القساوسة في حالة من الهلع والخوف، لأنّ بعضهم قضى في الجنوب أكثر من ثلاثين عاماً. وبعد وصولهم للخرطوم، قامت السلطات بتسفيرهم لبلدانهم مباشرة، أي إلى روما ولندن تحديداً، كما قضت الخطة بإبقاء القساوسة الجنوبيين وحدهم.

كانت لدينا لجنة أمنية مُصغرة لمتابعة تداعيات القرار، وكان يعمل معي أحد الجنوبيين المخلصين لعلاقتي معه، وكان مُقرباً مني بدرجة ملحوظة، وفي الواقع كان قد شدّني إليه وزاد من إعجابي به ذكاؤه الحاد. ومن منظور هذا الإعجاب، كُنْتُ قد وقفتُ شخصياً على تعليمه وتدريبه جيداً. وكُنْتُ قد اتفقتُ معه على أن يذهب لكينيا وأوغندا، وهما معقلان أساسيان من معاقل إسناد التمرد، وله فيهما معارف كثير.

هدفتُ من ذلك إلى محاولة استقصاء الأخبار من مصادرها ومعرفة ما يجري هناك. وكان اتفاقنا على أن يُمثل دور المُتمرد الحقيقي ويدخل الغابة مع مَنْ سبقه. وبالفعل نفذ الخطة بحذافيرها، وغاب عن ناظري لما يُقارب الثلاثة أشهر حتى كدتُ أن أنساه. ثم فجأة حدثت المفارقة في ظُهوره، إذ ذات يوم جاء فيه إلى منزلي، وأدهشني بتقرير شاملٍ منذ لحظة مغادرته وحتى عودته.

كان التقرير مُدهشاً بالفعل، وكشف فيه عن خطة كاملة يُزْمَع المُتَمَرِّدون تنفيذها. وعندما أُطْلِعَتْ عليها، أيقنَتْ تماماً أنها من عمل جهاتٍ عُليا. جهاتٌ لديها هيئة مُستشارين بمستويات رفيعة Highly qualified advisers كما وصفهم، بدليل أن لديهم اتصالاتٍ مع بريطانيين، الأمر الذي عززته السفارة البريطانية لاحقاً. وتضمَّن التقرير خطة كاملة لاستهداف الجيش والشرطة، وذلك بالاستيلاء على المراكز الرئيسية، وما إلى ذلك من تفاصيلٍ دقيقة أخرى.

قُمْتُ على الفور بالاتصال برئاستي في الخرطوم، وطلبتُ منهم إرسال مُوفد فوراً. ونظراً لحجم المعلومات، طلبوا مني العكس، وذلك بالحضور للخرطوم على جناح السرعة. ولم يكن ثمة بُد في التلكؤ أو التباطؤ، فغادرتُ فوراً، واصطحبتُ معي العسكري الجنوبي الذي سلمني التقرير، وهناك في الخرطوم سلمتهم التقرير وعرضتُ عليهم كُلَّ شيء، مع طلب متواضع، وهو ضرورة مكافأة الجندي الذي جلب تلك المعلومات. وبالفعل تمَّت مكافأته وتكريمه، ومن ثمَّ واصل عمله بصورة عادية، أي "لا من شاف ولا من دري"، كما يقولون!

خطة لاختطاف جومو كينيا

من جهةٍ أخرى، كان قد حدث خلافٌ حاد بيني وبين "النتيجاني"، والسبب تمثل في سلوكه العدواني. كان الرَّجُل قد استسلم لحالة من حالات إدمان الخمر، الأمر الذي أفقده السيطرة على تصرُّفاته. إذ كان ينام طيلة اليوم وهو في حالة اللاوعى. كان عدوانياً في سلوكه بصورة مُزعجة لِكُلِّ مَنْ حوله. وأدركتُ أن السبب الأساسي كان حالة نفسيةٍ اعترته عقب ما قام به من قبل، إذ كان رئيس المحكمة العسكرية التي حاكمت الضُّبَّاط الذين نفذوا محاولة انقلاب ما سُمِّي بـ "حركة كبيدة"، وكما هو معروفٌ، فقد صدرت الأحكام بإعدامهم. وتُعتبرُ تلك أوَّل أحكام إعدامات نُقِذت في التاريخ السياسي

السُّوداني بعد الاستقلال، ويبدو أنها تركت بصماتها في نفسه فانعكست على سلوكه.

كان مركز كبويتا قريباً جداً من الحدود مع كينيا. وللكينيين نقطة بوليس قريبة من مركزنا، سمها "ناروز"، وتسكنها قبائل التبوسا والتنجُر في مثلث أليمي ذي المساحة الكبيرة جداً، وهو أصلاً تابع لحكومة السودان، ولكن قبل الاستقلال، اتفق الإنجليز مع الكينيين على أن يُديروه مقابل أن يدفعوا مبالغ مالية لهم، لكن ما أعرفه حتى لحظة انفصال الجنوب، ظلّ هذا المثلث يُشكّل مشكلة حدودية بين الحكومات السودانية المتعاقبة والحكومة الكينية، ولا أدري كيف ستتم معالجة الأمر مع حكومة جنوب السودان بعد أن أصبح الجنوب دولة مستقلة.

تلك المنطقة تتميز بتضاريس صعبة، وليست فيه أي طرق، وتعج بغابات كثيفة. كانت الحكومة الكينية قد قامت باعتقال "جومو كينيا" ومعه ثمانية ضباط بعد الانقلاب على حكومته، وأودعهم جوف طائرة من طراز سيسنا، وحطت بهم في تلك النقطة الحدودية. وهي منطقة معزولة تماماً، لا سبيل للوصول إليها بوسائل المواصلات التقليدية. حدثت مفارقة غريبة، هي التي دلتنا على أنّ كينيا في تلك النقطة، فقد هرب بعض قادة التمرد إلى كينيا، وتتبعناهم ولم نجدهم، لكن علمنا أنهم دخلوا هناك..

من جهة أخرى، علمتُ أنه جرت في الخرطوم اتصالات مع الحكومة الأوغندية، ولكنها باءت في النهاية بفشل ذريع. غير أنّ المُحادثات تزامنت مع اعتقال الرئيس السابق "جومو كينيا"، قبل نقله إلى نقطة الشرطة الحدودية تلك، وتحديدًا كانت تلك المنطقة النائية تقع على بعد ١٠ أو ١٢ كيلومتر من نقطة "ناروز" الحدودية السودانية. والجدير بالذكر، أن العسكريين في النقطتين كانوا يتدخلون مع بعضهم بعضاً. وبالأصح، كان العسكريون الأوغنديون معتمدين بصورة غالبية

على العسكريين السودانيين، وخاصة في مسائل الدعم اللوجستي.

خطرت ببالي خُطة ذات يوم، وناقشتُ فيها بعضاً من زملائي المُقربين، وكانت تهدف إلى خطف الرئيس السابق "جومو كينيا" ، ومن ثمّ يمكننا مساومة الحكومة الأوغندية. أعجب بها من طرحها عليه، وعلى وجه الخصوص زميلي علي يوسف محمد سعيد، وهو من مدينة ود مدني، وكان رجلاً شجاعاً ومقداماً ومغامراً لا يهاب شيئاً، فقال لي: والله دي فكرة مجنونة.

ذلك شجّعني على أن أتلّمس طريقة تنفيذها. كان لدينا عساكر مُميّزون من قبيلة التبوسا ونثق فيهم ثقة عمياء.. ذهبنا إلى نقطة تفتيش "ناروز" لعمل مسح للخُطة، وقضينا الليلة فيها. ثمّ استبقيتُ نفسي مع علي يوسف ليومين آخرين لمزيد من دراسة الفكرة، من ناحية ظروف المنطقة الجغرافية.. الطقس والمسافات، وكيفية الوصول.. شرح لي جنودنا التفاصيل الدقيقة، مثل أين يوجد "جومو كينيا" .. كم عدد الحراسة حوله.. العساكر الموجودين في المركز.. والكيفية التي يتبادلون بها الحراسة.. الخ؟ بل زوّدوني حتى بالأكل والشرب (الخمير مثلاً) ومواعيد الوجبات وساعات صحوه ومنامه وكلّ ما يتعلق بالموجودين في النقطة. فاتفقنا على التنفيذ، وكانت المنطقة المذكورة تبعد عن مركز كبويتا حوالي ثلاث ساعات، مع الأخذ في الاعتبار وعورة الطريق. واتفقنا على اختيار جماعة أكفاء من جنودنا. بعد أن اقتضت الخُطة ضرورة تخدير الحُرّاس، وأن نحمل لهم كمية من الكُحول (الشيري) الذي يُحبونه.

عُدنا إلى كبويتا وعرضنا الخُطة على لجنة الأمن، وناقشتها اللجنة كثيراً بالإضافة والحذف والتبديل، وأهم النقاط، والرأي هنا أنه إذا ما نجحت الخطة واختطفنا "كينياتا" وهربنا به إلى كبويتا، تأتي في نفس اللحظة طائرة من الخرطوم لتحمله. ومن أجل هذه الخاتمة، لم يَكُن ثمة بُدٍ من إعلام

الخُرطوم بالتفاصيل. وبالتالي لا بُدَّ من موافقة مجلس قيادة الثورة عليها.

زوّدنا الطاهر عبدالرحمن بكلّ تلك التفاصيل وسافر إلى الخرطوم. وهناك ناقشها ابتداءً مع اللواء أحمد مجذوب البحّاري وزير الداخلية، وأحمد أباروا وآخرين. جميعهم وافقوا عليها، ثمّ حملها الطاهر برفقة اللواء البحّاري لعرضها أولاً على الفريق إبراهيم عبّود..

أبدى انزعاجاً كبيراً، بل انفعل في وجوه طارحيها، ووجّه حديثه للبحّاري مخاطباً الطاهر في شخصه، وقال له نصّاً: «بقولوا إيه أولاد الكلب ديل يا مجذوب، المغفلين، عايزني أحارب إنجلترا، هو أنا عندي قوّة عشان أحارب بيها الفتمردين؟! مين اللي عمل الخطة الزفت دي؟».. ردّ عليه الطاهر بقوله: «ده مدير الأمن يا سعادتك».. لكن الرئيس عبود كان قد استمرّ في انفعاله، مین ابن الكلب ده؟! هاتوه هنا، ولم يترك لهم شاردة ولا واردة في التقریر بشخصي وهم سُكوت، كما قال لي الطاهر.. وأردف الفريق عبّود قائلاً: «هاتوا لي طبنجة عشان أرصّصكم كلکم»، وقام بتمزيق الخطة، وقال للطاهر: «خذها أحرقها، ولو عندكم صور ثانية أحرقوها، وهات لي الرماد بتاعها دلوقتي». (أجمع كثير من الموثقين أنّ الفريق عبود كانت تغلب عليه الرّوح الأبویّة في إدارة شئون الدولة – المُحرّر).

قلْتُ بيني وبين نفسي، نحاول مرة أخرى.. وبعد فترة ذهبْتُ للخرطوم وقابلْتُ اللواء حسن بشیر نصر، واستفسرته إن كان هناك جديد؟ فضحك، وقال لي: «إنت لسه مُصر، الرئيس ما عايز يسمع عنها بالمرّة، ولو عايز تتهان أمشي أفتح معاه الموضوع ده عشان يضربك بالشلوت.. عُموماً، أرجع لمنطقتك في الجنوب وما تجيب سيرة لزول ودي تعليمات».. عندئذٍ غادرتُ وأنا حسیر، لأنّ الخطة التي استغرقتُ فيها زمناً في الترتيب والتدقيق والتمحيص لم تجد الموافقة من الحكومة.

وليم دينق

بعد فترة جاءني أحد أفراد حراستي في المنزل ذات يوم وقال لي: هناك عسكري جنوبي يريد مقابلتك لأمر ضروري وخاص، ولما سمحوا له، قال لي: صاحبك بسلم عليك، وقلت له: من صاحبي؟ فقال لي: إنه من طرف وليم دينق، فقلت له: وأين هو الآن؟ قال لي في الغابة. ثم أخرج خطاباً من جيبه وأعطاني له. كان الخطاب مكتوباً بلغة عاطفية رقيقة، وكنا بالفعل أصدقاء لم تؤثر فينا أجواء العداوة والكراهية التي خلقها التمرد. والحقيقة لسنا وحدنا، فتلك ظاهرة يصعب على المراقبين تفسيرها، فجميعنا شماليون وجنوبيون لم نكن نظهر سوى المشاعر الطبيعية، كأن شيئاً لم يكن رغم أصوات الرصاص ورائحة الموت والحرب اللعينة.

عندما قرأت الخطاب، اعتذر لي وليم دينق بأن ظروفه لم تسمح له بإبلاغي على مغادرة المدينة، وتأسف لما حدث بين الفرقاء السودانيين، وتمنى أن يحدث توافق يُعم فيه السلام، وأخبرني أنه في أوغندا، وأنه بخير، وقال لي إن المرسل معه الخطاب رجل أمين، يمكنني الوثوق به وأقول له أي شيء أريده.

طلب مني الرسول ألا أخبر أحداً، إذ إن هذا شيء طبيعي. فقلت له: هل تحتاج لأي شيء أوصاك به وليم دينق أو تريد أن تأخذه له؟ فقال لي: الحياة في الغابة صعبة كما تعلم. فأدركت ما يقصده، وطلبت منه أن يعود لي في اليوم التالي. وقمتُ بتجهيز صابون ومعجون وفرش أسنان وصابون حلاقة، ومأكولات معلبة، إلى جانب أشياء أخرى صغيرة. وكتبتُ له خطاباً رقيقاً كذلك. وتمنيتُ فيه أن تكون الصلة بيننا مستمرة. ومنحتُ الرسول مبلغاً من المال كحافز له على ما قام به.

بعد شهرين، جاءني الرسول مرة أخرى، وبالتالى أصبحت هناك رسائل متبادلة بيني وبين وليم دينق. كنتُ أقول له دائماً بأن هذه المشكلة لن تُحل بالحرب، وهي مشكلة سياسية.

وهو طالما كان يُؤمن على ذلك. وفي مرّة أرسل لي رسوله، وقال لي: هل يمكن أن نتقابل ونجتمع بطريقة سرّية؟! وطلب مني أن أحمّد مكاناً وزماناً للقاء مُرتقب إن وافقت على الفكرة. اتصلتُ بالخرطوم وأخبرتهم باتصالاتي التي لم تنقطع مع وليم دينق، وشرحتُ ملابساتها وتفاصيل فكرته التي اقترح فيها لقاءً مُشتركاً.. لم انتظر طويلاً حتّى تلقيتُ رداً ايجابياً في زمن قياسي، وطلبوا مني المُضي قدماً في الموضوع. بناءً على ذاك الضوء الأخضر، كتبتُ له بالمُوافقة بعد أسبوعين. واقترحت عليه أن يكون هناك لقاء تمهيدي في كمبالا بين وفد منا، وآخر منهم، لتتفق على خُطط وأجندة نرسلها بدورنا للخرطوم لتسهيل الاتفاق على لقاء بينه (وليم دينق) والحكومة في الخرطوم.

وافق وليم دينق، واتفقنا على يوم محدّد في كمبالا. ذهبنا ومعنا عُثمان جاد الرب والتيجاني إلى كمبالا، حيث استقبلنا المُلحق العسكري في السفارة مكي حسن أبُو، ونظراً لطبيعة زيارة الوفد السريّة، اختار لنا فندقاً مُعيّناً لا تكثر فيه العيون، بحسب قوله. ثمّ أطلعنا على ما يجري، وعلمنا منه أن وفد وليم دينق وصل أيضاً ويتكوّن من ثلاثة أفراد، وأنهم اتصلوا بالحكومة الأوغنديّة، واتفقوا على أن يكون وزير الداخليّة وسيطاً بيننا، وعلى أن يتمّ اللقاء في منزله عقب دعوة عشاء على شرف الوفدين. وأُتلج صدورنا أن وزير الداخليّة الذي اسمه "أودينقا" ويحمل جنسية مزدوجة أوغندية/سودانية، حيث ينتمي إلى قبيلة الأشولي السودانية في الجنوب، والتي لها امتدادات وتداخلات في أوغندا. وكان ذلك ما عزّز العلاقة بينه ومكي حسن أبُو، الذي أعلمنا بصلته الوثيقة به.

ذهب ثلاثتنا في الوقت المُحدّد إلى منزل الوزير، ورابعنا مكي حسن أبُو، وعندما وصلنا منزل وزير الداخليّة، انتظرنا ولم يظهر وليم دينق، ولكنه أرسل ثلاثة مناديب ليُمثلونه، وقالوا إنه موجودٌ في مكانٍ قريب، وسيكون مُتابعاً وعلى اتصالٍ بنا. كان اللقاء حميماً، سلمنا وتقالدنا بالطريقة السودانية المعهودة.. هُنيهةً ووجدنا أنفسنا وقد استغرقتنا ونسة

سودانيّة عامة في البداية. كنا قد وضعنا إستراتيجيتنا، على أساس أن ينفرد كلّ منا جانباً بواحد من الوفد فُيُبَلِّ المَحَادِثَاتِ الرَسميّة. باعتبار أن مثل تلك اللقاءات تُؤثر وجدانياً، ويمكن أن تمهّد السُّبُلَ لنجاح المُحَادِثَات. من جانبي، انفردتُ برئيس الوفد. وكان الوزير الأو غندي قد بالغ في الاحتفاء بنا، فأقام لنا عشاءً فاخراً، تخلّلتها أنواعٌ شتى من الخُمُور. إلا أن الأمر الطارئ الذي لم نضع له حساباً، كان هو التيجاني الذي كنا نعلم نقطة ضعفه أمام الخمر، نظراً للظروف الشخصية التي كان يعيشها، كما سبق وذكر. فكان سرعان ما يغيب عن الوعي بمجرد شربه قليل من الخمر. لم تكن هناك وسيلة لحثه على عدم الإفراط أثناء الدعوة. فتعاطى الشرب بإهمالٍ حتى فقد الوعي.

أسرف التيجاني في تعاطي الخمر، فلعبت برأسه وبدأ يهذي ببعض الألفاظ العنصرية الجارحة لصنوّه الذي يجالسه بصوت عالٍ، ومن ثمّ كال ذات الألفاظ للجنوبيين بصورة عامّة وأعضاء الوفد بصورة خاصّة. فتوترت الأجواء ودخلنا في حرج شديد. كما شعرنا كذلك بالحرج الذي ألمّ بالوزير، الذي كان يتوقع نجاح المباحثات وفيها نجاحٌ وساطته. ولم يكن ثمّة مناص أماننا غير أن نفضّ الدعوة ونغادر ونحن نستشيط غضباً من ذلك التصرف غير المسئول. قال لي مكي حسن أبو كلمة لن أنساها مدى حياتي، قال لي: «شايف يا عثمان، زي ده هو الخلى التمرّد يظهر!»

في اليوم التالي، جاءني أحد أفراد السفارة وطلب مني أن أذهب معه لمكان مُعيّن، وقابلتُ أحد الأفراد، وقال لي إن وليم دينق يقرؤك السّلام، ويقول لك: إن هذه اللقاءات تنتهي إلى ذلك الحد.. وقلتُ له: بلّغه أن تكون المُفاوضات القادمة مع الحكومة مباشرة، وبالفعل أخبرتُ الحكومة مُمثلة في وزير الداخلية، نسبة للعلاقة الجيدة التي تربطنا معاً، واعتقد أن ذلك هو ما تمهّد الخطوة للقاء الكبير الذي جمعه مع الحكومة لاحقاً. أمّا أنا، فبعد عودتي من كمبالا، انخرطتُ في عملي، وكان جُلّ همّنا ألا يندلع القتال مُجدّداً. وأسبِقُ الأحداث وأقول: إن تلك

الاتصالات هي البذرة التي أنتجت فيما بعد، "مؤتمر المائدة المستديرة" بعد رحلة طويلة وشاقة.

عُدنا إلى جوبا، وكُنْتُ في حالة حُزن عميق، وقطعتُ صلاتي بالتيجاني منذ تلك اللحظة، وبعد وصولي أرسلتُ تقريراً إلى الخرطوم وشرحتُ فيه ما حدث. وكان وليم دينق قد أرسل لي رسالة أخرى، قال فيها، يجب ألا يكون ما حدث نهاية المطاف، وعلينا أن نعود للمفاوضات. وفي واقع الأمر، بقيتُ في الجنوب حتى نوفمبر من العام ١٩٦٣، ونظراً إلى توتر علاقتي بالتيجاني في الفترة الأخيرة من خدمتي في جوبا، أصبح الوضع لا يحتمل، كما أن الظروف العامة نفسها لا تحتمل أي توتر. وحتى أضغُ حداً لذلك، سافرتُ إلى الخرطوم، وهناك قلتُ لرؤسائي في العمل إمّا أن تنقلوه أو تنقلوني. وكانوا يعلمون أنني تعودتُ على الصّراحة، كما أن ملف خدمتي كان نظيفاً، إذ ليس لديّ مشاكل مع أي إنسان. استمعوا لي وتفهموا المشكلة، ومباشرة صدر قرارٌ بنقلي إلى مدينة كسلا.

قبل أن أغادر الاستوائية في تلك الفترة، حدثت أشياء أخرى مهمّة، كُلنا قد عملنا من أجلها رغم الظروف القاسية. منها أنه تمّ افتتاح خط جوي بين الخرطوم وكمبالا لأول مرّة. وحضر لنا في جوبا عبد الباقي محمّد، مدير الخطوط الجوية السودانية "سودانير"، وسليمان حسين مدير الاتصالات، وعبّاس فضل مدير البوليس. ونزلوا ضيوفاً علينا، ومن بعد طلبوا مني وشخص آخر مرافقتهم إلى كمبالا.

هناك قُوبلنا باستقبالٍ رسمي باهر. إذ حشدوا عدداً كبيراً من السّودانيين، بطبّولهم وزغاريدهم ورقصاتهم الفلكلوريّة المتعدّدة. فأبدينا دهشة كبيرة ازدادت عندما قيل لنا إنّ هؤلاء سُودانيون أو غنديون، أي من بقايا الجيش السّوداني التابع لإسماعيل باشا، وانقطعت بهم السُّبل وبقوا في أوغندا، وظلّوا كل تلك المُدّة محتفظين بعباداتهم وتقاليدهم ودياناتهم، وقيل إنهم نحو نصف مليون نسمة!

ختموا لنا هذا الكرنفال بحفلٍ في النادي السوداني. وهناك بث نفرٌ منهم شكواهم لنا، والتي تلخصت في طلبٍ متواضع، قالوا إنهم لم يسأل عنهم أحد طيلة هذه الفترة، ولم يُطالب أي أحدٌ بعودتهم لوطنهم. وهم يريدون من المسؤولين في الخرطوم إيلاء قضية العودة هذه الاهتمام الكافي. لم نكن في خيار غير أن نقول لهم: سوف ننقل طلبكم المتواضع للحكومة في السودان، وقلنا لهم، إنه يمكن أن نسهل حضور وفودٍ منهم، من فترة لأخرى لمُتابعة المشكلة.

لم تكن هناك تليفونات بيننا وبين كمبالا. وكان ذلك يعني أنك إذا أردت الاتصال بالخرطوم، فيجب أن يكون ذلك عن طريق: كمبالا/عدن/لندن/الخرطوم. وبالطبع كانت تلك مسألة طويلة وصعبة جداً. في تلك الفترة حدثت خلافات بيننا وبين رئاسة البوليس في كمبالا. ولم تكن أوغندا قد نالت استقلالها بعد (كان الاستقلال عام ١٩٦٢)، وكُنّا نحنُ نريدُ توطيد الصلات بين البلدين، فمثلاً دعونا فريق كرة القدم الأوغندي، وتبارى مع فريقنا السوداني وحَدَثَ العكس أيضاً. ونشأت بيننا ومفتش البوليس في كمبالا – كان بريطاني الجنسية – علاقة حميمة، اثمرت من خلال عملنا المُشترك في تسهيل كثير من القضايا.

مثلاً، استطعنا الوصول إلى “الكباكا” (وهو زعيم القبيلة، وشخصية كبيرة لها وزنها الاجتماعي وذات نفوذ مؤثر)، وهو من قبيلة مُشتركة مناصفة بين السودان وأوغندا، اسمها الـ “أشولي”. وصرنا عبره نتمتع باحترام كبير في أوساط الأوغنديين، سلطنةً وشعباً.

في تلك الفترة، كان وزير الداخلية، والذي ينحدر من قبيلة الـ “أشولي” أيضاً واسمه “أودينقا”، وكذلك مدير البوليس الذي كان يرافقنا معظم الوقت، وتفانى في خدمتنا لدرجة أخجلت تواضعنا. وقُبِيلَ مُغادرتنا، سألتُ مكي عن الكيفية التي يمكن أن نرُدُّ بها الجميل، بهدية جميلة نجلبها معنا من السودان عند عودتنا، فقال مكي على الفور: «البيرة السودانية». وكانت

البيرة تحمل آنذاك شعار "أبو جمل"، وليس لها مثيل في العالم..
وقلتُ مُمازحاً مكّي: «يبدو أن هذا الشعار يقف وراء حبهم لها».

عندما عُدنا إلى الخرطوم، أرسلتُ له ستة صناديق بيرة في الطائرة المُغادرة بُعيد وصولنا، فأرسلوا لي خطاب شكر يفيضُ امتناناً، وقالوا إنها أعظم هديّة يتلقونها، ذلك حفزنا على أن نكرّر الهدية كلما سنحت فرصة، بما يمكن أن نطلق عليها "دبلوماسية البيرة أبو جمل".

كان لهذا العمل انعكاساته الإيجابية، مثلاً عندما تطوّر التمرد، كان لا بُدّ من أن يكون هناك اتصال مباشر مع أوغندا. من جانبنا حدّدنا المسافة من الحدود المُشتركة بنحو خمسة عشر كيلومتراً، وأقنعنا الأوغنديين بتحديد نفس المسافة حتى نصيّق الخناق على تحرّكات المُتمرّدين بين البلدين. وأيضاً كنا نعاني من صُعوبة الاتصال بين مركزنا في جوبا، ومركز البوليس الأوغندي في العاصمة كمبالا، فهَيّأت لنا "دبلوماسية البيرة أبو جمل" فرصة أخرى اقتنصناها.

قدّم لنا الأوغنديون دعوة لحضور معرض زراعي كبير كانوا يُنظمونه. ولبيّنا الدعوة ومعّي عُثمان جاد الرب. وعندما قابلنا مدير البوليس، شكوتُ له تعذر الاتصالات بيننا. فقال لي إنه سوف يحدّد لي موعداً مع المُفتش البريطاني، ونطرحُ عليه هذه المشكلة لحلّها بما يفيد البلدين. عندما قابلنا المُفتش البريطاني، يبدو أن المدير أطلعه على المشكلة سلفاً، فلم أجد كبير عناء في طرحها. فقال لي على الفور، إنه سوف يربط بين مركزي البوليس في كمبالا وجوبا، من دون تدخل الحكومتين في البلدين، تفادياً للمشوار الطويل.

أوضح لنا المُفتش البريطاني أنه سوف يوصل المركزين بجهاز لاسلكي، ليتمكننا التواصُل في أي وقت. لم يطل الوقت على ذلك بعد عودتنا، إذ هبطت يوماً طائرة 'سيسنا' في مطار جوبا (تلك واحدة من ثماني طائرات 'سيسنا' تتبع

لمفتش البوليس البريطاني في كمبالا)، وفي داخلها عددٌ من الفنيين الذين قاموا بتركيب الجهاز، وأصبح الاتصال ميسوراً وسهلاً بعد ذلك. وتلك كانت تُعدُّ أكبر خدمة قدَّمها لنا مدير البوليس الأوغندي. وأذكرُ أنَّ المفتش البريطاني المذكور عندما انتهت مدة خدمته في أوغندا وقرَّر العودة، استبقى نفسه في الخرطوم لمدة يوم، حيث أكرمنا وفادته احتفاءً منَّا بلقب "سير" الذي منحته له الملكة. وتلك إنجازاتٍ تركتها خلفي واتجهتُ صوب شرق السودان.

التوجه شرقاً.. إلى "كسلا" ..

المفارقة، أنني بعد أن نفذت الأمر وذهبت إلى كسلا، قضيت فيها نحو شهرين، وكُنْتُ في بداية طريقي نحو تحسُّس المشاكل الأمنيَّة، وتأسيس علاقات جديدة مع العاملين في إداراتٍ مختلفة. وعلى الرغم من ولعي بالعلاقات الاجتماعية الواسعة أينما حللت، إلا أنني لم أكن أعرف أناساً كثيرين في كسلا، خاصة وأنها المرَّة الأولى التي أعملُ بها. لكن وجدت الأخ الصديق "خليفة محجوب" وكان الكومندان الذي يسبقني في السلم الوظيفي، وهو الذي سبق وأشرف على تدريبي. قابلني في المحطة ورحب بي، وكان حينها قد أحيل للمعاش. ويتمتع "خليفة" بشبكة علاقات اجتماعية واسعة في كسلا، لأنها كانت مسقط رأسه. ويمتلك جنينة من أكبر الجنائن في المنطقة، وكانت المكان الذي كنا نستأنس فيه بقضاء أوقات طيبة في نهاية الأسبوع.

"خليفة" ينتمي للطريقة الختمية، وفي نفس الوقت يُعَدُّ من قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي المؤثرة، كما سبق وذكرت. فعرَّفني بمجموعة كبيرة من السياسيين، ولكنه في البداية قال لي إنه ينبغي عليَّ أولاً أن أتعرَّف على "السيد الحسن الميرغني"، وهو ركنٌ أساسي في الشرق كله. قال لي "خليفة" إنني إذا ضمننت ثقته، لن تُواجهك أي مشكلة في عملك. ذهبنا معاً بعد أن رتب لنا زيارة، وكانت مقابلة ودية وطيبة للغاية، اندهشتُ بعد ما وجدته يعلم عني الكثير.

كنتُ قد وصلتُ كسلا في أواخر شهر يوليو أو أوائل شهر أغسطس من العام ١٩٦٤، واستلمتُ عملي من حمد علي

ناصر. وكان العمل عادياً جداً، إذ كُلَّ يوم أخرج لتفقد المناطق التابعة للمركز.. أروما، القصارف، القلابات، حلفا الجديدة، والأخيرة وجدت فيها "الطاهر"، وبعض الزملاء الذين التقيتهم في مراكز أخرى. غير أن وجودي في كسلا لم يطل كثيراً، فبعد نحو شهرين، وأنا في خِصَمِ ذاك العمل الروتيني، اندلعت على حين غرّة ثورة أكتوبر ١٩٦٤.

المظاهرات التي بدأت في الخرطوم، سرعان ما انداح صداها في مُدُن أخرى من السودان برغم اتساعه. وكانت كسلا من أوائل المُدُن التي سارت في درب التظاهرات. اتصلت بمدير الشرطة عباس فضل في الرئاسة، واستفسرت عما حدث؟ فقال لي إن الأوضاع في الخرطوم أسوأ. وقلتُ له: ما العمل إذن، وما هي التعليمات؟ قال لي: لا توجد تعليمات، كل واحد يشتغل حسب تقديراته الشخصية، ويتحمّل المسؤولية.

كان في كسلا فرقة كاملة للجيش، على رأسها العقيد مأمون إدريس، وكان صديقي.. كان هناك نخبة من الناشطين السياسيين في كسلا، ولذا كان إيقاع حركتهم سريعاً ومتسقاً مع ما يجري في الخرطوم. فكُونُوا فرع لجبهة الهيئات من الطلاب والعَمَّال والمُوظفين بعدد ١٥ عضواً، أذكرُ منهم دكتور حداد، القاضي فؤاد الأمين، سليمان بدري، مأمون الأمين وآخرين. اجتمعوا ونادوا بإضراب سياسي كامل في كسلا، وبموجبه أغلقت المُستشفيات والمتاجر وتوقفت الحياة تماماً.

كان مدير المديرية علي عبدالله قد أضرب معهم، والقُضاة كذلك. ذهبْتُ أستفسر من قائد حامية الجيش، العقيد مأمون إدريس، فوجدته خالي الذهن من أي أخبار، على الرغم من أن حامية كسلا تُوجدُ بها فرقة كاملة. غادرته بعد أن اتفقنا على أن نكون نحن في الشرطة وهم في الجيش على أهبة الاستعداد، لا نتدخل إلا في حال حدوث ما لا يُحمد عُقباه، حفاظاً على أمن المواطنين وسلامتهم.

أعلنّا استعداداً كاملاً في أوساط الشرطة، وزدّت عددهم بقوة من السجون.. أوّل المهام التي كانت تشغلني، الخوف من أن يستغل "الشفقة" الأوضاع، وهم: الخارجون على القانون، والناشطون في المناطق الحدودية الشرقية، لذلك وضعنا في الأولويات خطة تأمين للمدينة من هؤلاء. ثمّ ذهبت للسيد الحسن المير غني، وشرحت له الأوضاع، وقلت له: «عندي طلبين عندك: أولاً، تعمل على منع الشفقة من الاقتراب من المدينة.. وثانياً، أن يحدث مريديه حتى يبلغوا الناس بألا يحدثوا شغباً وتكسيراً للمنشآت»، فقال لي: «توكل على بركة الله، وأنا ضمن لك ذلك».

كان موظفو وعمّال السكة حديد قد التحقوا بقطار الإضراب، والطريف في الأمر، أنّ ناظر المحطة أغلقها، وجاءني ووضع المفاتيح على مكتبي وغادر.. علمت أنّ هناك اجتماعاً لجبهة الهيئات في تمام الساعة الثانية ظهراً، وذلك بغرض التحضير لمظاهرة ضخمة ستخرج في الساعة الرابعة من اليوم نفسه. كانت تلك أوّل مظاهرة كبيرة، فجّهزت نفسي وذهبت مباشرة إلى مكان الاجتماع.

بعد السلام والترحيب، شعرت بالعيون تنظر إليّ نظرات متوجّسة. فقلت لهم: «أنا جيتكم لأنه عندي كلمتين ومغادر»، فقالوا لي: «تفضل أجلس»، فقلت لهم: «لن أجلس إلا تسمعوني.. أوّل حاجة، عليّ الطلاق إنتو كلكم ما أرجل مني، ولا أكثر مني وطنيّة. إنتو مضربين كلكم وختيتوا البلد دي على مسئوليتي، وأنا أسّه ممكن أقلع الكاكي بتاعي ده وأبقى مواطن مدني زيكم، البلد تحرق أو تغرق ما لي دخل بيها».

هنا قاطعني أحدهم، وقال لي: «طيب سعادتك إنت عاوز مننا شنو؟».. فقلت لهم: «عايز منكم حاجتين، في حاجات أساسيّة لازم تواصل عملها، زي الخدمات الهامة.. زي المستشفى لازم تشتغل للحالات الطارئة بمتطوعين، لأن

الأطباء كُلُّهُمْ مُضْرِبِينَ، كذلك الماء والكهرباء لازم تتوفر، والسوق لازم تفتح المحلات البتوفر للناس سُبُل معيشتها، لأنه كسلا تعتمد على السوق، إذا توقف توقفت الحياة تماماً». وقلت لهم: «إذا ضمنتوا لي الحاجات دي أنا بضمن ليكم ما حد يعترض المظاهرات أبداً.. أعملوا العايزين تعملوه والبوليس حيكون بعيد جداً منكم ولا حتشوفوه.. أضمنوا لي مظاهرات سلمية ليس فيها تكسير ولا شغب، وسيطروا عليها ومشوها بطريقتكم».

قالوا لي: «نحن عايزين حاجة واحدة»، قلت ليهم: «شنو؟».. قالوا: «ما عاوزين أي واحد من ناس الجيش يجي حايماً جنبنا». فقلتُ لَهُمْ: «أضمن ليكم ذلك، وما في حد حيطلع من الثكنات». وبعد أن اتفقنا طلبت منهم أن نكتب الاتفاق ده ونوقع عليه وغادرتُهُمْ.

مشيت طوالي على العقيد مأمون إدريس في الحامية العسكرية، وقلتُ له: «أنا عملت كذا وكذا، وهذه صورة من الاتفاق»، وطلبت منه الالتزام به، وألا يخرج أي فرد من الثكنات، فقال لي: «نحن نحتاج احتياطات»، فقلتُ له: «سوف أرسل لكم عربية بوليس تكون معاكم، وإذا احتججتم لأي شيء يحضروه ليكم».

رجعتُ لجماعة جبهة الهيئات، وقلت لهم: «أنا محتاج قاضي»، فقام واحد اسمه عبدالله أبو عاقلة، وواحد اسمه فؤاد الأمين، وكان رجلاً شرساً ومُتَطَرِّفاً. والمفارقة، رغم موافقه تلك، إلا أنه عمل مع نظام نميري في محاكم ما سُمِّي بـ"العدالة الناجزة"، وكان أحد القضاة الذين تولوا تطبيقها. فقال لي "أبو عاقلة": «أنا معاك»، فقلتُ له: «أنا محتاج ليك في الخلفية، عشان لما أعمل حاجة تكون مشروعة قانوناً Legal».. بدأت المظاهرات في الساعة الرابعة وكانت ضخمة جداً، أظنه لم يبق أحد في منزله في ذاك اليوم واستمرَّت لغاية المساء، وعادوا لمنازلهم.

في اليوم التالي، بدأت المظاهرات في العاشرة صباحاً، وكُنْتُ بصُحبة القاضي في سيارتنا نتابع المظاهرات ولم يتدخل أحد.. انقطعت الاتصالات مع الخُراطوم تماماً، لا تلفونات ولا تلغرافات ولا سكة حديد ولا أي وسيلة. وفي اليوم الثالث، قرَّرت جماعة جبهة الهيئات تحشيد قطار ليتجه إلى الخُراطوم للمساندة، فوقف ناظر المحطة وأبدى استعداده لتجهيز القطار، فامتلاً بالناس من كُلِّ حذبٍ وصوب، وكُنْتُ أنا في المحطة.. من الطرائف، أن الناظر قال لي: «أنا مُضرب، لذلك أضرب الجرس أنت عشان القطر يتحرَّك.. وفعلت».

الخطورة أنَّ القطار تحرَّك، ونسبة لانقطاع الاتصالات، لم تكن هناك أي جهة تعلم بتحركه وخط مسيرته، لا في الخُراطوم ولا المحطات التي يمرُّ بها، ولم يعلموا به إلا بعد أن اقترب من الخُراطوم. والذي حدث، أن قيادات جبهة الهيئات التقوا القطار خارج الخُراطوم، وجاءوا بكميَّات من الأكل والماء، وكذلك المُواطنين العاديين، وقالوا لهم يجب العودة والأمور انتهت والأمن أَسْتَتَبَّ والبلد هدأت، فرجع القطار ولم تكن هناك أي حوادث، بل لم تُكسر حتى لمبة كهزباء واحدة في الشارع، فالوعي السُّوداني فوّت الفرصة.

في تلك الفترة، كان من ضمن الأشياء المهمَّة بالنسبة لي مصنع البصل. وحدث أن جاءوا إلينا اثنان من الخُبراء الرُّوس (في الواقع هُم من الجنسيَّة اليوغسلافيَّة ولكن منحة المصنع روسية - المُحرَّر). كنا عملنا لهم حراسة مشدَّدة لتأمين سلامتهم كأجانب. وبعد أن هدأت الأمور، وذهبتُ لتفقدتهم، قال لي أحدهم: «أنا مستغرب لأمر واحد فقط»، فقلت له: «وما هو؟».. فقال لي: «أنت كيف حيَّ تُرزق لغاية هذا الوقت، ولم يمسَّك سوء؟!».. فقلت له: «لماذا؟».. قال لي: «نحن عندنا لو حصلت ثورة أو حاجة زي دي، أول شخص يُقتل هو مسئول البوليس!»!

كُنْتُ راضياً كل الرضا عن أدائي وإدارتي للأوضاع في ظل تلك الأوضاع التي كانت تُندُرُ بتفجر كامل، فلا تبقي ولا تذر. وقبل أن أغادر مدينة كسلا، جاء المهندس سيد عبدالله مندوباً من جبهة الهيئات في الخرطوم لتقديم الشكر لأهالي كسلا، على موقفهم الداعم للثورة، وخصني بشكر خاص باسم الجبهة، وقال لي: إن الجميع عرف موقفك وقدره، وأدركوا أن تصرفك كان سليماً. وحل محلي علي صديق و غادرت كسلا.

بعد نجاح "ثورة أكتوبر"، حدثت تعديلات في هيكل وزارة الداخلية. فتم تعيين كلمنت أمبورو وزيراً للداخلية. ولأن بيننا علاقة قوية إبان فترة عملي في الجنوب، وكان هو مفتش مركز، وهو من بحر الغزال، اتصل بي في اليوم الأول من يناير ١٩٦٥، وزف لي خبر ترقيتي، ثم في نفس الوقت، سألني عن "أزبوني منديري"، وهو من أوائل المتمردين سابقاً، والذي كان معنا فيما بعد في كسلا، يعمل مفتش تعليم صناعي، فقال لي: «بلغه أنه تم تعيينه وزيراً».

كذلك أقبل عباس فضل وجاء مكانه محمود بخاري، وتم تعيين حسين حمّو نائب مدير عام البوليس مكان أبارو. أما أنا، فبقيت في كسلا بضعة شهور، إلى أن تم نقلي إلى الخرطوم، وكان ذلك في مايو ١٩٦٥، ولم أكن أرغب في مغادرة كسلا التي أحببتها وأهلها حباً جماً.

- (كلمنت أمبورو أول وزير جنوبي يتقلد وزارة الداخلية، توفي في العام ٢٠٠٦ وكان قد ارتبط اسمه أثناء الوزارة بأحداث ما سمي بـ "الأحد الدامي"، حيث أشيعت رواية أثناء زيارة تفقدية له في الجنوب، عن أن طائرته قُصفت، فخرج جنوبيون إلى الشوارع واشتبكوا مع شماليين، وقتل العديد من الطرفين - المحرر).

الخرطوم ١٩٦٥ - مايو ١٩٦٩

عُدْتُ إلى الخرطوم، وانخرطت في عمل الشرطة الرئاسية.. كانت الحرب في الجنوب متقطعة، وكنا نتابعها من

البُعد. وكما هو معلوم، لقد كانت حرب الجنوب تُشكل السبب الرئيس لثورة أكتوبر، وكلنا يتذكر الندوة التاريخية في جامعة الخرطوم يوم ١٩ أكتوبر ١٩٦٤، وكيف اندلعت المظاهرات بعدها، ولم تتوقف حتى سقوط نظام الفريق إبراهيم عبود، بل ظلت نارها متقدة بعد سقوط النظام لأكثر من عشرة أيام، سلم بعدها المجلس العسكري السُلطة، وتكوّنت الفترة الانتقاليّة برئاسة السيد سر الختم الخليفة، الذي كان مُدرّساً ورُقّي إلى مفتش تعليم، وعمل بالجنوب لنحو عقدٍ من الزمن، وقد التقّيته هناك أثناء فترة عملي في مدينة جوبا.

أما وليم دينق تحديداً، فقد مضت عليّ فترة طويلة لم نلتق فيها. لأنه فضّل البقاء خارج السودان، مُتنقلاً بين عواصم دول شرق أفريقيا، بعد أن أسّس مع زملائه حزب الاتحاد السوداني الوطني الأفريقي، إلى أن التقّيته صدفة في الخرطوم، إذ كنْتُ ذات يوم أتجوّل برفقة كومندان بوليس حول العاصمة الخرطوم للوقوف على الإجراءات الأمنيّة التي اتخذناها أثناء التحضير لانعقاد "مؤتمر المائدة المستديرة" و"لجنة الإثني عشر" في العام ١٩٦٥..

كان "دينق" قد جاء تحت هويّة حزبه المذكور لحضور المؤتمر، بالرغم من رفض بعض زملائه في قيادة الحزب المشاركة. ولم تكن مشاركته تلك غريبة بالنسبة لي، عندما تهيّأت الظروف المناسبة بعد سقوط نظام الفريق إبراهيم عبود، ولعلّ تسمية الحزب نفسها كانت تقف دليلاً على روحه الوحدويّة. كان اللقاء العابر ذاك، لقاءً حميماً استعدنا فيه ذكريات كثيرة، فيها المؤلم والمفرح. وما زالت عبارته الأخيرة ترن في أذني ونحن نتأهّب لوداع بعضنا بعضاً. إذ قال لي: «يا عثمان، شغل بتاع المؤتمر ده، يا هو كله بفضل الجهود الأولى التي كنْتَ أنت شريك أساسي فيها».

كانت كلماته تلك بمثابة قلادة وضعها على صدري قائداً سياسيّ قبل أن يكون صديقاً لي. وشعرتُ بفخر واعتزاز

شديدين في تلك اللحظات القليلة، ثم افترقنا، وللأسف كان ذلك آخر لقاء طويل نسبياً بيننا، حيث لم نلتق بعدها إلا لمأماً عندما أصبح وزيراً، إلى أن سمعتُ نبأ اغتياله المأساوي بجنوب السودان في مايو ١٩٦٨، والمعروف أن دمه تفرّق بين توجيه الاتهام لعناصر في الجيش، وتوجيه الاتهام لعناصر من المُتمرّدين، حيث لم تصل لجنة التحقيق التي كُوّنت إلى نتيجة، وكانَ مقتله كان نذير شؤم فيما بعد على الجنوب، الذي أحبه بصورة خاصة.

مُعتقلون سياسيون

هذه بعض القصص التي حدثت أثناء فترة عملي في الشرطة، أسردها لأنَّ فيها انعكاسات لطبيعة الحياة السودانية المُميّزة، قيماً وسلوكاً وثقافة. فمن المواقف المُحرّجة أثناء فترة عملي في الفاشر، جاءني زائراً أحمد علي بقادي لقضاء عدة أيام معي، كما قال. وأثناء وجوده معي، جاءتني رسالة ذات يوم من الخرطوم، تُفيدُ بأنه مطلوبُ القبض عليه وإرساله للخرطوم إذا ما تمَّ العثور عليه. ذهبتُ للمدير، أمين أحمد حسين، وقال لي: طيب الزول ده وين؟ قلتُ له: الزول ده معاي في البيت، وبيننا صلة قرابة فهو عديلي، أي زوجته هي أخت زوجتي، فتحوّل المدير، وقال لي: طيب وحتعمل شنو؟ قلتُ له: سوف اعتقاله وأرسله للخرطوم حسب التعليمات. فقال لي: هو الزول ده مشكلته شنو؟ فقلتُ له: هو شيوعي كبير ومعروف.. فقال لي: أمشي، الله يعينك.

عُدْتُ للمنزل وقد قرّرتُ ما ذكرته للمدير، فبعد أن تناولنا طعام الغداء مع بعض، انفردتُ به، وقلتُ له: يا أحمد، جهّز نفسك الساعة أربعة سوف آخذك للقسم، واعتبر نفسك مقبوض عليك من هذه اللحظة، وسوف نرسلك للخرطوم بمعينة حرس بالطائرة.. بدأ يتمحرك، فقلتُ له: يا أحمد إذا عايز ماكينة حلاقة سوف أرسلها لك في السجن.. وقلتُ له: هذه إجراءات لأوامر لا بُدَّ من تنفيذها، بغضِّ النظر عن صلة الرَّحم والقرابة بيننا، وأوضحْتُ له أن برقيّة وصلت من الخرطوم تُفيدُ بذلك.

في واقع الأمر، لم يُبدِ الرَّجُلُ أي تذمُّر أو اعتراض، ولكن عندما عرفت الأسرة بذلك، انقلب المنزل إلى بُكاءٍ وعويل كأنه مأتم، فكان موقفاً حرجاً للغاية.

أعطيت تعليمات بأن يتم تجهيز مكان خاص له. وعيِّنَتْ له ضابطٌ فاصطحبه بالطائرة في أوَّل سفريةٍ إلى الخرطوم.. بعد فترة، ذهبتُ إلى الخرطوم وكُنْتُ في وزارة الداخلية، وبالسؤال عنه علمتُ أنهم أطلقوا سراحه، وكذلك آخرون كانوا قد اعتقلوا من قبل.

لم يكن ذاك هو الحدث الأوَّل، فقد مررتُ بتجربة مماثلة مع شخص اسمه عبدالقادر خليفة خوجلي، وهو قياديٌّ شيوعي من الأبيّض، وكان يسكن مع عزّابة (أي غير مُتزوجين) من الصُّدَف أنه كان بمنزلي وأصحابه، وهم مدعوون لتناول طعام الغداء، وبعدها قرّروا أن يذهبوا لحُضُور ندوة، وكانت عبارة عن نشاط أدبي يقوم به بعض الشخصيات في النادي، وبعضهم لديه هويّات سياسيّة، ولكنهم لا يُفصحون عنها بالطبع.. كنت أعلم أن عبدالقادر شيوعي، ولكني لم ألحظ نشاطاً له.

في اليوم المذكور، وبعد أن انتهينا من تناول طعام الغداء، تحرّكنا جميعاً نحو النادي للاستماع للمُحاضرة، ولم أكن أعلم أن مُقدِّمها هو عبدالقادر، والذي فاجأنا بمحاضرة تُعبّر عن أفكار الحزب الشيوعي بصورة صارخة، ذلك ممّا يُعدُّ مخاطرة، فالاستعمار كان في أوج سطوته.. حاول بعضنا أن يلفت نظره للتخفيف قليلاً، ولكن كُلّ من حاول فشل، ومثّل ذلك قَمّة الحرج بالنسبة لي، إذ أنّ حُضُوري يعني الموافقة على كُلّ ما قيل. علماً بأنّ ما قيل كان يُعتبرُ الكُفر بعينه لدى الإنجليز. وبالتالي لم يكن ممكناً التستر على فعلٍ علني. كان أحد الضُّبَّاط العاملين معي يجلس بقُرْبِي، فقال لي هامساً: يا سعادتك، نعمل شنو ونتصرّف كيف؟ قلتُ له: أترك هذا الموضوع عليّ، وما تقلق.

علم المدير بالمُحاضرة، لأن صيتها قد عمّت المدينة وربّما تعدّاهَا، فاتصل بي المدير وسألني عن الذي حدث بالضبط.

فأخبرته بالتفصيل، وقال لي: طيّب منتظر إيه؟ عندها لم يكن ثمة بُد من عدم المُضي في الطريق الآخر. قُمتُ بفتح بلاغ بعد أن كتبتُ تقريراً كاملاً عن المُحاضرة، ثمّ ذهبتُ له في منزله لاعتقاله، ولم يكلفنا البحث كثيراً، إذ يبدو أنه كان متوقعاً ذلك، بدليل إنه لم يغادر المدينة، ولم يختف في مكان آخر غير منزله. فقلتُ له: يا عبدالقادر، ليس هناك أي مفر من الاعتقال، ممّا يعني أنك ستُحاكم، فجهّز نفسك وما تحاول تعمل أي شيء يحرّجني.

بالفعل، قُمتُ بالتحقيق معه في المركز. وفي التاريخ المُحدّد، شُكّلوا له محكمة قضت بسجنه لمدة عامين. ومن يُسجن يكون تلقائياً محط نظر الشرطة، فأصبح الرَّجُل مُطارداً حتى بعد أن أفرج عنه بعد قضاء فترة السجن.

كذلك كان هناك ناشط اسمه محمود صديق من دارفور، وأعرفه جيداً، وعلاقتي به وطيدة. كان عسكرياً برتبة مُقدّم في الجيش، وقد وصلنا جواباً سرياً بأنه حُوكم بالسجن على أن يقضي فترته معنًا، بشرط أن يُعزل تماماً عن الناس، أي يُعتقل في مكان آخر غير السجن العادي. فقُمتُ باختيار مركز كُثم ومفتّشها كان محمّد أحمد غريب. فجهّز له استراحة معزولة، مع توفير كافة المتطلبات من أكلٍ وشرب وكل السُّبل الأخرى، إلى جانب توفير حراسة دقيقة. ذهبنا واستقبلناه في استراحة المطار. وبعد السَّلام، طمأنّته وقلتُ له: نحن ننفذ التعليمات، وأرسلته للمركز مع حرس من الضُّباط، وقلتُ له: سوف أزورك بعد عشرة أيام.. بالفعل ذهبتُ له وحملتُ له معي راديو وكُتُب وأغراض أخرى صغيرة.

ثمة قصة أخرى.. هُناك واحد من أصحابنا من كوادر حزب الأُمّة، لكن ابتداءً ينشط بصورة متعمّدة وفيها تحدٍ. ذهبتُ له ذات يوم، وقلتُ له: نحن متابعون لما تقوم به، وحالياً ليس لديّ ما اعتقلك بسببه، ولكن اعلم إننا نحن متتبعون لكلّ ما تقوم به، ولو المسألة دي زادت عن حدّها، سوف أعتقلك مباشرة.

والحقيقة كُنْتُ قد عَيَّنْتُ له مُراقباً، يتابعه أينما حلَّ. وكان هو يشعُرُ بذلك أينما ذهب. وفي نهاية الأمر، ضاق ذرعاً بذلك الحصار، فجاءني في المكتب حاملاً معه مصحفاً وأقسم عليه بأنه لن يفعل أي شيء، فقط يطلب مني رفع تلك الرقابة، وذلك ما حدث.

المُفارقة، أنني عندما عُدْتُ بعد فترة إلى مدينة جوبا، وجدتُ أحمد علي بقادي مُعتقلاً في سجن ناكشوط مع مجموعة من السياسيين الذين أطاح بهم انقلاب الفريق عبّود، وعلى رأسهم السادة إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء، محمّد أحمد محجوب، عبدالخالق محجوب، عبدالله خليل، فقابلتُهم جميعاً، وكُنْتُ على معرفة ببعض منهم، ممّن جاءوا في زيارة رسمية لمناطق عملتُ بها.. فتأنسنا بالطريقة السودانية، وسألوني ما الذي أتى بي هنا؟ وكان السؤال لأنني لم أكن أرثدي الزي الرسمي وقتها، فقلتُ لهم مُتندِّراً: «معتقل معاكم، وأنا وراكم وراكم، جُوه وبرّه»، وتبادلنا أنواعاً من المِلح والطَّرَف والنكات، لدرجة لا يستطيع من لا يعرف ثقافة وعادات وتقاليد الشعب السّوداني أن يظن بأنّ المشهد الذي يجري بصورة تراجيكميديّة يحدثُ بين سُجناء ومسئولٍ يمثل السُّلطة التي سجنّتهم.. فقط وددتُ أن أوكد مبدأي في تطبيق القانون مهما كانت الظروف.

ضمن أنس ذكريات ذاك اليوم، ذكر عبدالخالق محجوب للخصُور السّامعين، ما حدث من قبل وتعرّضتُ له في مؤتمر الخريجين الثاني، الذي أقيم في مدينة الأبيض. وكُنْتُ قد ذكرتُ أيضاً أنّ المؤتمر الأوّل كان في مدينة ود مدني، وكُنْتُ أنا حينذاك سكرتير الجمعية الأدبيّة في النادي بالأبيض. قال لهم عبدالخالق إنني قدّمتُ دراسة للمؤتمرين حول مستقبل الشيوعيّة في السّودان. وأردف قائلاً، إنه بحث عنها ولم يجدها، لأن محمّد متولي العتباتي أخذها منه ولم يُعْدها له ثانية. وقال أيضاً، إنّ محمّد أحمد المحجوب أطلع عليها ذاك اليوم، بحُكم أنه كان أحد مُنظمي المُؤتمر. وختم عبدالخالق محجوب حديثه

للمستمعين المُعتقلين، قائلاً بما يشبه الشهادة التي يمكن أن يعتز بها المرء: «يا جماعة، أخونا عثمان زين العابدين ده ما شيوعي، لكن أجزم بأنه بعرف الشيوعية أكثر مني».

في فترة اعتقال هؤلاء السياسيين، كان معنا في الفاشر مصطفى أبو شرف، وكان يتقلد وظيفة مفتش التعليم، كما أنه متزوج من شقيقة عبدالخالق محجوب. وكانت بيننا علاقة وطيدة على مستوى الأسر. وذات يوم، طلب مني مصطفى أن أهنيء له مقابلة عبدالخالق محجوب في السجن. فقلتُ له: يا مصطفى، والله المسألة دي صعبة، لأنه عندنا تعليمات مشددة بعزلهم تماماً عن الناس، وعدم السماح لأي أحد منهم بمقابلة خاصة، ولكن دعني أشوف طريقة.

من جهة أخرى، كُنْتُ أُمُرُّ على المُعتقلين كُلِّ يومين أو ثلاثة لرؤية ما إذا كان لديهم خطابات إلى أسرهم، فقد كُنْتُ أفعلُ ذلك دون الرُّجوع للخرطوم. وأخبرتهم بأنني أقدمُ لهم خدمة ويجب ألا يُخرجوني أو يضعوني في موقف صعب، بذكر أشياء سياسية أو ممنوعة، واتفقوا جميعهم على أن ذلك لن يحدث، ثمَّ اعتبرتُ ما قالوه التزاماً غير قابل للتشكيك، فلم نكن نراجع تلك الخطابات أو نفتش ما بداخلها. وعموماً، شعرتُ شخصياً أنني أصبحتُ همزة وصل مع أهلهم. وفي الحقيقة، اعتبر جميعهم تلك خدمة ترقى لدرجة الجميل الذي لا يُنسى.

كما أنه بعد أن تقدّم بنا العُمر، أدركنا أن تلك من الصفات النادرة التي يتحلى بها الشعب السوداني العظيم.

أخبرتُ عبدالخالق محجوب برغبة مصطفى أبو شرف في لقائه. وقلتُ له: ليس لديّ مانع، ولكن لا بُدَّ من تدبير الأمر. فقال لي كيف؟ قلتُ له: إن الطريقة الوحيدة هي أن آخذك معي في عربيتي وأخرج بك من السجن لمنزلي مباشرة. فقال لي عبدالخالق: لكن دي فيها مخاطرة عليك.. قلتُ له: ما عليك، نحن لها.. المهم عايز منك التزام بوعد شخصي.. قال لي: في شنو؟ قلتُ له: بأن يجري كُل شيء بهدوء. وكأنه فهم مقصدي،

فقال لي: بالطريقة السودانية البحتة: أفوووو يا عثمان، أنا أخوك إنت.. وكان ذلك بمثابة مسك الختام في مغامرة لا تشبه سوى السودانيين، وقيمهم التي ينبغي أن تكون نموذجاً في التاريخ الإنساني.

رتبتُ أموري تماماً، وبالطبع لم أطلع عليها أحد سوى إبلاغي الطرفين بما سأقدمُ عليه.. ومضى كل شيء وفق ما خططت، حيث اخترتُ زماناً مُعَيَّناً دون أن يشعُر أحد من المُعتقلين بما أزمعتُ عليه، وأدخلتُ عبدالخالق محجوب في عربتي الخاصة، وانطلقت به من خارج السجن إلى منزلي مباشرة، وكُنْتُ وقتها قد أخبرتُ مصطفى أن يكون في انتظارنا في منزلي.. هناك التقيا، وتركْتُ لهُما المجال ليتحدَّثا حول ما يودَّان الحديث عنه، وغادرتُ الغرفة، وقُلْتُ لهُما: سأمنحكما نصف ساعة فقط.. وبعدها عدتُ ومعي عبدالخالق نحو السجن دون أن يشعُر بنا أحد.. وفي الواقع ظلَّ عبدالخالق يقول لي دائماً إنه مُمتن لي لما تعتبره جميلاً فعلته!

كان المُعتقلون قد أفرج عنهم، شاملاً الذين كانوا في ناكشوط، والآخرين الذين كانوا في سجن جوبا، وهؤلاء فيهم الوسيلة عبدالرحيم. وكانوا على علم بالتطورات، ولكنهم لم يكونوا على علم بخواتيمها، والقاضية بإطلاق سراحهم. حملنا أمر إطلاق سراحهم أنا والطاهر، وأبلغناهم به في موقف بالغ التأثير بالنسبة للطرفين.. المسجون والسجَّان.

غير أنني أستطيع أن أجزم، أننا – أي نحن السجَّانين – كنا أكثرُهم تأثراً، بالرغم من أننا كُنَّا نمثل السُّلطة التي رمت بهم في السجن، بغضِّ النظر عن طبيعتها، ولعلَّ التحام المشاعر والعواطف المُتبادلة كان دليلاً على غرابة المشهد. علاوة على أنَّ المُعتقلين نسوا تلقائياً فترات السجن بكل ما حملته من معاناة، وطفقوا يشكُّروننا على حُسن التعامل إبان فترة الاعتقال، كأنهم كانوا في نزهة في قُصُور منيفة، وأصبح ذاك بعدئذٍ من حديث الذكريات كلما التقيتُ بأحدٍ أو صادف سجين سجَّانه.

زيارات مُهمّة للجنوب

أذكرُ أنه أثناء عملي في الجنوب قد زارنا دكتور مصطفى محمود، المصري المُلحد آنذاك، بل كان مُلحداً بشكلٍ سافر.. ذلك ما لمستُهُ من مناقشاتٍ طفيفة جرّت بيننا، ولم يكن الرَّجُل يُخفي ذلك بشكلٍ طبيعي. فطلب مني أن يزور مُدن كُبرى في الجنوب، مثل ياي ومريدي وواو وملكال. وكانت رغبته التي أفصح لي عنها أنه يريد رؤية القبائل التي تعيش في الغابات على حقيقتهم. كان مُقيماً في فندق جوبا، وتردّدت عليه كثيراً، والحقيقة دون اكتراثٍ لما كان يقول.. كان هدفي أن أساعده بغضّ النظر عمّا كان يُفصّح لي عن آرائه التي ذكرت. فقد كان كُلّ همّي أن أساعده في تحقيق هدفه، باعتباره ضيفاً على بلدي، وباعتباري مسئولاً ينبغي أن يوفر له كُلّ السُّبل الأمنية، حتى لا يحدث له مكروه، يمكن أن يؤخذ عليّ لأنني المسئول، لا سيّما، وقد أخبرني إنه كان بصدد تواصل رحلته إلى كينيا وأوغندا. لكن على كل، لا أخفي أنني استمتعتُ بمناقشته والتحاوّر معه لساعاتٍ طوال، ولفت نظري إنه كان رجلاً صبوراً.

أيضاً من الزيارات المُهمّة أثناء فترة عملي في الجنوب، كانت تلك التي قام بها مستر جون وايت، وهو ملحقٌ ثقافي في السفارة الأمريكيّة. كُنْتُ قد استلمتُ رسالة من الرئاسة، أفادت بأنه قادمٌ وزوجته وبنته لزيارة المديرية الاستوائية، وأكدت الرسالة بضرورة الاهتمام بهم، وتقديم كُلّ التسهيلات المُمكنة. مع التأكيد بأنّ الرئاسة سوف تتكفّل بكُلّ منصرفات الرحلة. حضر الرَّجُل وأسرته، وقضى معنا أسبوعاً. ثمّ جمعتني به الصُّدف لاحقاً.

قبل ذلك، جاءتني رسالة من صديق اسمه محمّد أحمد عُمر، كانت الظروف قد جمعت بيننا عندما كُنْتُ أعملُ محاسباً في وزارة الماليّة وهو كذلك، أي كان يضمُننا مكتبٌ واحد. المهم، كُنْتُ أعلمُ دون اكتراثٍ مني أنّ له علاقات واهتمامات

بمسائل أخرى خطيرة. منها ما كان يتردد بأنه عميلٌ للمُخابرات المركزية الأمريكية CIA، والحقيقة كان قد ظهر عليه غنى لافتاً للنظر آنذاك، لدرجة أنه أصبح فيها من كبار شخصيات المجتمع. ثم افترقنا دون أن يترك أثراً كبيراً في ذاكرتي، إلى أن أيقظ تلك الانطباعات في رسالته تلك، والتي ذكرني فيها بتلك الأيام التي قضيناها معاً. وذكر لي في تلك الرسالة زيارة مستر جون وايت، وطلب مني الاهتمام به.

الحقيقة، لم استغرب طلبه، لأنه كما ذكرتُ، كنتُ أعلم بأنه أصبح مُقرباً من السفارة الأمريكية. وبغض النظر عن كل ذلك، اهتممتُ بالضيف وزوجته بصورة أخلجت تواضعهما، كما ذكرنا لي.

(الجدير بالذكر، أن محمد أحمد عمر كان قد رتب لقاءً للسيد الصديق المهدي مع مسنول في السفارة الإسرائيلية "غازيت" في لندن، طلباً لمساعدة حزب الأمة بدعم مادي يخوض به الانتخابات بعد الاستقلال. جاء ذلك في وثيقة رقم ١٠٣٣٢/٥٤ كشفت عنها دار الوثائق البريطانية، وأورد نصّها أبو القاسم حاج حمد في كتابه الموسوم: "السودان.. المازق التاريخي وآفاق المستقبل" ص ٤٨٦ - المحرر)

ثمّة زيارة أخرى كانت مهمّة أيضاً، قام بها وكيل وزارة الداخلية علي حسن عبدالله، وكان قبلها قد تعرّفتُ عليه عندما زارنا في مدينة الفاشر. وفي الزيارتين، كنتُ قد أبديتُ اهتماماً شديداً به، وأكرمتُه غاية الكرم، وقدمتُ له كلّ المُعينات لتسهيل مهمّته، وعندما ودّعته في المطار، قال لي: «يا عثمان، والله ما عارف أردّ لك جمالك دي كيف، لكن نتلاقى قدام الأيام بيننا»، والواقع لم أكن أظن أنني فعلتُ شيئاً خارج نطاق واجبي المُناط بي عمله.

بعد عدّة شهور من تلك الزيارة، وتقريباً في أوائل العام ١٩٦٤، وصلتني برقيّة من الخرطوم تفيدُ أنني تمّ اختياري لأن أكون رئيس بعثة الحج السودانية لذاك العام. فلبّيتُ الدعوة

فرحاً، وذهبتُ وزوجتي إلى الخرطوم، ولم يكن الموضوع قد خطر ببالي أصلاً حتى أتهياً له، بل لم تكن عندي فكرة عن المملكة العربية السعودية، ولا الحج وطقوسه. لكن على كلِّ حال، قُضي الأمر على أكمل وجه، وأدينا فريضة الحج. وكانت تجربة مُبهرّة بالنسبة لنا، ما تزال عالقة بذهني رغم تراكم السنين. وعلمتُ لاحقاً أنّ تلك التزكية جاءت من الوكيل علي حسن عبدالله، فشكرتُه على ذلك.

كما ذكرتُ في صفحاتٍ سابقة، أنني قضيتُ خمسَ سنواتٍ في المنطقة، وبالتالي كنت أعلم تماماً أشياء كثيرة عن طبيعة التمرّد بحسب خبرة السنين. أذكرُ من المواقف المهمّة في هذا الصدد، زيارة قام بها بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة تباعاً، الفريق إبراهيم عبّود، رئيس المجلس العسكري الحاكم، واللواء حسن بشير نصر، ثمّ اللواء طلعت فريد. والأخير هذا، أي اللواء طلعت، فريد كان كثير التردّد على المديرية.

ففي إحدى زيارته، وكان وزيراً للإعلام، وكان يومذاك اسمُها وزارة الاستعلامات والعمل، أقمتُ لهم دعوة جمعتُ فيها عدداً كبيراً من الناس. أثناء تجاذبنا الحديث معاً، قلتُ له: يا سعادتك أنا عملت في غرب السودان، وتسني لي تسجيل عدد كبير من الأغاني الدارفورية والكردفانية، وعندما حضرتُ لجنوب السودان فعلتُ الشيء نفسه، وأصبح لديّ عدد كبير من الشرائط (الكاسيت)، إذا مُمكن الاستفادة منها.

زفر السيد طلعت فريد زفرة عميقة، وقال لي: «شوف يا عثمان، أنت أحييت لي فكرة كانت تدور في ذهني من زمان ولم أولها الاهتمام الكافي. وهي، أنا افكر نحن محتاجين لقسم خاص بالفلكلور عشان نصهر التنوع الثقافي الموجود في السودان». وأضاف: «أنا افكر ما حنلقى زول زيّك، ولذلك أنا حا أطلب انتدابك من وزارة الداخلية لوزارة الاستعلامات، لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد، يكون فيها مرتبك على الوزارة، وترقياتك في الداخلية تمشي زي ما هي، وسوف يكون عندك

“كارت بلانش”، أي حرية مُطلقة، تختار الشيء الذي تحتاجه، من مُعدّات وأجهزة فنيّة وكوادر عاملة تعينك في المهمّة». وختم حديثه بقوله: «أفكر نحنا محتاجين ليك في الفكرة دي أكثر من كونه إنك كومندان بوليس، لأنّه ممكن تلقى ألف واحد يشتغل شغلتك دي، لكن ما ممكن تلقى زول عنده اهتمامات فلكلوريّة فنيّة بالساهل». رَحَّبْتُ على الفور بالموضوع. فقال لي إنه عندما يرجع سوف يتصل بوزارة الداخلية من أجل متابعة الموضوع.

عندما عاد إلى الخرطوم كان الرَّجُل جاداً فيما قال. إذ طرح تلك الفكرة في مجلس الوزراء وتمّت الموافقة عليها. ووصلت إشارة بضرورة حُضُوري إلى الخرطوم فوراً. لبّيتُ الأمر وغازت إلى الخرطوم، وهناك ذهبت إلى وزير الداخلية مجذوب البحّاري للتأمين على الاختيار، ولكنني فُجِئتُ بعد الحديث معه على أنه غير موافق. وبرّر لي اعتراضه بدعوى أنه يحتاجني للعمل في الجنوب، بحُكم أنني أعرف طبيعة التمرد.

غازته وأنا غير مُقتنع بما قال، ولكنني كُنْتُ مُكبَّلاً بالأوامر العسكريّة التي لا تُجدي معها الرغبات الشخصيّة نفعا. ولكنني صمّمتُ على أن أمضي في الطريق بكلّ ما أوتيتُ من سُبُل. فذهبتُ مباشرة إلى اللواء طلعت فريد، ويبدو أنّ اللواء البحّاري أوحى له أنني رفضتُ الانتداب! وعندما قابلته قال لي: «ليه يا عُثمان رفضتُ الانتداب؟!». فذهلتُ، وقلتُ له: «معاليك، أنت تعلم أنني موافق، لكن جماعتي هم الذين رفضوا»، وأقصد وزير الداخلية. ولكن حتّى لا تموت الفكرة، قلتُ له: «سوف أرشح لك شخصاً مُناسباً أكثر مني، فسألني من هو؟ قلتُ له على الفور: الماحي إسماعيل، وهو مُوسيقيّار، ويملك الكثير من المعارف الفنيّة والموسيقيّة، فوافق، كما وافق الماحي نفسه. ولكن المُفارقة، أنه لم ينفذ لا هذا ولا ذاك نسبة لاندلاع ثورة أكتوبر ١٩٦٤..

زملاء شاركوني الضراء

أودّ أن أتحدّث قليلاً عن الضُّبَّاط والجُنُود الجنوبيين الذين عملوا معي. كان الضُّبَّاط أربعة، واحد منهم اسمه "مهليلي".. كان رجلاً شجاعاً بشكلٍ منقطع النظير. لهذا السبب أرسلته إلى توريت لكي يكون مسئولاً من نقاط البوليس، وتوريت معقل قبيلة اللاتوكا التي تُعدُّ من أصعب القبائل مراساً. آخر اسمه "داودي لاتوكا" نسبةً لذكائه، فقد اخترته كضابط مباحث. وثالث اسمه "رودن ماك" وعمل معي في ملكال كعسكري، وتمّت ترقيته لضابط بعد أن درس وعاد من جامعة مكاريري في أوغندا، ثمّ عمل معي في جوبا، وأصبح لاحقاً مديراً لأمن المديرية كلها، أمّا الرَّابع، الذي نسيْتُ اسمه الآن، فما نسيته إلاّ لأنه كان كسولاً جداً، بل أعده من أكسل من مرّ عليّ في عملي، ونقلناه إلى كُردُفان. المُفارقة، أنه كان لدينا ضابط تعليم حدثت مُشكلة عقديّة بسببه، فقد اتهم بأنه أسلم، وعندما مات، أوصى بأن يُدفن في مقابر المسلمين. ويومذاك حدث نزاعٌ دام بين أهله، وانتهى الأمر بعد جدلٍ إلى دفنه في مقابر المسيحيين.

إنّ التعايش بين الشماليين والجنوبيين كان يسير بهدوء وتؤدة، ولكن كانت تحدث أحياناً بعض التوترات، التي كنا نعمل على تلافيتها، خشية أن تتمدّد بلا كاج. نقولُ كمثالٍ لذلك، كُنا نداوم أنا وبعض الأصدقاء في الجلوس في قهوة حاج عبدالسلام بمدينة جوبا. نحتسي القهوة قبل صلاة الجمعة، ونتبادل الأُنس والأخبار، ومن ثمّ نذهب لأداء فريضة الصلاة. أثناء ذلك،

حدثت مشكلة بين أحد الشماليين وأحد الجنوبيين، بعد أن نعته الأول بكلمة "عبد".

حاولت تأنيب القائل، وقلت له: عيب هذا الكلام يا رجل. ولكنه أصرَّ على ترديد ذات الكلمة القميئة. وتطوَّر الأمر، فذهبنا معاً للقسم الذي كان قريباً منّا. وهناك ناديتُ على أحد الضباط، وكان معه أربعة جنود، فطلبتُ منهم أن يعتقلوه فوراً ويضعوه في الحراسة. كما ردّدتُ لهم أوامر صارمة بألا يقابله أحد إطلاقاً. ومن جانبي رفضتُ كلَّ الوساطات التي انهالت عليَّ من التّجار العاملين في السوق، وهم قوّة مؤثرة في الواقع الاجتماعي. وقلتُ للزملاء في القسم مُشدداً بأن يفتحوا له بلاغ إثارة الفتنة.

بغضّ النظر عمّا ذكرت، مضت الإجراءات في إطارها الطبيعي فحكمت عليه المحكمة بسنة سجن، واقتيد تحت الحراسة إلى الوابور، ثمَّ إلى سجن كوبر المركزي في العاصمة، وكان ذلك حدثاً أدخل الخوف في نفوس الكثيرين، ممَّن كانوا يتداولون تلك الكلمة القبيحة. وتبعاً لذلك، أصدرنا نشرة باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، وفيهما تشديدٌ قاطع بعدم الإساءة واستخدام تلك الكلمة العنصريّة البغيضة، وأذكرُ أنني حتى لحظة مغادرتي جوبا، لم أسمع أحد ينطق تلك الكلمة.

كُنْتُ أقومُ بجولاتٍ في المُدن من أجل الحرص على استتباب الأمن، مثل واو، ملكال وياي، وفي كل مدينة كنت أشعرُ أحياناً بالتوترات رغم توقف التمرد. لذا كان يقيني إنه توقفتُ مشوبّ بالحذر، وأنه يمكن أن تندلع مشكلة صغيرة كالتي ذكرتُها أعلاه، ولا تلبث أن تتطوّر بصورة جنونيّة وتنداح لتصبح حرباً ضارية لا تُبقي ولا تذر. لهذا لم أكن مرتاحاً من الناحية النفسيّة، وكُنْتُ أجِدُ نفسي دائماً في حالة حذر وخوف من شيء غامض لا يدري الإنسان كنهه. وواقعياً على الأرض، كانت الفترة بدءاً من العام ١٩٥٩ والأربع سنوات التي تلتها. إذ

كان الأمن مستتباً نسبياً. ولم يحدث التدهور الأمني إلا بعد هروب وليم دينق في أواخر سبتمبر من العام ١٩٦٣.

لكن في الجوانب الإيجابية، لعلّ أكثر ما علق بذهني من ذكريات في الجنوب، تلك الطبيعة الخلابة، والثروات الطبيعية المهيولة. في ظني أنّ الحرب المتواصلة أهدرت كثير من إمكانات البلاد وثرواتها، علاوة على الخسارة الأكبر المتمثلة في ضحايا الحرب الذين ظلوا يتزايدون عاماً بعد عام منذ التمرّد الأوّل في أغسطس من العام ١٩٥٥ قبل الاستقلال، وبعده على مختلف حقب السّلطة بشتى هويّاتها. واعتقد أنه لولا هذه الحُرُوب، لكان السودان من أغنى وأعظم البلدان في العالم.

الفن والشعر

الشفيع 'ود القرشي'

لم يكن محمّد عوض الكريم القرشي، الشهير بـ"ودّ القرشي" شاعراً غنائياً فحسب، وإنما كان كاتباً روائياً كذلك، وكان لديه رواية بعنوان "حياة الظلام"، وكنت قد أخرجتها مسرحياً مع شباب الأبيّض في إطار أنشطة الجمعية الأدبية التي ذكرت. وكان من المفترض أن يذهب ريعها للنادي، ولكن رأينا أن ود القرشي كان في حاجة لبعض المال، فأعطيناه الدخل الذي حققته المسرحية.

في واقع الأمر، جمعت بيننا علاقة صداقة قويّة. كان يعطيني القصيدة، ولا أبدي وجهة نظر فيها وحسب، بل أقوم ببعض التعديلات، وهو من فرط ثقته في شخصي، كان يقول لي، إنه لا يشعرُ باكتمال القصيدة ولا يرتاح نفسياً، إلا عندما يعرضها عليّ وأضع فيها لمساتي. الغريب في الأمر، أن "ودّ القرشي" كان يُخفي موهبته الشعرية عن الناس حتى الذين كانوا قريبين منه، ولا يسترسل إلا معي.

صداقتي مع "ودّ القرشي" قادت إلى صداقة مع الفنان "عثمان الشفيّع"، الذي يأتي من الخرطوم إلى الأبيّض مرة كل شهر، كما ذكرت، ويلتحق بنا صديقان عزيزان آخران، هما الشاذلي إبراهيم وحمد أبو ورقة. فيجد "ودّ القرشي" قد نظم له قصيدة غنائية، ومُلحّنة أيضاً، فيأخذها ويعود بها إلى الخرطوم لتقديمها في الإذاعة، والتي كانت تخصّص يوم الخميس الأخير من كل شهر لبث الأغاني الجديدة. وكان الفنانون يتبارون في تقديم الجديد المبتكر.

ذات مرّة جاء "الشفيع" كالعادة، واعتذر له "ودّ القرشي" بأنه لم يستطع أن يُحضّر له جديداً، وقال له إنّ شيطان الشعر تمنّع عليه، فانزعج "الشفيع" غاية الانزعاج، وكنا قد قرّرنا أن نستقلّ القطار ونعود معه إلى الخرطوم. وكان موعد الإذاعة قد تبقى له يومان. ركب ثلاثتنا القطار و"ودّ القرشي" كان عنده إرسالية يريد في "ودّ عشانا"، وواصلنا بعدها حتى الرّهد وكانت الأمطار تهطل بغزارة ثمّ توقفت، فأصبح الجو خريفيّاً جميلاً للغاية. فقال "الشفيع" لـ "ودّ القرشي": «معقول الجو ده ما تطلع منه بحاجة تكرمنا بيها؟!». .. وكان بين الفينة والأخرى يُرِدّ له عبارة: «يا أخي أنا متكل عليك»، و"ودّ القرشي" يرد عليه: «الاتكال على رب العالمين».. وتحول الأمر لشيء من الفكاهة.

عندما تحرّك القطار من الرّهد، فجأة قال "ودّ القرشي": «وجدتها!»! ثم أردف: «شوف يا عثمان، خطرت لي مقدّمة قصيدة، لكن ما عارف أتمها أو لا». وردّد: «وطن الجدود نفديك بالأرواح نجود.....»، والتفت إليّ وقال: «ما تبني عليها يا عثمان»، فقلت له: «أحاول»..

وصلنا محطة كوستي، وعندما غادرها القطار، قُمتُ من مكاني دون أن أخبر أي أحد، وجلستُ في صالون القطار، ومن حُسن حظي لم يكن هناك أحدٌ من الرُكّاب، وبدأتُ أسترسل في مطلع القصيدة، ونظمت على قافيتها أكثر من خمسة عشر بيتاً، وخطر لي اللحن، وعندما وصلنا سنار.. كانت القصيدة مكتملة نصّاً ولحناً، وغدّث لهما، وفاجأت "عثمان الشفيع"، وكاد أن يطير فرحاً. وأصبحت المشكلة معه في كيفة حفظ القصيدة لا سيّما، وأنّ الموعد صار حرجاً.

عندما وصلنا الخرطوم، اتجهنا مباشرة للبحث عن العازفين الماهرين، وهما الخواض وحامد النقر، وبدأنا مباشرة في البروفات، إلى أن أجادها "عثمان الشفيع" وشارك بها في حفل الإذاعة، الذي كان على الهواء مباشرة، وشنفت الأغنية

آذان المُستمعين، وانتشرت انتشاراً واسعاً، نسبة إلى أنها تنطوي على مفاهيم سياسية مُستترة. الأمر الذي دعا السلطات إلى استدعاء "عثمان الشفيق" واستجوابه. فقال لهم في التحقيق: «أنا لقيتها جاهزة ونظمها "عثمان زين العابدين"»، ولم يقل "ودّ القرشي"، وبالطبع كان صادقاً.

كُنْتُ على معرفة وثيقة بصديقي محمّد عثمان زكي، وكذلك متولي عيد، فطلبوني مُنزعجين، وأخبروني بما قاله "عثمان الشفيق"، الذي لم ألتقه بعد إذاعة الأغنية. فاتفقنا على أن يقول "ودّ القرشي" إنّ القصيدة من نظمه، نسبة إلى أن عملي الرسمي يقتضي التورية وإلا فُصِلت. وأخبرنا "ودّ القرشي" بذلك، أي أن يدّعي أنها قصيدته عند استدعائه، وكذلك قلنا لعُثمان الشفيق إنه يجب أن يُغيّر أقواله. أمّا أنا، فقد تمسّكتُ بقولي، إنني كُنْتُ معهم كمُستمع فقط. ومضى السيناريو على هذا التخطيط، ونفذناه جميعاً.

لكن الطريف في الأمر، طبعاً، أن القصيدة سُجّلت باسم محمّد عوض الكريم القرشي إلى يومنا هذا، ولم أشأ أن أصحّح هذا الأمر، نسبة لأنني لم أكن أرى داعياً، وكُنّا نغلب الصداقة والعلاقة الأخويّة على ما سواها. زد على ذلك، نسبة لمشاغلي التي ازدادت، لم أمضي في طريق الفن بعدها، إلا العزف من باب الهواية التي أمتع بها نفسي وخاصتي من الأصدقاء.

أبو حسبو ولجنة النصوص والألحان

كذلك، كانت بيني وبين "عبدالماجد أبو حسبو" علاقة صداقة حميمة، وهو دفعني في كليّة عُردون. وعندما تمّ اختياره وزيراً للثقافة والإعلام، كان الفنانون مُضربين، والإذاعة شبه مُتوقفة، يتم تسيرها بالمواد القديمة. اتصل بي ذات يوم، وقال لي إنه يريدني لأمر هام في مكتبه. وجدّته مهموماً عندما وصلت، وأفضى لي أن الظروف لا تساعدوه وهو يخطو خطواته الأولى في الوزارة، وحدّثني عن المشاكل التي جابهها ومن بينها الإضراب.

قال لي: «أريدك أن تكون رئيساً للجنة الألحان والنصوص». وقبل أن أبدي رأيي بالمُوافقة أو الرّفْض، أردف قائلاً: «الآن أريدك أن تختار من يعمل معك في هذه اللجنة». ومع حصاره، وافقت، واقترحتُ له في ذات اللقاء بعض الأسماء، وكان هو أيضاً يقترح من جانبه آخرين، إلى أن اتفقنا على قائمة كاملة..

ضمّت القائمة كلّ من: دكتور إبراهيم عبداللطيف وهو طبيب أسنان كان يتمتع بذائقة فنية عالية، إبراهيم العبّادي (شاعر)، حسن نجيلة (كاتب)، عبيد عبدالرحمن (شاعر)، أحمد مرجان (رئيس فرقة موسيقى الجيش)، عبدالقادر عبدالسلام (رئيس فرقة موسيقى الشرطة)، إسماعيل عبدالمعين (مُلحن)، أحمد المصطفى (نقابة الفنانين) وعُثمان أحمد يس.. والأخير هذا، كان شيخ الجزائرين، وهو خريج كليّة عُردون، وله باعٌ طويل في النصوص الفنيّة والألحان.

أثنى أبو حسبو على اختيارنا، وختم بقوله، إنه يثق في مقدراتي وإمكاناتي جيداً، ولم يختارني كصديق.

عقدنا أول جلسة اجتماع في دار الإذاعة، وكُنْتُ أعرف الذين اخترتهم جيداً، في حين أنّ معرفتي كانت طفيفة ببعض الذين اختارهم "أبو حسبو". المُفارقة هو أنني حضرتُ بزي الشرطة الرسمي، لأنني كُنْتُ قادماً من مناسبة، والحقيقة كان المنظر غريباً، وأصبح مادة لتندّر المُجتمعين، حيث لا علاقة بين اللجنة وعملها وزِي الشرطة الذي ارتديه. كانت تلك اللجنة على قدر كبير من المسئوليّة، وجميعهم فطاحل، كلٌّ في مجاله، ولهذا كانت الأغنية لا تُجازُ إلا بعد تصفية دقيقة، فكان الفنانون يضعون لها ألف حساب، وعندما يُجاز لحن أحدهم، تجده يفرح كما الطفل الصغير، ويحتفي بذلك.

كان الاجتماع الأوّل ناجحاً، حيث وُفقنا في وضع أسُس ومعايير اختيار الألحان والفنانين، وقرّرنا أن يكون أسبوعياً. لكن ما كان يقلقنا، هو استمرار الإضراب. والحقيقة أنه بالبحث

والتحرّري في أوساط الفنانين والمُوسيقين المُضربين، علمنا بضالة أْجورهم، وفكرنا أن نُؤازرهم بكتابة مذكرة للوزير، ولكن بجانب ذلك، عرفنا سبباً غريباً، وهو أن ما فاقم من سوء أوضاعهم الماديّة، أنّ المسئول عنهم في الإذاعة شخصٌ اسمه "السفاح"، والبعض يسميه تندراً "أبو القاسم" وسبب التسمية يعود إلى أنه كان يحلو له اقتسام الأجر مع الفنانين. وعلمنا أنه كان يبتزّهم بالتحكّم في ظُهور أغانيهم، ولهذا صُغِبَ عليهم الشكوى، ولكن بعد أن علمنا وتأكدنا من القصّة، تمّ فصل "السفاح" من الإذاعة.

حدث ذات مرّة خلافٌ بيننا وبين متولي عيد مدير الإذاعة، حول ما يتعلق بمعايير قبول الفنانين، فحكّمنا الأستاذ يوسف شوقي في خلافنا ذاك، وهو جاءنا مُنتدباً من مصر ليُساهم في تطوير المُوسيقى، وهو بجانب مؤلفاته الموسيقيّة العديدة، كان لديه أيضاً دُكتوراه في علم الآثار. فمال إلى رأينا وزكّاه، وتلك كانت فترة منتصف الستينات، قبل انقلاب مايو (جعفر نميري) في العام ١٩٦٩، ممّا يذُلُّ على هيبة ومكانة اللجنة.

أذكرُ من المواقف الطريفة، في أحد اجتماعاتنا، سأل الكاتب حسن نجيلة، الشاعر إبراهيم العبّادي بطريقة مازحة، وقال له: «بتعرف الزول ده؟» وهو يشير نحوي.. فقال له "عم إبراهيم" - كما كنا نناديه: «للأسف ما بتذكره».. فقال له حسن نجيله: «يا إبراهيم إنت بتغالطنا، وبتقول أصغر منّا ساكت، ونحن بنقول ليك إنت خرّفت، أسّه تأكد لينا إنك خرّفت.. الزول لما عرفته ده، أذكرك ليه».. وأضاف نجيلة: «تتذكر الرحلة الذكرتها في قصيدتك "سائق الفيات"، البتقول فيها: "يا زين الشباب يا طيب الأخلاق/ يا أمين الصديق والناس على الإطلاق/ من أيدي الصناعة يبعد المعلاق/ أنظر للطبيعة ومجد الخلق/ أها شفت الأولاد الصغار الكانوا بخدمونا في المناسبة ديك، أها "عثمان" ده واحد منهم، وهو ود صاحبك صاحب المناسبة زين العابدين كوكو، أو زين الشباب». وما أن ذكر

اسم الوالد، حتى هبَّ "العَبَّادي" واقفاً سلم عليَّ بالأحضان،
وانفعل واغرو رقت عيناه بالدموع. وسألني عن الوالد وأحواله،
وتداعى في ذكرياتهم معاً.

بدأنا في تنفيذ خطة العمل التي وضعنا أسسها لتسيير
أنشطة لجنة الألحان والنُصوص. كُنْتُ أقوم بتحضير عدد كبير
جداً من النُصوص في كُلِّ اجتماع، تبلغ أحياناً ما بين ٣٠ إلى
٤٠ قصيدة. مع ذلك، يصدَّف أحيانا ألا نجيز ولا واحدة. وكذلك
الأمر بالنسبة للألحان، بل لم تكن اللجنة تُجامل حتى بعض
الفنانين الذين أصبحوا كباراً لاحقاً، حين رفضت لهم أعمالاً
اعتبرتها ضعيفة وليست فيها ذائقة فنيّة.

أضرب مثلاً، كان الفنان "سيد خليفة" قد ذهب إلى
مصر، وأنجز بواسطة شركة فنيّة شريط كاسيت، يضمُّ نحو
خمسة أو ستة من أغانيه، وعندما عاد إلى السودان وعرض
ذلك العمل على اللجنة، رفضناه ما لم يُقدِّم تلك الألحان أمام
اللجنة، الأمر الذي حدث. ذلك كان ديدننا، فكنا نفرض على كل
الفنانين صغاراً كانوا أم كباراً، شرط الوقوف أمام اللجنة وتقديم
ألحانهم وأغانيهم.

أذكرُ ذات مرّة حدثت مشكلة افتعلها "إسماعيل
عبدالمعِين"، وكان رجلاً حادّ المزاج. فقال إنّ الفنانين بدأوا
يتلاعبون بقواعد اللغة الموسيقيّة، وأنهم يعملون بأمزجتهم ولا
يلتزمون بالنوتة الموسيقيّة. والحقيقة لم يكن ثمة عدد يُذكر من
الفنانين الذين تعلموا الموسيقى على النوتة. وطلبنا من
"عبدالمعِين" أن يكون مرناً، وقلنا له، عملياً ذلك غير ممكن،
ولكن أرضيناه بأننا سوف نعمل توصية بذلك. ويبدو أنه أراد
المُضي في طريق التحدّي لكي يعضد رأيه. فقال لنا إنه
سيُسمعنا لحناً جديداً صاغه بالنوتة الأسبوع القادم.

جاء بفرقته وعزفوا اللحن أماناً، كان اللحن جميلاً،
لكن بعض أعضاء اللجنة وخاصة عبدالقادر عبدالسلام، ساوره
الشكُّ في أنّ هذا اللحن مسموعٌ. ولم نُخبر عبدالمعِين، ولكن قلنا

له أعطنا فرصة لتقييمه لأنّ هذا اللحن مُرَكَّب. اتفقنا على أن يأخذ عبدالقادر نسخة من اللحن، وكذلك أحمد مُرجان ويأتوننا برأيهم الأسبوع القادم.

عند اجتماعنا، أجمع الاثنان على أن هذا اللحن عالميٌّ ومأخوذٌ من فنان أيرلندي. بل اكتشفوا أنه مُسجَّل في أسطوانة في العام ١٩٢٢، ومن الصُّدف، وجد أحمد مرجان تلك الأسطوانة ضمن مقتنياته الفنيّة. وكان موسوعة في الموسيقى والألحان، واتفق معه عبدالقادر عبدالسلام أيضاً. وبالفعل جاءوا بالفونوغراف الأسبوع الذي يليه، وأسمعوا اللجنة اللحن. وعندما جاء إسماعيل ليسألنا عن رأينا، لم يكن ثمة بُدٍ من مواجهته بالحقيقة، فقلنا له: «يا أستاذ إسماعيل، أنت فنان ذو مكانة كبيرة عندنا، ولكن بكلِّ أسف لحنك ده مأخوذ من لحن عالمي».

جُنَّ جنونه، وهاج وأرغى وشتما ووصفنا بالجهل، وقال لنا: «إنّتم ما بتعرفوا موسيقى»، وخرج غاضباً. علمنا أنه ذهب لوزير الإعلام عبدالماجد أبو حسيو واشتكى اللجنة. وبعد يومين اتصل بي الوزير أبو حسيو، وسألني عن حكايتنا مع إسماعيل، فأخبرته بتفاصيل ما حدث. وقلتُ له، لديّ اقتراح أطرحه عليك، ويمكنك أن تطرحه على عبدالمعين ويرفع عنك الحرج.. كان اقتراحي أن نعرض الأمر على دكتور يوسف شوقي، وهو مصري الجنسية ومن الموسيقيين المعروفين، وكان قد وصل الخرطوم ليبدأ تأسيس معهد للموسيقى. فقال لي أبو حسيو: خلاص أنا موافق، كلموا عبدالمعين. أسمعنا الدكتور شوقي اللحن بحضور عبدالمعين، فأكد على رأينا وقال: فعلاً هذا اللحن مشابه للحن العالمي. غضب إسماعيل وعزل نفسه من اللجنة، ولم يحضر اجتماعاتها مرّة أخرى. وكانت تلك الوقائع في العام ١٩٦٦ تقريباً.

كان الشغل في لجنة النُصوص والألحان رغم متعته مُرهقٌ جداً، بالرغم من كونه كذلك، كنا نعقد اجتماعنا مرّة في

الأسبوع، ولكنه يمتد لنحو ثلاثة أو أربعة ساعات. كنا نستمع لما بين ٨ إلى ٩ ألحان ونناقشها. وأكثر ما كان يُتعبنا أنَّ معظم النُصوص دون المستوى المطلوب وتهدر لنا الوقت، ولكن لم نكن نُجامل مُطلقاً لأن المسألة لا تحتل الوساطة، فهي مرتبطة بجمهُور يمثل الحكم النهائي، وبالتالي لم يكن مقبولاً أن نُخرج أنفسنا بإجازة نُصوص دون المستوى. واستمررنا في ذلك حتى العام ١٩٦٩، فبعد حدوث انقلاب نميري، ألغيت اللجنة بقرار من وزير الإعلام.

ذات يوم، وأثناء دخولي الإذاعة، فجأة اعترض عربيتي أحد الأشخاص، ورمى نفسه أمامها. لدرجة كان يمكن أن أدهسه. عندما توقفت وأردتُ الخروج من العربيّة، هجم عليّ الرّجل وهو في حالة شبه هستيريّة، وقال لي: أنا عايز أقابلك ومنعوني أكثر من مرّة، وما في طريقة غير أعمل كده. فقلت له: طيب تعال.. مشكلتك شنو؟! قال: أنا من حي الرديف في مدينة الأبيض، ووالدتي متزوجها فلان، وسمّى لي عدد من الأسماء، أدركتُ أنني أعرفهم جميعاً، ولكن لم أقل له ذلك بهدف معرفة بقيّة قصته.. فقلتُ له: طيب عايز شنو؟! قال لي: أنا عايز أظهر قدام الميكرفون بتاع الإذاعة عشان تسمعوا غنائي، وجمعة جابر قال لي ما عندي طريقة غير أنه أقابلك عشان تسمعني.. فقلت له: بتعرف شنو في الآلات الموسيقيّة؟! فقال لي: بعزف على العود وبغني، فقلتُ له: طيب يا ابني سوف أمنحك فرصة في الأسبوع القادم.

حضر في المواعيد ومعه عوده واختبرناه مبدئياً ووجدناه يمكن أن يُرجى منه، ولكنه يحتاج إلى تدريب وصقل. فقلتُ له: لا بأس، أذهب واحضر لنا بعد شهر وخلالها ممكن تزيد من تدريبك بمزيد من العزف والغناء. الطريف في الأمر أنه قال لي: لكن ما بقدر أقعد في العاصمة دي لمدة شهر، لأنه أجازتي سوف تنتهي.. قلت له: فليكن بعد أسبوعين.. جاء وكانت عزيمته كبيرة وأجازته اللجنة، بعد أن قدّم أغنية قديمة،

وكنا نفرض على أي فنان تحت الاختبار أن يُقدِّم أغنية قديمة معروفة.

كذلك من المواقف الإنسانية المؤثرة، كنت داخل الإذاعة ذات يوم، قابلتني الفنانة عائشة الفلاتية، وكانت قد تعرَّضت لحادث بترت فيه يدها، فداهمتني وطفقت تبكي بشدة، فقلت ليها: خير.. قالت لي: أنا الدنيا اتقفلت في وجهي وما قادرة أعيش.. تعاطفتُ معها وكُنْتُ مقتنع بفنها وجمال صوتها، وأدركتُ أنَّ مشكلتها ماديَّة، فأطلعتُ اللجنة على ظروفها المأساويَّة، واتفقنا على وضع بصماتنا على ألبانها حتى تُجاز، ووصَّيتُ عليها مدير الإذاعة بضرورة منحها فرصة أكبر في إذاعة أغانيها، وكذلك أخبرتُ الوزير عبدالماجد أبو حسيو، وكان يمتاز بحس إنساني كبير.

حسن عطية

ذات يوم دعانا صديقنا عبدالحميد خير السيد إلى منزله في الخرطوم لتناول طعام الإفطار. وكنا مجموعة منهم محمَّد عبدالرحمن.. عندما دخلنا المنزل، وجدنا بعض الناس، منهم رجلٌ أنيق يرتدي بدلة كاملة، وقال أحد الحُضُور: «أقدِّم لكم الفنان حسن عطية»، وكانت تلك هي المرَّة الأولى التي أراه فيها، بل المرَّة الأولى التي أرى فيها العُود، فلم أره من قبل إلا في السينما. فقال له صديقنا عبدالعزيز: إنني أجيد العزف، فطلب مني حسن عطية أن أعزف شيئاً، فعزفتُ أغنية "يلاك يا عصفور" وأنا أعلمُ أنها من كلماته وألحانه، ويغنيها أحمد المصطفى، فاستبدَّ به الطرب حدُّ الثمالة. ومُنذُ تلك اللحظة تكرَّرت لقاءاتنا، ونشأت بيننا علاقة صداقة، عجل بها صديقٌ مشترك آخر، هو حلمي إبراهيم، الذي كان يعمل في الإذاعة حيث كنا نلتقي في منزله كثيراً.

بعد ذلك، كنا نلتقي نحو مرَّتين أو ثلاثة في الشهر في منزل حسن عطية ("أبو علي" كما كان يحلو لنا مناداته) في

حي الامتداد، من قبل أن يرحل لمنزله الأخير في حي نمرة
اثنين، بالقرب من كُبري الخُريّة. وكنا ثلة من أهل الفن
والسياسيين، منهم محمّد أحمد المحجوب والشريف حسين
الهندي وعبدالمجد أبو حسيو وإبراهيم حسن خليل، وكيل وزارة
الثقافة والإعلام ومدير الإذاعة، وهُنَاكَ آخرون. مع ملاحظة أنَّ
هذه المجموعة تنتمي لأحزابٍ سياسية مختلفة، ولكن كانت
العلاقة ودودة، لا دخل للسياسة فيها، وكانت جلسات فنيّة راقية
وجميلة، خلالها يُشَنَف حسن عطية آذاننا بالغناء والطرب
وتستمر حتى مطلع الفجر.

كذلك كانت المرّة الأولى التي أشاهد فيها آلة الكمان
واسمع من يعزفها عن قُربٍ مع الدكتور أدهم. (لعلّ الناس كانوا
يعرفونه كطبيب يضع لافتة في بوابة عيادته بشارع الخُريّة في
الخُرطوم، مكتوبٌ عليها: "الكشف يوم الجمعة مجاناً")، لكن
قليلٌ من الناس يعرفونه كعازف ماهر على آلة الكمان. التقيته
مرّاتٍ عديدة، وهو الذي حَبَّب إلى نفسي عزف آلة الكمان.

أيضاً أثناء فترة عملي في الإقليم الشمالي وتحركي بين
القرير ومروي، سمع بعض الموظفين أنني أعزف آلات
موسيقية، فأخبروا عبدالقادر محمود حمدي (والد عبدالرحيم
حمدي قُطب الحركة الإسلامية ووزير المالية الأسبق)، نسبة
لأنه كانت لديه هُواية العزف أيضاً. التقيته وكان يعرف والدي،
وهو رجلٌ فاضل، قال لي: بتعرف تعزف كمان؟ قلت له: نعم..
فقال لي: أنا أيضاً بعزفه ولكني هاوي.

بدأ يسألني عن الكيفية التي تعلمتُ بها، وطريقة العزف
ومعلومات أخرى عن الكمان والموسيقى، واندesh لما عرف
إنني علّمتُ نفسي بنفسي. وبدأتُ أعزف له، فطرب للغاية، وقال
لي: إنت عندك مستقبل في العزف، أرجوك لا تتوقف، وشجعني
على الاستمرار. لكن من الطرائف عندما انتهت فترتي في
القرير، وعُدْتُ لمنزلنا في الأبيض حاملاً الكمنجة في جرابها،
أفكر بعض أهل إنني حامل بندقية!

في تلك الفترة، أي نحو منتصف الأربعينيات، زارنا في الأبيّض "عبدالعزیز محمّد داوود"، وكانت تلك هي المرّة الأولى. وكانت زيارة اجتماعيّة لم یَقَدِّمَ فيها حفلة، غير أنه غنى لنا بصورة خاصّة. كذلك زارنا "فضل المولى زنقار"، وعزفت معه في بعض الحفلات. أما "حسن عطیّة" فقد جاءنا بدعوة من صديقه حسن طه، ونظمنا له حفلاً تاريخياً. استقبله الناس بآلات الكیّنة والزمبارة والنقارة (تسميات شعبيّة لآلات موسیقیّة محلیّة)، كانت التذاكر بأسعار زهيدة.. الدرجة الأولى ١٥ قرشاً، والشعب ٥ قروش. وأقيم الحفل في مدرسة سنهوري، جلبنا الكراسي من منازلنا عندما ضاقت المدرسة بالحُضور. كان الإقبال غير عادي لدرجة أن بعض الناس ظلوا وقوفاً حتّى نهاية الحفل. وعاد "حسن عطیّة" محمّلاً بالهدايا ومُكلّلاً بالحفاوة البالغة، إذ كان للفن مكانته السامية في النفوس.

قصة بيانو:

كُنْتُ قد اشتريت بيانو من أحد الثُجَّار في مدينة ملكال.. حدث ذلك أثناء تلبیتنا دعوة غداء في منزله. عندها رأيت ذلك البيانو، والحقیقة كان واضحاً أنه لا يعرف قیمته الفنيّة، بدلیل أنه كان موضوع بشكل مُهمَل. فسألت الرَّجُل عنه، ووجدته لا يعرف عنه كثير شيء. وقلت له: أين وجدته؟ فقال لي: والله ما عارف جبتو من وین، ربّما من الكنيسة.. فقلت له على الفور: هل تبّيعه لي؟! فوافق.. قلت لیه: كم تريد فيه؟! قال لي: ما عارف، لكن إذا عایزو أدفع أي حاجة.. فقلت لیه: خلاص، أنا سوف أدفع لك ثلاثة جنيّهات، وعندما وافق، دفعت له جنيهاً في نفس اللحظة خشية أن یُغیّر رأیه.. ثمّ دفعت له الجنيّهان على أقساط..

بالفعل كان البيانو مُتسخاً ومليء بالحشرات والتراب وأشياء أخرى.. فأحضرت كمیّة من الجاز وانهمكت بإخلاص في نظافته، بإحساس من وجد هدیّة من السماء، وكُنْتُ سعيداً به للغاية. كان لدينا فرقة موسیقیّة في الشرطة أسمها الـ"بايونيرز"، أي "الرؤاد"، وهُم بدورهم لديهم "حدّادين"، فطلبت منهم أن

يؤلفوا لي مفاتيح.. خلاصة الأمر، بعد أن اعتنيت به بصورة جيدة، بدأت العزف عليه، وابتدأت بمعزوفة "عازة".. الأغنية التي أصبحت رمزاً وطنياً.

لم أتقن من جودة عزفي إلا عندما دخل عليّ فجأة صديقي "خليفة محجوب"، وقال لي إنه كان يسير بالقرب من منزلي، وسمع العزف، فاعتقد أن معي عازفاً أجنبياً مشهوراً. ولما وجدني العازف، انهالت منه الأسئلة الاستنكارية، كأنه مُحقق شرطي.. «ده شنو يا عثمان؟ والبيانو ده لقيته وين؟ وجبتو من منو؟ ومنو الطمك العزف على البيانو؟!». المهم، شئت أن أوقف سيل تلك الأسئلة، فقلتُ له: علمتُ نفسي بنفسي. وهنا علا صوته أكثر، وقال لي: «والله العظيم حرام تبقى ضابط بوليس، إنت إنسان موهوب». والحقيقة رفع معنوياتي، وأيقنتُ بالفعل أنني عازفٌ ماهر، لكن مع ذلك، لم أرغب في احتراف الفن.

عندما غادرْتُ ملكال إلى مدينة بورتسودان، حملتُ البيانو معي، رغم المشقة، وذلك لاعتزازي به كشيء ثمين. وكذلك كان برفقتي عندما انتهت خدمتي في بورتسودان، وجئتُ الخرطوم، وهناك إلى حين استقرارِي، وضعتُه أمانةً عند صديقنا "إبراهيم رمضان". ومع مرور الأيام، ثمَّ الشهور والسنين، لم أسأل عنه، نسبةً لأنَّ مشاغلي العملية وظروف الدنيا صرفتني.. ليس عن السؤال عن البيانو، ولكن حتى عن الفن برُمَّته..

اقتنص صديقنا "إبراهيم رمضان" إهمالي السؤال عن البيانو، فاعتقد أنني لم أعد راغباً فيه، أو كما قال. فباعه بدوره إلى أحمد مُرجان (العازف المشهور في موسيقى الجيش) وعرفتُ ذلك عندما التقيتُ إبراهيم ذات يوم، وسألتُه عنه، فقال لي ببساطة: «بعته».. فلم أعقب ولم أسترسل معه في الأمر.

بعد عدة سنين، حدثت مفارقة غريبة.. زارنا في مدينة الفاشر الفنان إبراهيم عوض، وذلك لإحياء حفل غنائي. فاحتفينا

به. وكرد للجميل، عندما زُرْتُ الخُرطوم عقب ذلك، ونحن أساساً أصدقاء، دعاني وبعض الأصدقاء لتناول وجبة الغداء في منزله، وكان معنا "ودُّ الحاوي" وآخرون. فجأة، لاحظتُ البيانو في صالون إبراهيم عوض، وأحسستُ بشيءٍ يجذبني له.. فبدأتُ أمسح عليه بيدي كأنه طفلي الصغير المُدلل، وأعيدُ النظر إليه من جميع الاتجاهات.

أيقنتُ تماماً أنَّ هذا البيانو هو ملكي، فسألتُ إبراهيم عوض عنه، وقلتُ له: البيانو ده ما غريب عليّ. ثمَّ قطعتُ الشكَّ باليقين، وقلتُ لإبراهيم: لو أنَّ هناك قطعة منحوتة وفيها زيت يكون هو البيانو ملكي، وبالفعل وجدتها، وقال لي إبراهيم إنه ابتاعه من أحمد مُرجان، فقلتُ لهم: والله الدنيا دي ضيقة فعلاً، البيانو ده حقي، وسردتُ عليهم قصّته.

الفاشر مرّة ثانية

في أواخر عام ١٩٥٦، أي بعد الاستقلال، ذهبتُ إلى جوبا في زيارة خاطفة، لم تكن المدينة غريبة بالنسبة لي، بعد الفترة الطويلة التي قضيتها فيها، فلم يكن هناك شيء جديد فيها. فقط، علمتُ أنّ كومندان جديد اسمه السر محمد أحمد قد تمّ تعيينه كأول حَكمدار بعد الاستقلال.

من جوبا ذهبتُ إلى الفاشر، وكانت الوالدة برفقتي. وفي الفاشر كان الكومندان محمود بخاري قد نُقلَ بعد وصولي بشهرين أو ثلاثة إلى بورتسودان، وحلَّ محله كومندان عبدالقادر حاج الأمين، وهو بدوره لم يعمل طويلاً في الفاشر، فتمَّ نقله بعد ثلاثة شهور. وحينها كانت قد تمّت ترقيتي إلى رتبة نائب كومندان. لم تكن الفترة التي تسلمتُ فيها المسؤولية في الفاشر للمرّة الثانية طويلة، فالأولى كانت أثناء العمل كمحاسب في وزارة الماليّة، حيث لم تتجاوز العام. لكنها أيضاً كانت غنيّة بكلّ المقاييس، نسبة لعلاقتي وعملي السابق بها. احتضنني عمّنا "علي فضيل" - كما كنا نناديه - وعاملني كابنه تماماً، وترك لي حُرّيّة العمل في كلّ شيء، وكان يشغل مدير المديرية، وهو أوّل مدير سُوداني استلم مهامه من المدير الإنجليزي، في احتفال تسليم وتسلم كبير شهدناه جميعاً.

عمّنا "علي فضيل" كان إدارياً مُتميّزاً.. كان لديه مخزوناً إدارياً ضخماً، كان يؤمن بالعمل الجماعي، لذلك أسّس مجلس مديريّة من رؤساء المصالح الموجودة، مثل التعليم،

الصحة، الأمن.. إلخ. وكان يعقد لهم اجتماعاً شهرياً، يطرح فيه كُـلُّ منهم مشاكل إدارته وحُلُولها. وكان دائماً ما يقوم بزيارات تفتيش مفاجئة، وغالباً ما يصطحب فيها كُـلَّ رؤساء المصالح معه. وكان دائم التفقد لكافة مناطق المديرية، وحلَّ المشاكل على أرض الواقع. وفي واقع الأمر، كُنْتُ قد استفدتُ كثيراً من طريقة عمله وأسلوبه في الإدارة، لدرجة أنني تأثرتُ به وصرتُ أحاكيه تماماً، بحسب قول الكثيرين.

من الناحية السياسية، كانت دارفور عبارة عن تشكيل هجين من القوى السياسية، فمثلاً مدينة الفاشر كان يطغي عليها وجود الحزب الاتحادي الديمقراطي، أي كانت كوادره هي الأغلبية، وبقية المُدن يغلب عليها وجود كيان الأنصار، وبالتالي تشكل معقلاً من معاقل حزب الأمة. كانت الأجواء السياسية قد ازدهرت بعد الاستقلال.

من الأشياء الطريفة في إطار الحملات التعبوية في أوّل انتخاباتٍ بعد الاستقلال، كان قد قَدِمَ للولاية في طائرة واحدة وفدٌ من حزب الأمة وآخر من الحزب الاتحادي، وطلبوا في وقتٍ واحد قيام ليلة سياسية، وكانت دُور الحزبين تقعان على بعد مسافة قريبة من بعضهما بعضاً. وكان كل طرف مصمماً على عقد ندوته أولاً، وبالرغم من توضيحنا لهم أنّ ذلك فيه خطورة على الأمن، وينبغي عليهم الاتفاق حتى لا تدخل المدينة في دائرة مشاكل أمنية.

كان رئيس الحزب الاتحادي في المدينة، هو الطاهر محمّد إبراهيم، ومن القيادات الكبيرة أيضاً علي أحمد حامد، في حين كان رئيس الأمة هو الملك فضل الله، ومن القيادات الكبيرة علي إدريس (شقيق اللواء محمد إدريس) وكانت علاقتنا طيبة مع الطرفين، جمعناهم معاً، وطرحنا عليهم مقترحاً يدعو الطرفين إلى تلبية دعوة غداء في منزل علي أحمد حامد، على أن يتفقوا على إجراء "قرعة" بينهما، ولا نتدخل نحن كطرف حكومي سوى بالمراقبة.. فارتضيا ذاك الحل، وهو ما حدث فيما بعد.

كانت الأجواء مشحونة، وباتت الأمور تنذر بعواقب وخيمة، فكاد أن يحدث اشتباك دموي. فقلتُ لرئيس حزب الأمة في الفاشر، الملك فضل الله: سوف أحملك المسؤولية لأي انفراط في عقد الأمن. وأكدتُ له بأنني سوف استدعي الجيش في حال تفاقم المشكلة. وعندما لمس جدّيتي، تراجع بعض الشيء، واستطعنا تأمين المسيرة دون حدوث عنف ودماء. لكنه كان يوماً عصيباً، ورفعنا تقريراً للخرطوم، وطلبنا حلاً جذرياً للمشاحنات بين الطرفين، وتمّ حلها نهائياً بتوجيهاتٍ لقادة الحزبين.

واجهتنا مشكلة ثانية، كان الحزب الاتحادي قد طلب إذناً لمسيرة، وصدّقناها لهم، رغم تخوّفنا من حدوث احتكاكات، خاصة وأنّ أغلب الناس يومذاك كانوا يحملون الأسلحة البيضاء كتقاليد سائدة. وكانت المسيرة كبيرة، أمّها الكثيرون من أنصار الحزب، والذين قدّموا من خارج المدينة. وكنا قد أعطينا الجيش تعليمات بأن يكون في حالة استعداد فُصوى، تحسباً لأي طارئ.

من الجانب الآخر، كانت هناك مسيرة أيضاً لحزب الأمة، الذي أصرّ عليها في ذات التوقيت، فصدّقنا عليها، ولكن كُنْتُ قد أعطيتُ "الملك" تعليمات واضحة بالسير في حدود مُعيّنة، والحقيقة كان رجلاً عاقلاً وحكيماً. فانتَهت الأمور على خير. لكن حدثت فيما بعد تحرّشاتٍ من بعض أعضاء الحزبين، وألقينا القبض على عدد يتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ منهم، وتحفظنا عليهم ريثما تهدأ الأمور. وبعد كل ذلك عُقدت الانتخابات ولم تحدث فيها أي مشاكل، وكان من الطبيعي أن يحوز حزب الأمة على معظم المقاعد في الدوائر بالولاء التقليدي.

إلى جانب المشاكل السياسيّة، كانت تواجهنا مشاكل أمنية من نوع آخر أكثر تعقيداً، وهي المشاكل القبليّة. أذكرُ واحدة كنموذج، لأنها أرهقتنا كثيراً، وهي مشكلة اندلعت بين قبيلتي الزغاوة والميدوب. كانت قد وصلتنا إشارة تفيد بحدوث

مذبحة كبيرة، وعند وصولنا على رأس قوّة شرطية إلى المنطقة، وجدنا الرواية تقول إن أفراد من قبيلة الميذوب هجموا على أفراد من قبيلة الزغاوة، وأخذوا منهم عدداً من الجمال، وأسفر الاشتباك عن قتل عدد منهم وهرب الجناة عبر الحدود التشادية. كان الموقف متازماً للغاية والمشكلة تنذر بتداع أكبر.

عقدت اجتماعاً عاجلاً مع قائد الجيش (القيادة الغربية) الأمير لاي أحمد رضا فريد. ومدّنا بقواتٍ من الجيش، إضافة لقوّة الشرطة، واتجهنا صوب كُتْم والطينة، وهما من المراكز الرئيسية لزعيم الزغاوة. قُمتنا بتحرياتٍ سريعة وحصرنا القتلى، فكان العدد أحد عشر، وكان هناك عددٌ كبير من الجرحى. وعلمنا أنّ اللصوص أخذوا معهم ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ جمل. وعلمنا كذلك أنّ المهاجمين استخدموا في الاشتباك، الأسلحة البيضاء بكافة أنواعها، من سيوف وسكاكين وخناجر وحراب. ووجدنا حتى حرس زعيم القبيلة أصيبوا بطعنات في مناطق مختلفة من أجسامهم. واستغربنا أنّ الطعنات غائرة في أجسادهم، ولكن لا توجد نقطة دم واحدة، فقالوا لنا أنهم "محجّبين" ولذلك السكين لا تؤثر فيهم. والحقيقة، ذُهلنا لهذه الظاهرة، التي نراها لأول مرّة. وكانت مصدر دهشتنا وما كنا لنصدّقها لو أنها حكيت لنا ولم نشاهدها بعيوننا.

بعد أن أجرينا اللازم قال لنا زعيم القبيلة، أتركوا لي موضوع الجَمال التي نهبت وأنا كفيل بحلها. ذلك أن له شقيقاً في تشاد سوف يطلب عونه وسوف يتقصى الشقيق الجناة، ووفقاً للعلاقات القبلية المتداخلة بين تشاد والسودان، سوف تُحل القضية. وبالفعل صدّق الرَّجُل، فبعد نحو ستة أشهر تقريباً رجعت الجمال المسروقة، ومعها المُتهمون كذلك.

حدثت مشكلة ثانية بين الرزيقات والدينكا. قبيلة الرزيقات زعيمها إبراهيم موسى مادبو، والدينكا دينق ماجوك. والقبيلتان مُتشاطبتان حول بحر العرب، كما أنّ القبيلتين متداخلتان في حياتهما الاجتماعية، لدرجة تحدّث أفرادهما

باللغتين العربية والدينكاوية. كان مدير مديرية بحر الغزال قد وصل لمكان الحدث أيضاً، وعقدنا جلسة عمل كبيرة شملت المتهمين والشهود من الجانبين، وبدأنا تقصياً وتحرياً واسعاً لأكبر عدد من الناس، غير أنّ الحلّ جاء بسهولة لم نتوقعها، حيث أقرت تعويضات عينية من الأبقار ومادية كذلك. وفي الواقع، سهولة الحل لعب فيه زعماء القبيلتين دوراً كبيراً تجلت فيها حكمتها التي عرفوا بها.

بعد نجاح انقلاب نوفمبر ١٩٥٨، كما سردت تفاصيله من قبل، حدث لي حرج شديد مع المدير "علي أبو سن"، باعتبار أنني لم أخبره. وكُنْتُ أشعُرُ بأنه أخذ في خاطره مني، فاقتنصت فرصة ذات يوم وحكيْتُ له مُبرِراً الأمر، بأنني أنفذُ تعليمات، وشعرتُ أنه لم يقتنع، ولم يرتح تماماً إلا عندما قال له اللواء رضا فريد إنه منعني من البوح بالسر لكل الإداريين. وكما هو معروف، فقد أصبحت كل السلطات في يد الحاكم العسكري اللواء رضا فريد.

بعد فترة قصيرة، تمَّ إحالة علي أبو سن للمعاش، وجاء بعده أحمد مكي عبده. كانت شخصيته تختلف تماماً عن شخصية سلفه أبو سن. من جانبي، وجدتُ صعوبة بالغة في التعامل معه. كان قد جاء بأفكار غريبة بعض الشيء، وقام بتغيير كل رؤساء الأقسام، وآخرين ممَّن كان يعمل معهم أبو سن. في تلك الفترة، شعرتُ بأنني قضيتُ فترة كافية، فكانت فرصة لأتخلص من الوضع الجديد. كتبتُ خطاباً سرياً للمدير عبَّاس فضل، وشرحتُ له الأوضاع، وذكرتُ له أنّ المناخ العام لا يُشجِّعني على الاستمرار في دارفور، خاصة وأنني قضيتُ خمسة سنوات. وطلبتُ منه أن ينقلني إلى أي مديرية أخرى.

بعد عشر أيام جاءتني الموافقة، وحل محلي قبل أن أغادر دفعتي النور حامد، وقمت بإجراءات التسليم والتسلم المعهودة. ثمَّ تفقدنا كل المراكز معاً، وكان ذلك في أواخر العام ١٩٥٩ وبعد ذلك كان قدرني الاتجاه جنوباً.

تتمتع مدينة جوبا بجمال طبيعي أخاذ وساحر. فهي تقع مباشرة على بحر الجبل، القادم من بحيرة فيكتوريا في أوغندا، وأهم معالم المدينة الطبيعية هو "جبل الرجاف"، الذي يبعد نحو عشر كيلومترات منها. وهو جبل بُركاني، ويمكن للزائر أن يرى الحجارة الضخمة الناتجة من البركان على أطراف مدينة جوبا. أذكر أنه حدثت ذات مرة هزة أرضية عنيفة، ولكن لم يكن ثمة خسائر تذكر، ورغم ذلك جاء خبراء من الخرطوم لمعرفة ما حدث، وعلمنا منهم أن زلزالاً واحداً حدث في الجبل قبل مائتي عام أو أكثر. وفي مدينة جوبا، كانت هناك منشآت جميلة، مثل فندق جوبا، الذي يتبع للسكة حديد آنذاك، وهناك أيضاً نادي الأجانب، وكانت المنازل مبنية بشكلٍ هندسيٍّ مُميّز.

إلى جانب الإنجليز، كان هناك عددٌ آخر من الأجانب.. كال يونانيون والهنود، ويعملون في التجارة.. أذكر منهم واحد اسمه "كوسينا مارس"، جاء إلى جوبا في بداية حقبة الثلاثينيات، تقريباً نحو عام ١٩٣٢، ولم يغادر الجنوب مُطلقاً. قال لي إنه زار اليونان مرة واحدة لكي يرى بقية الأسرة. وأضاف أنه أثناء تلك الزيارة حدث زلزال فحمل حقيبته وعاد للجنوب ولم يغادره مُطلقاً.

لم يكن عدد الجنوبيين الذين يتقلدون مناصب وظيفية قيادية كبيراً. كان معظمهم ضُباطاً في البوليس، ونحو اثنين أو ثلاثة من الإداريين، وهناك مفتش تعليم واحد اسمه "جوردون هيوم"، وهو كان موظفاً، ولاحقاً تمّ تعيينه وزيراً للثروة الحيوانية في إحدى حكومات الحقب البرلمانية الديمقراطية. وبعدها عاد مرة أخرى لمهنة مفتش التعليم. كذلك من الشخصيات الهامة، كان هناك "سيرسيو إيرو"، وتعيينه عضواً في مجلس السيادة في الفترة البرلمانية الديمقراطية الثانية.

ثمّ نقلت إلى الاستوائية، وعندما وصلت هناك، وجدتُ أنني أعرفُ مختلف القيادات تماماً. وكان الحاكم العسكري هو

الطاهر عبدالرحمن، وكان المدير هو علي بلدو، وهو أصلاً من نفس منطقتنا في كُردُفان وصلاتنا قويّة. استبشرت خيراً، وصرتُ مُقبلاً على العمل بنفس رضيّة وأريحيّة في التعامل مع الزُملاء. واستمرّت الأمور على أفضل ما يكون. ولم تكن هناك أحداث دمويّة بعد حُمود التمرد، ولذا لم يعكر صفونا شيء، واستمرّ ذلك الحال لما يقارب الثلاثة سنوات.

فجأة، بدأنا نلاحظ تعاظم النعرة الدينيّة في سلوك المدير "علي بلدو"، وبدأ يتحدّث حول ضرورة نشر التبشير الإسلامي في أوساط الجنوبيين، أسوة بالتبشير المسيحي. فقام بأوّل خطوة وهي تحويل العطلة الأسبوعيّة من الأحد إلى السبت، بدون استشارة أي جهة، بما فيها الحكومة في الخرطوم. ثمّ بدأ يشجّع البعض على تأسيس خلاوي دينيّة لتعليم القرآن.. كان ذلك أشبه بالانقلاب السياسي، فاستثار حفيظة الكنيسة التي لم تكن راضية عمّا قام به.

بدأنا نحاول تخفيف التوتر في العلاقة مع الكنيسة، وذلك بالتواصل مع قسيس في كنيسة ياي، وآخر كان في جوبا طاعناً في السن اسمه "بيلو مانولي"، ويُعدّ من القدامى الذين مكثوا في السودان لنحو خمسين عاماً، متشجّع بالروح السودانيّة، ويفهم الصلات الاجتماعيّة بين الناس، وعموماً كان أكثر فهماً للواقع، وساهم في تخفيف حدّة التوترات، حتّى في القضايا غير الدينيّة. أذكر مثلاً، كان هناك أحد أتباع الكنيسة في جوبا اسمه فاهر استيرليهو، تحرّش ببنت جنوبية في الكنيسة وقام باغتصابها. واتضح أنّ لها شقيق ضابط يعمل معنا في الشرطة. فاندلعت مشكلة كبيرة وتفاقت، لأن البنت كانت تطالب بمحاكمة. حاولنا أن نستخدم علاقتنا الطيّبة مع القساوسة الذين نعرفهم، فهرب الجاني ودخل الغابة.

أثناء ذلك، جاءتنا أخبار تؤكد سُقوط نقطة بوليس مركز ياي في أيدي المُتمرّدين، الذين عبروا الحدود الأوغنديّة فاحتلوا المركز، وعلمنا أنهم قبضوا على استيرليهو الهارب. لكن حدث

سقوط المركز في حد ذاته كان قد فتح الباب للهروب الكبير نحو الغابة. وبذا دخلنا في مشكلة أعمق. بدأت الأمور تأخذ منحى الفلتان والعشوائية. مثلاً أذكر في مركز كبويتا، وهو يحاذي الحدود مع كينيا، كان هناك مفتش شمالي يدير شئون المركز، ويساعده جنوبي اسمه وليم دينق (تشابه في الأسماء)، والذي أصبح المسئول عن المركز أثناء عطلة المفتش الشمالي. كنا نثق في دينق ثقة عمياء، لأنه في الأساس كان معنا في زانجي في وظيفة نائب مأمور، وهو من قبيلة الدينكا. بل من فرط ثقتي فيه، كان عندما يحضر للفاشر، استضيفه معي في المنزل عوضاً عن الاستراحة.

جاءني ذات يوم في المكتب، وسألني عن أشياء قال إن الشرطة في المركز تحتاجها. وطلب مني أن أجهزها له، لأنه سوف يغادر في اليوم التالي إلى كبويتا. وبالفعل أعطيت تعليمات للمخازن بأن يجهزوا له المطلوب، وحملها وودعني وغادر.. المفارقة التي ألفتنا، جاءتنا بعد خمسة أيام في إشارة تسلمناها، وتشير إلى أن المفتش دينق هرب. وكان ذلك يُعدّ أول تمرّد وهروب نحو الغابة من جانبنا، أي الشرطة.

قصص إنسانية

لوالد ذكريات في الجنوب لا تقل حميمية عن ذكرياتي، وكنت قد ذكرت إنه كان مأمور شرطة وقد حدث خطأ، وأنه عمل في الجنوب لفترة طويلة وفي مناطق متعددة. فقد حدثني عن أنه عمل في مناطق شامبي، يرول ومريدي. كذلك سبق له العمل في منطقة بحر الغزال في كندير، راجا وواو. ذكرت ذلك لأنني كنت ذات مرّة ذاهباً إلى جوبا بعد قضاء إجازة قصيرة مع الأسرة في الأبيض، فقال لي الوالد، عندما تذهب إلى الاستوائية (سميت في الثلاثينيات باسم مديرية مُنقلا)، أريدك أن تسأل عن بعض الناس، منهم تاجر، وأصبح رجل شرطة لاحقاً، واسمه "عتره". وقال لي بعد السلام عليه، إذا كان محتاج لأي شيء، ساعده من دون تردد. وأوضح لي الوالد مدى عمق العلاقة بينهما.

عندما وصلتُ وسألتُ عنه، لم أجده في البداية، وقالوا لي إنه موجودٌ في مكان ما، فوجدتُ أحد الأشخاص دلني عليه، وكان برفقتي ضابط البوليس العامل في المركز الذي جمعنا معاً. وعندما قابلته، سألتُه مباشرة ما إذا كان يعرف شخص اسمه زين العابدين كوكو؟ فوجم لفترة كمن حطَّ على رأسه الطير، واستغربتُ، ولكن أدركتُ إنه ارتعب لأنَّ برفقتي رجل شرطة. فقال لي: نعم، أعرفه من سنين طويلة، ولا أدري أين هو الآن.. فقلتُ له: إنه حي يُرزق، وأنا ابنه.

تحوّلت مشاعر الرّجل وبدلاً عن الاستغراب الذي كان يطغي على ملامحه، بدأ يتداعى كأنه يهذي من فرط المُفاجأة. فوقف منتصباً بعد أن كان جالساً، وبدأ يسلم عليّ بالأحضان، ثمَّ بدأ يحكي دون توقف عن ذكرياته مع الوالد، وقال لي إنه مأمورنا ومبني البوليس الذي أنت فيه الآن كان منزله. ثمَّ أكرمنا، والمنطقة مشهورة بأفضل عسل نحل، وهي تقع في مفترق واحد يقودك إلى مريدي، والآخر ناحية رومبيك وواو.

بعد ذلك ذهبتُ إلى أنزارا، وفيها وجدتُ أحد العاملين مع والدي كان يعمل معه "مراسلة" وأصبح فيما بعد عسكري في الجيش، وأخبرني فيما يشبه التّظلم على أنه ظلَّ بدون أي شريط "رتبة" منذ انضمامه للجيش. فاستعجبتُ، وطلبتُ ملفه الشخصي، ولم أجد فيه أي مشكلة، وسألتُه عن سبب عدم ترقيته طيلة هذه الفترة؟ فقال إنه لا يعرف السبب.. فقلتُ له: بتعرف زين العابدين كوكو، فقال لي: نعم، طبعاً.. فقلتُ له: أنا ابنه، وهو يقرؤك السلام.. ففغر الرّجل فاه وطفرت دمعة من عينيه، وتأثرتُ، فطلبتُ أن يمنحوه "شريط" ترقية من باب الوفاء.. خرج الرّجل، وظلَّ يركض ويصيح بأعلى صوته، ممجّداً سيرة الوالد.

كذلك وجدتُ في أنزارا الشخص الذي أنقذ شقيقي حسن زين العابدين أثناء حوادث التمرد، وتلك قصة سبق وحكاها لي حسن.. بحثتُ عن الرّجل إلى أن وجدته، وكان ما يزال يعمل

في مصنع النسيج حيث كان يعمل حسن كذلك (بدأ المصنع في الأربعينات، ولم يتوقف حتى أثناء حوادث التمرد)، وأحضِر لي في المكتب، ولأنني كُنْتُ أميلُ لعنصر المفاجأة، ولا أخبر الشخص المعني بمبتغاي من البداية، لذلك دائماً ما تكون الصور ميلودرامية بالغة التأثير بالمشاعر الإنسانية.

بدأ الرَّجُل من هول الموقف مرتبك جداً وغير متماسك ولا يستطيع أن يتمالك نفسه عند الوقوف، مرّة يقف وأخرى يجلس في الأرض، وكان يظن أنه فعل شيئاً نكراً. وبعد أن طمأنته وذكرته بشقيقي حسن زين العابدين، وأخبرته أنه موجودٌ.. هنا لم يتمالك الرَّجُل نفسه، فانخرط في بكاءٍ شديد، وأعقبه بهستيريا عفوية، تعبيراً عن المشاعر المضطربة التي كانت تمرُّ في دواخله.

هذا يقودني إلى الإشارة إلى نقطة هامة تقف من وراء الكواليس ولم يتطرق لها أحدٌ بتسليط الضوء عليها، أو تحليلها أو مُعالجتها حتى.. هذه النقطة، هي الجانب النفسي في الحرب، نحن دائماً ما نتحدّث عن الجوانب العسكرية والسياسية، ولكننا نغفل الجانب الاجتماعي، وفي هذا الجانب تحديداً، أذكر العامل النفسي. وأضرب لذلك مثلاً بالخوف والهلع الذي كان يصيب الجنوبيون من الزي العسكري، سواءً كان شرطة أو قوَّات مسلحة، وهو موضوعٌ طويل أتمنى أن يهتم به الباحثون. وفي هذه العجالة، وددتُ لفت النظر إلى الصورة التي تسبقني عند لقاء أي ممَّن سألت عنهم، والتي يسيطر عليها الرُّعب والخوف. وفي تقديري، أن مبعث هذه المشاعر كان يعود إلى الزي الذي يُعتبرُ مخيفاً حدَّ الهلع في نفوس الجنوبيين.

كذلك وجدتُ شخصاً آخر، وهو من إحدى الدول الأفريقية المجاورة، ربما أوغندا أو كينيا، والحقيقة لا تستطيع أن تفرز التداخل القبلي ما لم يقل لك الشخص المعني من أي قبيلة أو منطقة ينحدر، كما أنَّ كثيراً من المواطنين في البلدان المتاخمة لجنوب السودان، كانوا يتحرَّكون بلا أوراق رسمية،

ولا يستطيع المرء أن يطلب ذلك، لأنهم ببساطة لا يعرفونها، ولا يدرون من أجل ماذا تلك الأوراق؟! فهم يظنون أن المرء حُرٌّ في التحرك حيثما شاء طلباً للعيش.

عموماً، بهذا المنظور وجدتُ في زيارتي تلك أحد الذين كانوا يعملون معي في تلودي واسمه "مانولي اندريوتي" وكُنْتُ أحبُّه جداً لإخلاصه ووفائه. فرح فرحاً طفولياً بالغاً حينما التقيته. وبعد السلام الحميم، سألته عن أحواله وعمّا يفعل الآن؟ فقال لي اختصاراً، إنه يحلم بعجلة "درّاجة" فمَنحتها له، ولك أن تتأمّل هذه البساطة في الدنيا. أمّا هو، فقد كاد أن يطير من الفرح حينما حمّلتَه هدايا صغيرة لأسرته. لا أظن أن هذا الرَّجُل نام ليلته تلك. وتلك لمسات إنسانية مُهمّة للغاية. فما أتعس الحُرُوب وضالة مطالب المُعذِّبين في الأرض.

كذلك من المُصادفات الجميلة، وامتداداً لما ذكرتُ في شأن العلاقات الإنسانية، وجدتُ اثنين من الناس الذين عملوا مع والدي في جوبا، واحد اسمه "كومينجي"، وهو أحد الذين قدّموا لي مساعدات كبيرة أثناء التمرد، عندما كنتُ في جوبا، وكان يمدّني بالأخبار المفيدة. والآخر ضابط كان قد طعن في السن، واسمه "ونجوا"، هُللوا لمجيئي. ولن أنسى العُشرة التي جمعتنا معاً، فأبديتُ اهتماماً مميزاً بهم واصطفيتهم بقربي.

سجن ناكشوط

عندما وصلتُ المركز في جوبا وجدتُ السر محمّد أحمد، ولم يكن وحده، فثمة مشكلتان كانتا في انتظاري: الأولى، كانت خاصة بأحمد بقادي، الذي كان معتقلاً في ناكشوط، وكُنْتُ قد ذكرتُ مسألة اعتقاله الأوّل عندما كُنْتُ في الأبيض، وأشرتُ إلى صلة القربى بيننا، وكُنْتُ قد أرسلته للخُراطوم، فحكموا عليه بالسجن لمدة عامين وأطلق سراحه مع بعض المُعتقلين. لكنه أعاد الكرّة واعتقل ثانية وأرسل لناكشوط. لكنها لم تكن مشكلة عميقة بعد حين.. إذ بعد عدة أيام من وصولي، جاءت إشارة من

الخرطوم تقضي بترحيله مرة أخرى، فأرسلناه في الطائرة
المغادرة للخرطوم.

المشكلة الثانية، وجدتُ عدداً من قضايا الاختلاسات،
وفيهما متهمون بينهم أحمد الزين شداد وأحمد مكي فضل الله،
وهما من أهالي كُردفان، ومن أصدقائي، والأخير تربطنا علاقة
الجيرة في الأبيض، فكان موقفاً حساساً بالنسبة لي، لكنني دائماً
ما أغلب الجانب الرسمي مهما كانت عواقبه، كما ذكرت. كانت
قضيتهم حاضرة للمحاكمة. وتمّت تبرئة أحمد مكي فضل الله،
وإدانة أحمد الزين شداد، الذي حُكم عليه بالسجن لعدة سنوات.

كذلك وجدتُ في المعتقل في مدينة جوبا عدداً كبيراً من
القادة السياسيين، منهم السادة إسماعيل الأزهرى وعبدالله خليل
وعبدالخالق محجوب. وعندما ذهبتُ لهم للسلام والتحية، كان
معي الطاهر والسر محمد أحمد، فاستعجب هؤلاء عندما رأوا
علاقتنا وأنا على معرفة سابقة.. قضى هؤلاء السياسيين في
المعتقل نحو شهرين، وكنتُ أتردّد عليهم دائماً خلال الأسبوع،
أتجاذب معهم أطراف الحديث وأنقل رسائلهم لأسرهم.

كان عبدالخالق محجوب يميل لروح الفكاهة والدعابة.
أذكرُ ذات يوم، قال لبقية المعتقلين: بالله شوفوا الدنيا دي كيف،
يجي عُثمان زين ويكون الحارس بتاعنا!! فقال له أحدهم:
لماذا؟ فقال: تصوّروا عثمان ده هو الزول العمل محاضرة عن
مستقبل الشيوعية في السودان، في المؤتمر الثاني الأدبي في
الأبيض، وكانت محاضرة "مدنكلة" (أي "معتبرة" بحسب
تعبيره)، فكيف زول يعمل محاضرة زي دي ويجي يكون هو
الحارسنا أسّه والمسئول منّا في السجن؟!

عندئذٍ أكد محمد أحمد المحجوب على وقائع تلك
المحاضرة، بمثل ما سردتُ من قبل، وأثنى عليها بشكلٍ أحجل
تواضعي، وقال إنه كان من حاضريها باعتباره كان قاضي
المديرية في الأبيض آنذاك، وأضاف أنها تعرّضت لسنسرة ولم

يدعوني أعرضها كلها. وقال إن المفتش العام سلمها له، بمثل ما ذكرت من قبل، (كانت المحاضرة في العام ١٩٤٥ في مدينة الأبيض في المؤتمر الثاني للخريجين) ..

لم تكن مسألة السجن والسجان، أو حكومة ومعارضة تشغل حيزاً في تفكيرنا جميعاً، فكنتُ كلما أغشاهم نستأنس بالحكي معاً، وكانت تلك من أمتع وأجمل اللحظات بالنسبة لي، حيث قضيتُ وقتاً لطيفاً مع السياسيين وتوطدت صلاتي معهم، وبعضها كان لها انعكاسات في مُقبل حياتي، عندما تمّ نقلي للرئاسة في الخرطوم، وعادوا هم للسلطة. وتلك تحكي سيرة أهل السودان بما يمكن أن يستعصي فهمه لغير السودانيين.

في جوبا أيضاً، كنتُ قد التقيتُ اثنين من الكبار سناً ومقاماً. كانوا على معرفة عميقة بوالدي. وهما عكاشة محمد عكاشة وعُمر أحمد عُمر. وقد جاءوا إلى الجنوب في حقبة العشرينيات، وعملوا كخدم ثمّ طبّاعين مع الإنجليز، وعندما غادر الإنجليز، أصبحوا تجاراً وأصحاب أملاك تركوها لهم. وعكاشة له ابن اسمه "أمين"، وعلمتُ أنه عاد للاستثمار في الجنوب بعد الانفصال.

عكاشة كانت له ذاكرة خُرافية، رغم أنه أُمي، ويعلم الكثير عن الجنوب، وحكا لي عن البدايات في ظلّ الاستعمار والحُكم الوطني. وقال لي أنهم كمُسلمين نجحوا في بناء مسجد، لأنّ الصلاة كانت ممنوعة في الشارع العام.

أيضاً من الأشياء المُهمّة لي في العلاقات الشخصية في جوبا، تذكري الشاب الذي دخل الغابة وجاء راجع بالخطة كلها، وعندما عُدتُ منقولاً، قال لي: سعادتك أنا بمشي معاك طوالي لأنه اِتعرَفَت (أي أصبحتُ معروفاً) فوافقتُ ومنحته ترقية استثنائية لضابط بوليس. وهناك آخر عمل معي تحت الأرض Underground اسمه علي، أيضاً أوصيت به وأصبح ضابط بوليس.

عبود وعبد الناصر

من المواقف المهمة أيضاً، التي حدثت أثناء زيارة الرئيس جمال عبدالناصر في العام ١٩٦٣ إلى جوبا، وبرفقته الفريق إبراهيم عبود، كنا قد أعدنا لهم استراحة بالقرب من المطار للدواعي الأمنية، وتحديدًا بالقرب من الناشيونال بارك (حديقة الحيوانات) التي كانت تعجُّ بكلِّ أنواع الحيوانات، الأليفة منها والمُفترسة، حيث قضى الوفد ليلتين. وكانت لدينا أخبار تشير إلى أنَّ إسرائيل سترسل "كوماندوز" لاغتيال عبدالناصر، ولهذا كله لابد من إعداد حراسة مشددة. وكان عبدالناصر قد وصل بصُحبة طائرتين.

مضى البرنامج بهدوء ولكننا كنا أكثر قلقاً، فهذا امتحان عصيب لنا والدولة. زار الرئيسان شلالات الفولة، وأذكرُ من الأشياء التي لفتت انتباهنا، اهتمام الرئيس عبدالناصر بمنابع نهر النيل، وكُنْتُ أسمعُه يتحدَّث بصورة لافتة عن هذا الموضوع، وقال للرئيس عبود وأنا استرق السمع: «لا بُدَّ من استغلال الشلالات في تلك المناطق من أجل توليد كهرباء يستفيد منها السودان ومصر».

ثمَّ قال للرئيس عبود إنه يرغب في زيارة قناة جونقلي، فأوضحنا للرئيس صُعوبة تنفيذ تلك الرغبة، لأنها توجدُ في أعالي النيل، وهي بعيدة نسبياً. وقُبيل أن يغادر الرئيس جمال ووفده، منحنا الطاهر وأنا نيشان النيل من الدرجة الثانية. كان الرئيس عبود أكثر سعادة منا، تحدَّث إلينا معاً وقال لنا بالحرف الواحد: «رفعتوا رأسي يا أولادي».

استقللنا معهم الطائرة وذهبنا إلى ملكال. كان البرنامج مكثفاً ممَّا ألقى على عاتقنا مسؤولية أكبر. اضطررنا للبقاء في ملكال، والعودة في اليوم التالي.. توقفت الطائرة مرَّة أخرى في جوبا لمدة ساعة، وعندما غادرتُ استسلمتُ لنوم عميق في المطار نفسه، قبل أن أذهب لمنزلي، ولم أشعر بإرهاق نفسي

وبدني مثل الذي شعرت به آنذاك، فلم نكن قد ذُقنا طعم النوم لأكثر من ثلاث ليال.

لم تكن تلك الزيارة فحسب، فأذكر زيارة أخرى للرئيس عبّود. بُلغْتُ بها وأنا في توريت لقضاء مأموريّة، وتوريت تقع على حُدودنا مع أوغندا، وقبلها كنت في كويتا التي تقع على حدودنا مع كينيا. وفي ذاك الوقت، كان خط السكة حديد إلى مدينة واو قد اكتمل، ولسوف يحضر الرئيس عبّود لافتتاحه، وعلمتُ أيضاً أنّ الزيارة ستشمل الاستوائية مركز طمبرّة، وهي في الحُدود بين الاستوائية وبحر الغزال وهي بعيدة جداً.

علمنا أيضاً أنّ سبب إصرار الرئيس عبّود لزيارتها يعود إلى ما ظللنا نسمعه من أن المنطقة تحتوي على ثروة معدنيّة كبيرة، والرئيس كان يبدو مهتماً بذلك. لم تفلح جهودنا في إقناعه، فأصرَّ على الذهاب وقضينا يومين في عناءٍ وتعَبٍ شديدين، وبعد انتهاء الزيارة أصبَتْ ببواسير جرّاء الرحلة وطولها، فرجعتُ إلى جوبا.

هروب البلجيكي من الكنفو

أتذكرُ أحداثَ الكونغو عندما حدث تمرّد فيها، جاءتنا إشارة من مفتش مدينة ياي تفيد بأن عدداً كبيراً من البلجيكين هربوا من الكنفو، ومعهم أسرهم من النساء والأطفال، وهم في طريقهم إلينا في جوبا. وكان القتال على أشدّه والموت بالآلاف. عندما وصلوا، فوجئنا بأنّ عددهم في حدود الألفين، ومعهم ٦٥٠ عربية. قُمتُ بخطة عاجلة، فرَّغنا فيها فندق جوبا، وبعضُهم اخترنا لهم استراحات، وأخلىنا بعض المدارس والثكنات.

كانت مشكلتنا في الإعاشة فطلبنا مدداً من الخرطوم، وجاءت طائرة تحمل بعض المواد العينيّة، وجاء في نفس الطائرة عدد من الطيّاحين. ولم يكن عددهم كبيراً، لذلك طلبنا منهم أن يعملوا على مدى الأربعة وعشرين ساعة. وكانت مسألة مرهقة لنا جميعاً، وحضر السفير البلجيكي وبرفقته

موظفين من السفارة لتفقد أحوال مواطنيهم الهاربين من جحيم الموت. واتفقوا على سرعة ترحيلهم، فجاءت طائرات لتقلهم إلى بلجيكا. غير أنهم تركوا السيارات في عُهدتنا. والحقيقة لم يسألوا عنها بعد ذلك، إلى أن جاءتنا تعليمات من الخرطوم بعرضها في دلالة - مزاد عام - وقد كان.

قصة حَجَّار

جاءت برقية من الرئاسة إلى المديرية بالقبض عليه وإرساله مخفوراً إلى الخرطوم. كنتُ آنذاك في مأمورية في شرق الاستوائية. وكان نائبي حكمدار اسمه سليمان، فقام بتنفيذ الأوامر، وألقى القبض على حَجَّار ووضعه في الحراسة.

على الرغم من الحرب والتمرد، وبالرغم من هشاشة الحالة الأمنية وعدم الاستقرار، إلا أنه كانت هناك تجارب استثمارية ناجحة في الجنوب، أذكرُ منها على سبيل المثال، مزارع البن والشاي والتوباكو لصاحبها جورج حَجَّار، وهو رجُلٌ من أصول شامية (سوري)، ولكنه مُنح الجنسية السودانية بالتجنس، وله مساهماتٌ كبيرة في الاستثمار، وكان يمتاز بخلق فريد ويكن محبةً شديدة للسودان والسودانيين. كما كان يتمتع بعلاقات اجتماعية واسعة، ولذلك ظلَّ صامداً ومُثابراً، رغم تقلب الأحوال واختلاف أنظمة الحكم السياسية.

كان حَجَّار - بحسب ما حكائي - قد جاء للسودان قبل الحرب العالمية الأولى، أي قبل العام ١٩١٤، وجاء مباشرة للجنوب، وبدأ مصنعته في بداية الأربعينات بتمويله الخاص.

زار جوبا أحد أقرباء اللواء حسن بشير نصر، وكان يريد الدخول في عمل تجاري مع حجار، وشاءت الظروف أن تفشل الشراكة واختلف مع حَجَّار، فأراد الرَّجُل استغلال قرابته المذكورة، وابتزاز حَجَّار، إلا أنَّ الأخير رفض الخضوع للابتزاز رفضاً باتاً. وعندما باءت محاولات الرَّجُل بالفشل، عاد للخرطوم ورماه بتهم ثقيلة، قال فيها إنه يهرب التوباكو والبن لأوغندا وكينيا، وهي اتهامات خطيرة. وطبقاً لذلك،

أرسلت الخُراطوم لنا تعليمات بالقبض على حَجَّار، ووضعته في الحراسة لحين تسفيره إلى الخُراطوم. ولسوء حظه أنني كُنْتُ في مهمَّة في أوغندا، وبينني وبينه علاقة طيِّبة ووطيدة. فما أن بُلغ بالقرار، أخذوه مباشرة للمُعْتقل بصورة مُهينة، حيث قضى عدة أيام كاد أن يفقد فيها صوابه.

عند وصولي من كمبالا، أبلغني الحكمدار بالقضية وسرد علي تلخيصاً لما حدث. فذهبتُ من المطار إلى المركز مباشرة، فوجدته مُنهاراً وفي وضع نفسي سيء للغاية. وما أن رأيته حتى تهللت أساريه. فسألته عمَّا جرى، فنفي لي تماماً أن تكون لديه أدنى فكرة، ولم يَكُن يعلم حتى بمن يقف خلف القرار. ولكن عندما أخبرني بقصة قريب اللواء حسن بشير، أدركتُ أنه بلاغ كيدي. ثمَّ غادرته بعد أن طمأنته بأن لا يهتم لهذا الأمر ووعدته بمعالجته فوراً.

كانت لحجَّار علاقة جيِّدة أيضاً مع الطاهر، والذي كان بدوره في مهمَّة في بحر الغزال. وكان قد عاد في نفس اليوم، فاتجهتُ له وأخبرته بما حدث. وقلتُ له بغضِّ النظر عن علاقتنا مع حجار. وبغضِّ النظر عن قناعاتي بأنَّ هذا الاتهام محض فرية لا أساس له من الصحَّة. فهذا الرَّجُل شخصيَّة لها وزنها الاجتماعي والاقتصادي، وعيب علينا أن نضعه في المُعتقل، ونحن نعلم أنه لا يمكن أن يفكر في الهُرُوب.

اقترحتُ على الطاهر أن نُطلق سراحه بضمانته الشخصيَّة، ونتركه يذهب لمنزله، ومن ثمَّ نحل القضية مع الخُراطوم. بعد موافقة الطاهر، ذهبتُ وأخذته معي بسيَّارتي إلى منزله. ووجدنا زوجته واسمها "سوني"، لا تقل توتراً وانزعاجاً، وأذكرُ أنه من فرحتها لم تستطع أن تتمالك نفسها من البكاء المرير، وكانت تقول بصوت متهدِّج: «كيف يحصل لنا ما حصل؟»، إذ لم تَكُن تُصدِّق!

ذهبتُ إلى المكتب، وكتبْتُ تقريراً سريعاً وأرسلته للخُراطوم، وطلبتُ منهم أن يُرسلوا لنا على جناح السُرعة، أي

معلومات أو أدلة مادية تؤكد ما زعموه وألصقوه بالرَّجُل لكي نباشر معه التحقيقات. وكما توقعنا، لم يكن لدى الخُراطوم أي شيء من الأدلة أو البراهين، وعندما طال انتظارنا، رفعت القضية برُمَّتْها إلى مولانا صالح عتيق قاضي المديرية، ولم تأخذ جهداً يُذكر منه، فانتَهت لعدم توفر الأدلة الكافية. أما حَجَّار فقد قدَّر الموقف الذي وقفته تقديرًا كبيراً، ولكن للأسف كانت تلك القضية سبباً في مُغادرته الجنوب إلى الشمال.

الخُراطوم وضعها

عندما نُقلت إلى الخُراطوم وذهبتُ للرئاسة، وجدتُ أن تغييراتٍ كثيرة قد حدثت، فقد أصاب وزارة الداخلية ما أصاب الوزارات الأخرى، من ناحية عدم الاستقرار السياسي، الذي تخلقه انفضاض وائتلاف الحُكومات أثناء فترة الحُكم الديمقراطي الثاني. بعد مغادرة كلمنت أمبورو الوزارة، حلَّ محله الأمير عبدالله عبدالرحمن نقد الله، وغادر عبَّاس فضُل وجاء بدلاً عنه محمود بُخاري، وذهب أبارو (كان نائب المدير) وجاء محله حسين حمُّو.

كذلك غادر وكيل الوزارة علي حسن عبدالله، وجاء مكانه أمير الصاوي، والذي سبق لي أن عملنا معاً. إلا أنه قد أصبح مناخ العمل رائقاً ومريحاً إلى حدٍ كبير. في واقع الأمر، كانت العلاقات الأخوية تغطي على كل شيء، وكانت روح الزمالة مشبعة بالوطنية، فكان العمل يسير بسلاسة وانضباط. توليتُ قسم الإدارة. كان الهيكل كله في الوزارة من صميم مسئولياتي، لم يكن هناك شخصٌ لأستلم منه، فقط كان هناك أحمد علي الحاج، حكمدار وترقى لكومندان، وكان يعمل معي في دارفور.

وضعتُ هيكلاً للتنظيم الإداري وافقوا عليه بالإجماع، ولحسن الحظ، الأمير نقدالله كان رجلاً كبيراً، واسع الصدر، معلوماته كثيرة جداً في مضمار العمل. لم يكن ينظر للأمور نظرة سياسية ضيقة، وكان يهتم بكل التفاصيل ويشاورنا في

كثير من الخُطوات، ويقول: «يا جماعة، إنتوا الناس الفنيين والإداريين وأنا رجل سياسة لا أعرف حاجة مُطلقاً عن العمل الفني بتاعكم ده، ولذلك أنتم الخُبراء بالنسبة لي»، كان رجلاً مرناً وقائداً فذاً.

في حقيقة الأمر، طبقاً لملاحظتي الشخصية، أن النظرة الحزبية في وزارة الداخلية تكاد تكون منعدمة، إذ يطغي عليها الجانب المهني والمُحايد. كما أنَّ نظرة القيادات في الوزارة حيال من هو موجود في سُدَّة السُلطة واحدة، رغم الاحتكاكات والمشاكل التي كانت تطرأ من حين لآخر، وتلبّد أجواء الديمقراطية الوليدة بالغيوم.

كانت علاقتنا قد تنامت مع السياسيين الذين كانوا في سُدَّة السلطة، ممّا خلق نوعاً من التعاون الحميد، لم يكن هناك ما يعكر صفو الجو والحقيقة الناس في أزمنة الديمقراطية حتى أمزجتها تتغير تبعاً لسلوكها، وبالتالي لم تكن هناك مشاكل ولا حوادث شاذة ولا جرائم تذكر.

عملنا تنظيماً لكل المديرات، ووضحنا لهم سياسية وزارة الداخلية. حتى الوضع في الجنوب كان هادئاً جداً. لكن مثلاً قضية إريتريا ألقت بظلالها على الشأن العام، وتحديداً على العلاقة بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي. وفي تقديري هي القضية الوحيدة التي ساهمت في خلخلة الديمقراطية الثانية. حدثت مقاصّة سياسية. فالسودان كان يساند بشكل عام حركة تحرير إريتريا، لكن بدا شذوً وجذب بين حزبي الأمة والاتحادي، فالأخير كان يساند حركة التحرير ويدعمها بحُكم روابط كثيرة جغرافية وسياسية وإثنية ناتجة من التداخل القبلي في شرق السودان.

من جهة أخرى، دخول أثيوبيا في معترك حرب الجنوب من خلال مجلس الكنائس العالمي، كرد فعلٍ على دعم الحكومة السودانية للحركات الإريترية، في تلك الفترة حدث تعديل

وزاري جاء السيد أحمد المهدي وزيراً للداخلية بدلاً عن السيد عبدالله عبدالرحمن نقداً لله. وهو يختلف تماماً عنه، فمثلاً السيد أحمد المهدي، كان رجلاً طيباً، ولكن صدره ضيق، لا يحتمل النقاش، دائماً ما يغلب رأيه الشخصي في أي قضية تكون مثار جدل، ولذلك كان العمل معه صعباً للغاية.

في تلك الأجواء، اتهم الاتحاديون حزب الأمة بأنهم جلبوا سلاحاً من الخارج لتنفيذ مخطط انقلاب. وبالفعل كان هناك سلاحٌ بكمية كبيرة جاء عن طريق البحر الأحمر، لكنه لم يكن لتنفيذ انقلاب كما زعم الاتحاديون، ولكنه كان دعم من جهة ما إلى الثوار الإريتريين، فتسممت الأجواء ونوقشت القضية في البرلمان، وحدثت ملائعات ومشاحنات، بالرغم من تأكيد حزب الأمة أنهم جلبوه للثوار الإريتريين، وكان الاتحاديون يردون على ذلك بقولهم إنهم لا يثقوا في الحزب ونواياه. كانت تلك السجلات في بحر العام ١٩٦٦ (السلاح كان قادماً من سوريا التي كانت تدعم حركة التحرير الإريتريّة بحكم التوجّهات العروبيّة - المحرّر).

تمّ الاتفاق على أن يقوم فريق برئاستي، ويدخل الأراضي المُحرّرة في إريتريا، ويتفقد وجود السلاح وهويّته والتحقق من مزاعم حزب الأُمّة. ووضع شرط للفريق الموفد، وهو أن يكون أمنياً ومحايداً. وشرح لنا الوزير ملائعات المشكلة. وأعطوني قائمة بالسلاح، توضح نوعه وأرقامه ودولة المنشأ، كانت المُهمّة في منتهى السريّة.

تحرّكنا الساعة الرابعة والنصف صباحاً في ذاك اليوم، على زعم أن نصل مدينة كسلا مبكراً. ولم نخبر أي مسئول، حتى كومندان البوليس. وعندما أصبحنا على مشارف كسلا، طلبنا من "عثمان صالح سبي" وبعض القادة الإريتريين المرافقين لنا، التّزول من سيارتنا حتى لا يراهم أحد معنا. على أن نلتقي في العاشرة ليلاً في مكانٍ مُعيّن، ولكن عندما ظهرنا في المساء، كُنْتُ الشخص الوحيد الذي يعرفه كل الناس في

كسلا، وذلك بحُكم عملي السابق في المدينة. فلم يَكُن ثَمَّة مفر من أن يعرف المسئولون الكبار، وأخبرتهم بطبيعة المهمة السريّة وشدّدت في التوصية بضرورة الحفاظ على طابعها. واستدعيت كومندان البوليس ونائب المدير علي عبدالله.

بالفعل جاءنا "عُثمان سبّي" ورفاقه في التوقيت المُحدّد، وكان معهم محمّد صالح (كان لديه مقهى يرتاده الإريتريون، وكان يتعاون معنا في التعرّف على المُهرّبين، حيث كانت مشكلة التهريب عبر الحدود تشكّل همّاً كبيراً آنذاك). شرحتُ لكومندان البوليس ونائب المدير، طبيعة المُهمّة وخطتنا التي ستعتمد على غُصُر المُفاجأة، وذلك بمُداهمة معسكرات اللاجئين الإريتريين، ولكن عُثمان سبّي ومحمّد صالح، قالوا لنا يجب أن نبقى يومين حتى يؤمّنوا الطريق نحو المعسكرات التي يوجد فيها السلاح.

ظللنا لمُدّة يومين في الاستراحة، لا نبارحها حتى لا يرانا أحد. وجاءوا بعد يومين وطلبوا أن نتحرّك.. وصلنا الخُدود الساعة السابعة ونصف مساءً، وتحركنا بعربتين وكنا مسلحين. وحرصنا على إتباع كل الخطوات التأمينية، وسرنا بحذر وسط الجبال والمُرتفعات. كنا قد ضللنا الطريق، إلى أن أنقذنا مقاتلون إريتريون، فقالوا لنا إننا كنا قاب قوسين أو أدنى من الوقوع في كمين نصبته القوات الإثيوبية، وقفلنا راجعين إلى أن وجدنا الطريق الصحيح.

دخلنا في أحد المعسكرات الإريتريّة، وكانت الساعة حوالي الثالثة صباحاً، ومكثنا حتى الساعة الخامسة مساءً، وكنا خلالها نبحث عن ضالّتنا. فوجدنا أرقاماً كثيرة من الأسلحة مُطابقة للقائمة التي معنا. ولم يَكُن ثَمَّة شيء يمكن أن نعمله سوى العودة للاستراحة، ونمنا نوماً عميقاً. في حين أنّ الرئاسة في كسلا، لم تَكُن تعرف إننا عُدنا. أثناء وجودنا في كسلا، وردتنا أخبار تؤكد أن القوات الإثيوبية ضربت أحد المعسكرات الإريترية، والمُفارقة أنه نفس المعسكر الذي تفقدناه.

وفي اليوم التالي لمغادرتنا، تصيّدنا الأخبار، فعلمنا أن وزير الداخلية السيد أحمد المهدي، أخطأ خطأ كبيراً، ذلك أنه صرّح لصحيفة بقوله: «إن المشكلة بين قطبي الائتلاف اتحلّت، والأزمة في البرلمان انتهت، لأنّ وزارة الداخلية أرسلت فريقاً لتفقد تلك الأسلحة». وبالطبع ليس معروفاً لدينا ما إذا كان القصف الأثيوبي تمّ بناء على ما قاله الوزير، أم لديهم معلومة مسبقة، أم أنّ الأمر كله محض صدفة. لكن الذي نعلمه أننا لو تأخرنا يوماً واحداً كان يمكن أن نكون ضمن ضحايا ذاك المعسكر.

عندما عدنا إلى الخرطوم، قابلنا وزير الداخلية السيد أحمد المهدي، وأطلعناه على نتائج الزيارة ومطابقة السلاح للأرقام التي كانت بحوزتنا في القائمة، كما شرحنا له كل شيء تعلق بطبيعة المهمة. كانت أسارير السيد أحمد المهدي قد بدأت في الانفراج، ويبدو أنه أزاح همّاً كبيراً كان جاثماً على صدره. اقتنصت تلك الفرصة، وأفضيتُ له بمكنون صدري في التصريحات التي أدلى بها للصحيفة، من حيث إنها لم تكن مُوفقة، وقلت له: «سعادتك تصرّحك للصحف كان حيودنا في ستين داهية». فقال لي: «متأسف جداً، كانت غلطة، لكن الحمد لله جاءت سليمة». والحقيقة أنها لم تكن سليمة، لأن هناك ضحايا بالفعل.

ثمّ أعلمنا الوزير أن الأزمة في البرلمان انتهت بعد عرض تقريرنا. لكن ثمة أزمة أخرى بطلها السيد أحمد المهدي أيضاً، وذلك بعد دخول البوليس في إضراب كان من المقروض أن يكون في كلّ أنحاء السودان. لكنه أصبح محصوراً في العاصمة وقليل من المُدن، وإن كانت العاصمة هي الأخطر. وكان الإضراب متعلقاً بأوضاعهم المهنية وكذا مرتباتهم.

عندما تازمت الأمور، كان هناك اجتماعٌ قيادي ضم محمود بخاري وأمير الصاوي وشخصي مع الوزير، الذي احتدّ، وقال لنا: «خلوهم مُضربين، وأنا أجهز ليكم ألفين من

شباب حزب الأمة، لكي يسدوا الثغرات ويستلموا بدلاً من البوليس المضربين»، فاعترضنا وقلنا له سيادتكم البلد كده سوف تدخل في حرب أهلية. واستمر الاجتماع حتى الساعة العاشرة مساءً، فقلنا للوزير أدينا فرصة نتشاور.

خرجنا واجتمعنا لوجدنا واتفقنا على أن نضع استقالاتنا كلنا أمام الوزير، لأنه لا يمكن تحمل ذلك الوضع وحلول الوزير الكارثية. طبقنا ما عزمنا عليه، فوضعنا استقالاتنا الجماعية أمامه، وقلنا له نحن لا نستطيع تحمل المسؤولية طالما نحن مسئولين من أمن البلاد.

اتصل السيد أحمد المهدي بالسيد الصادق المهدي هاتفياً، وطلب منه الحضور على وجه السرعة، وجاء بدوره تلبية للدعوة، وقلنا له إننا اختلفنا في تقدير اتنا مع السيد أحمد المهدي، في معالجة أمر الإضراب، فقاطعني السيد أحمد، وقال له: «الجماعة ديل قَدِّمُوا استقالات جماعية»، فقال السيد الصادق وعلامات الانزعاج ارتسمت على وجهه: «كيف؟». فشرح السيد أحمد الوضع في العاصمة والأقاليم ووجهتي النظر، أي هو ونحن.. فقال له السيد الصادق: «لا أنا ولا أنت نعرف الأمن، هؤلاء الأخوة خبراء البلاد في الأمن، وهم المسئولون عن الأمن»، ثم التفت نحونا، وقال: «يا جماعة، اعتبروا الموضوع ده منتهي»، ووضح أنه انحاز لوجهة نظرنا.

بعد ذلك، انحصر هَمَّنا في ضرورة وقف خبر الإضراب من أن يصل للصحف. كان السيد أحمد المهدي قد أبدى ضيقاً وتبرُّماً، وقال: «نوقف أي صحيفة تنشر الخبر». فقلنا بالطبع هذا حل غير معقول، ومردوده سلبي، وسيكون وبالاً على الحكم. وقلنا له: كيف نمنع الصحف من النشر والساعة أصبحت منتصف الليل تماماً؟! واقترح بعضنا أن نتصل بالصحف بشكل ودي ونطلب عدم النشر، أو تخفيف حدة الخبر. فقام أمير الصاوي واتصل بالسيد إسماعيل العتباتي وبشير محمد سعيد، وطلب منهما معالجة الأمر لحساسية

الظروف التي تمرُّ بها البلاد، وفعلنا نحن نفس الشيء مع رؤساء تحرير آخرين، كلٌّ بمعرفته، وقد وافق أغلبهم، والذي لم يتمكّن من منع النشر صدر بمساحة بيضاء في الصحيفة.

في اليوم التالي، أحصينا الذين أضربوا على العمل ووجدناهم نحو ١٥٠ من جُملة ألفين، هم القوة المتواجدة في الخرطوم من كوادِر الشرطة. ووجدنا في عطبرة نحو ١٥ شخص، ومدني ١٥ كذلك، فمرّت الأزمة بسلام، ولكن تمّ فصل الذين أضربوا عن العمل.

علاقات السياسيين

السيد الصّادق المهدي رجلٌ دمث الخلق، وكثيراً ما جالسته في رحلاته، خاصة في الأوقات المتأخرة بعد أن يكون قد قضى كل مهام رحلته الرسمية والمقابلات الشخصية، كنتُ أبدي له آراء صريحة في قضايا كثيرة ويتقبلها مني بصدر رحب. وكثيراً ما كان يطلب مني أن أدوّن الرأي الذي قلته في مذكرة، ويقول لي: «الكتابة أفضل، حتى لا ننسى». أذكرُ ذلك لأدلل على أنه كان يهتم جداً بآراء الناس، ويمتاز بإصغاء السّمع لمحدثه، وذلك ما قرّبني منه كثيراً. والحقيقة، كنتُ أحاول أن أتعامل دائماً مع طرفي الائتلاف الحاكم، بقدرٍ سواء، حتى لا أفقد مهنيّتي التي اعتزُّ بها كثيراً وأخلصُ لها، ولا أخلطها بالأمور السياسية.

السيد الصّادق المهدي رجلٌ نشيط، وعنده طاقة رهيبة جداً في العمل. ذات مرّة قرّر أن يسافر في جولة خارجية تشمل بعض الدّول المُجاورة. وفي العادة، كان دائماً يذهب وفي معيّته طاقم من الحكومات المحليّة ووزارة الداخليّة، ومن الأخيرة يُفترض أن يذهب مدير عام الشرطة، لكن صدر قرار باختياري، وكان بحق مفاجأة لي ولمن حولي من الزملاء، وشعرتُ بالخرج مع زملائي، لكنها التعليمات التي لا بُدّ من أن تنفذ. فذهبتُ في معيّة السيد رئيس الوزراء، وأصبح ذلك شبه تقليد في معظم رحلاته الخارجية.

كذلك رافقته في زيارة الأقاليم الثلاثة في الجنوب، إذ توجد أعداداً كبيرة من الشماليين، ومعظمهم يعمل في التجارة.

كانت الحكومة تريد التركيز في تنمية ولايتي بحر الغزال وأعالي النيل، لكنني شخصياً كنتُ أفضلُ العكس. وأنا بدوري، رغم رداءة الطقس، زُرْتُ معظم المراكز، بدءاً بأعالي النيل. ونسبة لعملي السابق في كُلِّ مناطق الجنوب، كان مما يسعدني أن كثيراً من المُواطنين يتسابقون في تقديم الخدمات لنا، فما إن نصل لمنطقة معيّنة، حتى يتوافد علينا الذين يعرفوننا للتبرُّع بالمعلومات.

من الرحلات التي لا أنساها برفقة السيد الصَّادق المهدي، كانت إلى بحر الغزال. استقلينا القطار من واو إلى أويل. ومن المواقف المحرجة، عندما وصلنا أويل، عقدنا لقاءً شعبياً طويلاً، من الصباح حتى المساء. وتبارى الأهالي بكرم الضيافة. وفي وقتٍ متأخر من الليل، شعر كل أعضاء الوفد بالآم في البطن، وإسهالات، بما في ذلك رئيس الوزراء. وكان واضحاً حدوث تسمُّم في الأكل، فتمَّت إسعافات جماعيَّة للمُصابين وعولج الأمر طيباً، لكن اضطرَّ القطار أن يتحرَّك الساعة الثانية عشر ظهراً، بدلاً عن الساعة السادسة صباحاً.

الشريف حسين الهندي

يحضُرُني هنا أن أتذكر شخصيَّة فذة، وهو الشريف حسين الهندي. والمُفارقة، أنني التقيتُه في القاهرة من قبل أن يُصبح شخصيَّة ذات شأن. بالرغم من أنه خريج كليَّة فيكتوريا، إلا أنه بدأ كتاجر مواشي. لم يكن سياسياً آنذاك، وكان يسكن فندق قصر النيل. وهو ذات الفندق الذي اعتدْتُ السَّكن فيه أيضاً كلما زُرْتُ القاهرة. كان ذلك في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي. تقابلنا ذات مرَّة في بهو الفندق، وكان معه الفنان حسن عطية، إذ كانا صديقين، ولعلَّ الأخير جاء بغرض إجراء تسجيلاتٍ فنية، وهي المُهمَّة التي يتوافد الفنانون لها ويحضروا للقاهرة من وقتٍ لآخر لأجلها.

كانت تلك أوَّل معرفتي بالاثنين معاً، وتوطدت علاقتنا مع بعض وأصبحنا أصدقاء. بالنسبة لحسن عطية، كما ذكرت

من قبل، كان بيننا أصدقاء مُشتركين، وأيضاً مع الشريف التقينا كثيراً حتى بعد أن أصبح الشريف حسين رقماً كبيراً في الحزب الوطني الاتحادي. كان ما يلفت النظر في أسلوب حياة الشريف تلك الطريقة البوهيمية في كلِّ شيء.. ملبسه، مشربه، مأكله.. كان يحب البساطة ويشغل بقضايا الفكر والسياسة أكثر من أي اهتمام آخر.. عندما كنا نقضي الأمسيات في منزل حسن عطية، كان يحضر إلينا دائماً بعربة أجرة "تاكسي"، وبعد أن ينفِضَ سامرنا، كان يطلب مني أن أوصله للوزارة في ذاك الوقت، وغالباً ما تكون الساعة في حدود الثالثة صباحاً.. لقد كان يعمل كثيراً..

حكا لي المصباح مكي، وكان وكيل وزارة المالية، قال لي: «أحياناً تتراكم الملفات لعدة أيام بسبب سفر الشريف، أو أي أسباب أخرى، وعندما يأتي إلى المكتب، يُغلقه عليه ولا يغادره حتى يأتي عليها كلها». وقال لي، إنَّ طريقته كانت عجيبة، فعندما يغادر الوزارة لا يقول إلى أين هو ذاهب.. كانت لديه عدَّة أماكن يذهب إليها، حتى لا يعرف أحد مكان وجوده. وكان يُرهق معاونوه، سواء في الوزارة أو الحزب بالبحث عنه عندما تكون هناك أشياء ضرورية تستدعي ذلك. كلُّ أصدقائه كانوا يعلمون أن حياته قلقة، فهو ليست لديه أسرة بمعنى زوجة وأطفال ومنزل مُستقر، وحتى ملابسه الشخصية، فأحياناً كثيرة تجده يرتدي ملابس من المكان الموجود فيه. كانت حياته غريبة في أطوارها. على عكس المحبوب، الذي كان مُرتباً ومُهنّداً ومُنظماً جداً.. وكذا صديقنا حسن عطية.

الهادي والصادق

من المشاكل التي انعكست على الحُكم والسُّلطة، هي المشكلة التي شَبَّتْ نيرانها بين السيدين الصادق المهدي وعمّه الهادي المهدي، وثالثهما عمّه الآخر أحمد المهدي، الذي دخل في الخط أيضاً. كان الاختلاف أسرياً حول من يكون رئيس حزب الأمة، ومن يكون إمام الطائفة، كان كلُّ منهم يرى أنه الأحق بالحسينيين معاً، أي إمامة الطائفة ورئاسة حزب الأمة.

المُفارقة، أنَّ الصَّادق كان ينادي بضرورة فصل الإمامة من رئاسة الحزب، وانتهى به المطاف الآن لأن يعود بالخلاف لسيرته الأولى، وهو دمج الإمامة والرئاسة معاً، وتلك من تناقضات السيد الصَّادق التي لن تجد لها تفسيراً.

انشقَّ البيت المهدي يومذاك. وعلى الرغم من أنَّ الخلاف هو خلافتُ أسري في مظهره وجوهره، إلا أنه انعكس على الائتلاف مع الحزب الآخر، الوطني الاتحادي، وانعكس على مسيرة السُّلطة والحُكم بصورة عامَّة. كانت الائتلافات تلتئم وتنفض، وفي مرَّة عاشت البلاد أكثر من عشر أيام دون تشكيل حكومة، لدرجة أصبحت فيها إضرابات النقابات والهيئات لهواً. ثمَّ دخلت مسألة طرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان في العام ١٩٦٥، وهي القضية التي تفاعلت وأدَّت إلى تداعياتٍ لاحقاً، أهمُّها انقلاب مايو في العام ١٩٦٩.. أسوأ ما في تلك المشاكل، ضياع هيبة الحُكم، وذلك ما يورثنا من أمرنا عسراً في النواحي الأمنيَّة في البلاد.

في تلك الأجواء، جاءني ذات يوم حوالي الساعة الثانية صباحاً، اثنين من ضُبَّاط الجيش، الذين يعرفونني وأعرفهم، ولكن ليست بيننا علاقة شخصيَّة، وقالوا لي: «هل لديك مُصحف؟».. قلت: «نعم».. قالوا: «نريدُ أن نُطلعك على سر، ولكن في البداية لا بُدَّ من أن تُقسم بأن يظلَّ ما نقوله لك سراً بيننا».. فوافقت.. فقالوا لي: «إنت عارف الحاصل في البلد»، وسردوا الأحوال التي أعرفها جيداً، وقالوا: «نريد تغيير الأوضاع، ولكن نريد أن نضمن قُوات الشُرطة معنا من خلالك»..

الحقيقة انزعجتُ، ولكني أجبتهم بهدوء، وقلتُ لهم: «أنا أختلف معكم من حيث المبدأ، ونفس القسم الذي أقسمته الآن، أقسمته من قبل لحماية النظام الديمقراطي. ومن ناحية أخرى، تعلمون أنَّ البلد يادوب خرجت من محنة حُكم عسكري، فلماذا نعود بها لنظام عسكري لن يحل قضية؟».. وقلتُ لهم:

«لعلمكم، الناس لن تقبل ذلك، الشارع لن يتجاوب مع أي انقلاب».. قالوا لي: «هل أنت عاجبك الحاصل ده؟».. قلت لهم: «بالطبع لا يعجبني، ولكن ما تطرحونه أيضاً لا يعجبني، وما ممكن العلاج يكون حُكم انقلابي عسكري، هذه القضايا علاجها يكون بمزيد من الديمقراطية، تتعالج بالحوار الداخلي بطريقة سلمية، ولندع الأحزاب تتخاصم وتتصالح في إطار الديمقراطية التي ارتضيناها. يكفي ما حدث في الماضي.. عموماً، أنا لن أقبل هذا الكلام وأنصح بالآلا يحدث».

ثم سألتهم: «هل إنتو شرعتوا فعلاً؟».. قالوا: «لا، لسه ولكن المسألة محصورة، ووجدنا قبول من البعض».. قلت لهم ختاماً: «أنا أؤكد عدم موافقتي، ولكن سألتزم بالقسم الذي أقسمته أمامكم بالآلا أفشي سرّكم، ولكن أتمنى أن تعودوا إلى رُشدكم وتنسوا هذا الموضوع، وبالتالي أنا سوف أنسي أنكم عرضتم علي ذلك».. وهو ما قد كان.

رحيل علي الميرغني

أذكرُ ذات مرّة جاءني اتصالٌ تلفوني من استقبال الوزارة، وأفاد بأنّ هناك شخصاً يريد مقابلتي، فسمحتُ له لأنني أميلُ أصلاً إلى مُقابلة الناس. جاء الشخص المعني وعرّفني بنفسه، وقال إنه أحد خلفاء الطائفة الختمية، وجاءني برسالة شفهيّة من السيد أحمد الميرغني، ويطلب مني الحُضور لمُقابلته في منزله الساعة الخامسة مساءً.

في الساعة المُحدّدة، ذهبتُ له في منزله بمدينة الخرطوم بحري، ووجدتُ معه شقيقه السيد محمّد عثمان الميرغني، وهو أصغر سنّاً منه. فقال لي: «لدينا توصية من السيد الوالد، للاتصال بك، وكذلك توصية أخرى من السيد الحسن الميرغني في كسلا، ونحن هنا للتعرفُ عليك أكثر، ونشكركُ على الخدمات التي تُقدّمها لأفراد الطائفة» (كانت تلك الخدمات عبارة عن تأشيرات الخروج، أو استخراج جوازات السفر

وأشياء من هذا القبيل). كانت تلك المُقابلة مدخلاً لعلاقة بيني والسيد أحمد الميرغني، واستمرّت لسنين، دون أن يعكر صفوها شيء.

توفي السيّد علي الميرغني في العام ١٩٦٨، فقمنا بعمل احتياطات أمنية كبيرة قبيل تشييع الجنازة، فلم نعتمد على عددنا فقط، بل أرسلنا إلى مدينة ود مدني لاستقدام قوّة إضافية، كانت نحو ٢٠٠ جندي، لتعزيز بها السيطرة الأمنية. وطلبنا كذلك من قيادة الجيش أن تكون في حالة استعداد قصوى. ثمّ تمّ تكليفي وزميل آخر للذهاب إلى سرايا القصر الجمهوري، مُنتدبين من قبل الشرطة، وذلك لمتابعة تحضيرات الجنازة.

اتفقنا أن نتحرّك الجنازة في الساعة الرابعة بعد الظهر، وحدّدنا لها خط سير مُعيّن، بحيث تعبّر فيه كُبري أمدرمان، ومن ثمّ إلى مدينة بحري. كان التشييع رهيباً ومهيّباً.. جاءت وفودٌ من معظم أقاليم السودان.. الجزيرة، كسلا، بورتسودان، الأبيض ومُدن الشماليّة.. اضطررنا لإغلاق الشوارع ومنع العربات، لكي يستغلها الراجلون وحدهم. ومع كثرة الحشد، فقدنا السيطرة على الوضع، ووصلنا الخرطوم بحري نحو الساعة السابعة مساءً. وحتى بعد قبر الجُثمان، استمرّت الأوضاع متوترة لنحو عشرة أيام، لم نرفع خلالها درجة الاستعداد.

مؤتمر القمة العربي

أيضاً من المناسبات التاريخية التي واجهت فيها الشرطة امتحاناً صعباً نظراً لخبرتنا التي لم تتعد الإطار الداخلي. كان ذلك في مؤتمر القمة العربي التاريخي والاستثنائي الذي عقد في الخرطوم في العام ١٩٦٧. اجتمعنا طويلاً مع وفود مقدمة جاءت من كل الدول العربية المشاركة للتأكد من الإجراءات الأمنية. وبالطبع تطلب الأمر أن نستعين بكوادر شرطية إضافية من كل الأقاليم. كانت الترتيبات مضنية بحق، وقفنا على كل صغيرة وكبيرة في التفاصيل حتى ننجز القمة بصورة تليق

بالسودان الذي يستضيفها للمرة الأولى، بل كانت هي المرة الأولى لعقد مؤتمر بذاك الحجم.

كان توافد الرؤساء والملوك العرب متسارعاً بشكلٍ مُربك. أذكرُ أنَّ أوَّل طائرة وصلت كانت طائرة الملك الحسين بن طلال ملك الأردن. وقبل أن تهبط طائرته تماماً، ظهرت الطائرة التي كانت تُقلُّ الملك فيصل بن عبدالعزيز، وعقبه مباشرة ظهرت طائرة الرئيس جمال عبدالناصر، وكان الرئيس إسماعيل الأزهرى قد استبقى نفسه في المطار لاستقبال الضيوف العرب.. كانت الجماهير تقف مصطفة على جانبي الطرق طيلة تلك المراسيم، وبعضُهم استطاع اختراق حواجز المطار. وعندما علموا بوصول طائرة الرئيس عبدالناصر، تدافعوا كالنمل، وكاد أن ينفرد منا عقدُ الإجراءات الأمنية.

كانت لحظات عصيبة بالنسبة لنا، بل بالنسبة لي شخصياً، لأنني كُنْتُ المُكلف بحراسة الرئيس عبدالناصر. كان منظر زحف سيارات الوفد بطيء للغاية، مما كان يضاعف من وتائر قلقنا، وحاولنا بشتى السُّبل تسريع سيارات الوفد، ولكننا فشلنا نظراً لاكتظاظ الطريق بالجماهير التي كانت تهتف بحياة عبدالناصر. والذي بدا وجهه مشرقاً بابتسامة عريضة لم تفارق فمه منذ لحظة هبوطه من الطائرة وحتى وصول الوفد لمقر إقامته.

عندما بدأت اجتماعات القمة، كنا نعلمُ أنَّ المشكلة التي بين مصر والسعودية، أو تحديداً بين الرئيس عبدالناصر والملك فيصل بن عبدالعزيز قد استحوذت على اهتمام المؤتمرين والمُراقبين والإعلاميين، وتلقائياً حازت على اهتمامنا، ولكن ليس من ناحية سياسية، وإنما من ناحية أمنية. حيث كان يتوجب علينا التحرك بين عدَّة أماكن. المعروف أنَّ السودان من خلال السيد محمد أحمد محبوب رئيس الوزراء لعب دوراً توفيقياً كبيراً، إلى أن تكللت تلك الجهود بالنجاح في منزله الكائن في حي نمرة اثنين. وحضر السيد إسماعيل الأزهرى المُصالحة

التي تمت بين الطرفين. وكان ذلك حدثاً تاريخياً، ككل المؤتمرات بالنجاح، وعزز المكانة التي كان يمتاز بها السودان آنذاك.

على المستوى الشخصي، كانت مسئوليتي في توفير الحماية والأمن للرئيس عبدالناصر، قد منحتني فرصة أن أكون قريباً منه في أحيان كثيرة. أذكرُ منها عندما كان متجهاً نحو قاعة الجلسات في فندق السودان، ومعه الملك حسين، فسمعتُه يتحدثُ معه بصورة أقرب للهمس، ويناديه باسمه مجرداً، وبابتسامة عريضة، وقال له: «اسمع يا حسين، اليهود أولاد الكلب دول لو أدوك شبر من الأرض خُذه، وطالب بغيره، ما ترفُضُني حاجة». يبدو أن الكلام كان مواصلة لما جرى في الجلسة قبل فضتها.

هكذا مضت أيام المؤتمر الثلاثة، وغمرتنا السعادة عندما أشاد الجميع، مسئولين وضيوف، بنجاح الإجراءات الأمنية التي مرّت بسلام ولم يعكر صفوها شيئاً.

معهد الموسيقى

في فترة الحُكم الديمقراطي الثاني، إضافة لما ذكرتُ عن صفات عبدالماجد أبوحسبو، فقد كان يمتاز بحسّ فني عالي، وحاسة موسيقية هائلة، ولعلّ الناس لا يعرفون جمال صوته. وفي تقديري، أن أجمل زمن مرّ على الإذاعة والتلفزيون والفن عموماً، كان في فترة "أبوحسبو". بل حتى من النواحي المادية، تحسّنت أوضاع الفنانين والعازفين، الشيء الذي كان له مردودٌ إيجابي على الإنتاج الفني بصورة عامّة والغناء بصورة خاصة.

قرّر الوزير عبدالماجد أبوحسبو قيام معهد الموسيقى، وأسرّ لي بذلك، فقلتُ له: «أوصيك بالماحي إسماعيل، فهو خير من يُستشار في هذا الأمر» (كانت تلك هي المرّة الثانية التي أرشحه فيها، أمّا الأولى فقد رشحته للواء طلعت فريد حينما كان وزيراً للاستعلامات)، وبالفعل، تمّ اختيار الماحي إسماعيل ليكون رئيساً للمعهد الجديد. وكُلف بوضع أسس عمله وكيفية تشغيل أنشطته، وكُلّ ما يختص بإدارته. وفي واقع

الأمر، يعد الماحي من أكفأ الموسيقيين السودانيين، وكان يعمل موظفاً في وزارة الإعلام. ولذلك تمّ الاتفاق على انتداب خبير من مصر، الدكتور يوسف شوقي، وهو موسيقارٌ عالمي وعلى قدر كبير من الكفاءة والمقدرة الفنيّة، وطلب منه المساهمة في تأسيس المعهد. مضت كل الترتيبات بسلاسة، واتفق على أن يفتتح المعهد في العام ١٩٦٧.

بعد افتتاح المعهد، حدث أن زار الرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو السودان، وأقيمت له حفلة تشريفية على المسرح القومي، وبعد انتهاء الزيارة كان من ضمن الأشياء التي أهداها للسودان، خبير أصوات اسمه "ماسترلي"، على أساس أن يعمل على تحسين أداء الفنانين السودانيين صوتياً، والمساهمة في ترقية الغناء وفقاً لطبقات الصوت، وكانت مساهماته قد ساعدت كثيراً في هذا الصدد.

من الأشياء الطريفة، كانت هناك فنانة مختلطة، مصرية سودانية، اسمها "دريّة مدني"، عملت محاولات كثيرة من أجل إجازة صوتها وأدائها وفشلت. جاءتنا مرّة ثانية وقد رفضناها في المرّة الأولى، وحاولت الاتصال بي كثيراً بلا جدوى. إلى أن اتصل بي الفنان حسن عطية، وكانت قد لجأت له بعد أن عرفت أنه صديقي، ومع ذلك لم يستطع حسن التأثير عليّ، ولكن أرضيتها بقولي لها: «سوف أمنحك تصريح لـ "ماسترلي" اليوغسلافي من أجل التدريب وتحسين صوتك»، فقضت معه نحو ستة أشهر، وبالرغم من أن صوتها لا بأس به، لكن عندها مشكلة في الطبقات، إلى أن نجح "ماسترلي" أخيراً من وضعها في الطبقة المناسبة، وبعدها جاءت واختبرناها في لجنة النُصُوص، ونجحت، لكنها مع ذلك اختفت سريعاً ولم تصمُد في الساحة الفنيّة طويلاً.

أذكر ذات يوم، وبينما كنا نتجاذب أطراف الحديث في منزل الفنان حسن عطية، كما اعتدنا، طرح أحد الحُضُور من الأصدقاء فكرة زيارة سيدة الغناء العربي السيدة "أم كلثوم"..

ولمّا كان الحُضُور سياسياً وفنياً كما أسلفت، توسّعنا في نقاش الفكرة، ورأى فيها السياسيون أنها فرصة يمكن للسودان أن يساهم من خلالها في تضييد جراح النكسة العربيّة، بحيث يكون مردود الزيارة لعملٍ يصبُّ في ذلك الهدف. صار الحماس طاغياً للفكرة، ووجدت ترحيباً وتشجيعاً من وزير الثقافة والإعلام عبدالماجد أبو حسيبو لإنجازها. وبعد أيام قلائل، بشرنا بقبول السيدة "أم كلثوم" الدعوة.

كانت زيارة تاريخيّة، وكان دوري مزدوجاً بين المهنة والفن، فأوليتُ اهتمامي للجانب المهني، ووفرنا لها حراسة أمنية مثلما كنا نفعل للشخصيات الرسميّة. رغم قناعاتي، بل القناعة السائدة آنذاك، أنّ الأحوال العامّة في ذاك الوقت ليس فيها ما يقلق من الناحية الأمنيّة، فالناس كانوا بسطاء، وهُمومهم محدودة، لم يكن هناك تطرّف مثلما هو الحال الآن، وبالتالي كنا نعلم أنّ غاية همّ الناس الاستمتاع بتلك الزيارة.

كانت الحفلات ناجحة، بالرغم من تخوّفنا من تكاليف ترحيلها بمُصاحبة فرقة كبيرة، الأمر الذي يتطلب مالاً كثيراً. ومن المُفارقات المؤلمة أنه عندما حدث انقلاب نميري في العام ١٩٦٩، كانت هذه الزيارة ضمن الاتهامات التي وُجّهت للوزير "أبو حسيبو"، بدعوى تبديد موارد الدولة!

زيارة إلى الصومال

كان بيني وبين السفير الصومالي في الخرطوم، عبدالرحمن أحمد، علاقة صداقة، وتوطدت على المستوى الأسري. حدث أن قدّم السفير عبدالرحمن دعوة لشرطة السودان للقيام بزيارة الشرطة الصوماليّة، وتمّ اختياري أنا وبكري عبيد، ونحن أصلاً دفعة واحدة. استقبلونا استقبالاً حافلاً، وهُم بطبعهم يحبون السودانيين حباً لدرجة المُبالغة، كما لمسنا. وينظرون للسودان كبلدٍ مُميّز تماماً. وفي واقع الأمر، إنّ ما يلفت انتباه الزائر، وجه الشبه الكبير، ليس على مستوى الشكل

الذي يصعب على الواحد التفريق فيه بين الصومالي والسوداني، ولكن على مستوى كثير من العادات والتقاليد.

كان مدير البوليس الجنرال أتير رجلاً مُهاباً وحاد القسّمات، وشأنه شأن معظم الصوماليين، كان له صوتاً جهورياً، تخرُجُ الكلمات من فمه كأنها رُصاص. شَرَفنا في بداية زيارتنا بحفلٍ في منزله، دعا له كبار قادة الشرطة، وبعض ضبّاط الجيش، وللمُفارقة كان بينهم "سياد برّي"، الذي أصبح رئيساً فيما بعد بانقلابٍ عسكري في العام ١٩٦٩، وكنا قد تعرّفنا عليه في تلك الدّعوة. ثم أحيوا لنا حفلة غنائية في مسرح خاص اسمه "مسرح أحمد ناجي"، وهو فنانٌ صومالي يتمتّع بشعبية كبيرة، واستقبلونا بالتصفيق والأهازيج التي أُجلت تواضعنا.

في ذاك الحفل، تحدث الفنان "ناجي" عن السودان، وسرد وقائع زيارة فنيّة قاموا بها للسودان، وكان يتحدّث بعواطف حيّاشة، فيها الكثير من الإعجاب بالشعب السوداني. ثم غنى لنا نشيد الفنان محمّد وردي الشهير "أصبح الصّبحُ" واهتزت الصّالة وكُلٌّ من بداخلها يُردّدون اللحن وراء الفنان "ناجي". كان بحق استقبالاً كرنفالياً رائعاً.

بعد ذلك كان برنامج الزيارة مكثفاً، طفنا خلاله على معالم كثيرة في العاصمة مقديشو، أكثرها لفتاً للنظر في مسألة تشابه العادات والتقاليد، شهدنا زفة يحمل فيها الناس رايات وطبّول ونوبة مثلما يحدث في السودان في زفات المولد النبوي. ثمّ ذهبنا إلى هارجيسا في شمال الصومال، وكانت بمثابة العاصمة الثانية للبلاد (تعتبر حالياً هي عاصمة جُمهورية أرض الصومال التي أعلنت استقلالها بدولة منفصلة منذ ما يناهز الثلاثة عقود زمنيّة، ولم يعترف بها أحد من المجتمع الدولي - المحرّر)، وهارجيسا هي بلد السفير عبدالرحمن أحمد، والذي كان أوّل رئيس للجزء الشمالي فُبيل انضمامه للجنوب في العام ١٩٦١.

يبدو أنَّ العلاقات الحميمة مصمَّمة على متابعتي حتى وأنا خارج السُّودان، فمن الصُّدف الجميلة، غمرتني السعادة عندما التقيتُ فجأة صديقٌ بريطاني الجنسية اسمه "غُردون سميث"، وكان زميل في كليَّة غُردون (الجدير بالذكر أن النصف الشمالي من الصومال كان مستعمراً من قبل بريطانيا - المحرَّر).. اجتررنا الذكريات المُختزنة، وتلاحقت الصُّدف، حيث عاد لاحقاً إلى السُّودان وعُيِّن مُلحقاً ثقافياً في السفارة البريطانية بالخرطوم.

قضينا وقتاً طيباً في هارجيسا، ونظموا لنا رحلة إلى بلدة زميلنا "محمَّد هلع"، ذاك الذي قضى معنا سنوات في كليَّة الشرطة في الخرطوم، كما سبق وذكرت. فوجئ "هلع"، الذي كان يعانقنا بدموع غزيرة، بل رأينا حتى أهله، الذين لا نعرفهم ولا يعرفوننا يذرفون دموعاً. وتجلى الكرم الصومالي بصورة برّت كرمنا السُّوداني الذي نتباهى به.

عُدنا إلى مقديشو، وبعد قضاء نحو ١٦ يوماً في أنحاء الصومال، قرَّرنا العودة، وكان يفترض أن تكون عن طريق عدن، الذي حلمنا فيها بتسوُّق ما نحتاجه، ولكن فوجئنا بطقس حار جداً، لا يطيق المرء فيه حتى الملابس التي يرتديها، ولم يكن غريباً بالنسبة لنا أن نرى اليمنيين يسировن في الشوارع شبه عُراة. ونظراً لحرارة الجو تلك، قرَّرنا عدم البقاء في اليمن ومغادرتها. استقللنا طائرة صغيرة اتجهت بنا إلى أسمرا أولاً، ثمَّ أديس أبابا ثانياً، فظهرت لنا المُفارقة في الطقس الخُرافي للمدينتين.. أسمرا وأديس أبابا، مقارنة بصنعاء اليمن، فاستمتعنا ببقية الرحلة قبل أن نتوجَّه للخرطوم.

جون وايت

أذكر أنَّ مستر جون وايت، الذي سبق وزارنا في مدينة جوبا بصُحبة أسرته، وبلغتُ من الرئاسة في الخرطوم بضرورة الاهتمام به، وقد فعلتُ من باب الواجب، لا أرجو جزاءً ولا شكوراً. عندما نُقلت للوزارة في الخرطوم، لم أتذكره، وفي واقع

الأمر كانت علاقاتنا مع السفارات كلها جيّدة، ليست السفارة البريطانية، أو السفارة الأمريكية وحدهما، ولا يُشكل الأمر أدنى حساسيّة بالنسبة لنا.

اتصل بي جون وايت ذات يوم، وطلب أن نلتقي في منزله ونشرب معاً كوباً من القهوة. فشكرته ووافقت، فاتفقنا على موعد في اليوم التالي. وقبل ذهابي له، كُنْتُ قد أطلعتُ على معلوماته الشخصيّة من الملفات السريّة لوزارة الداخليّة، والتي أشارت لي على أنه المُلحق الثقافي في السفارة، ولكن نحن بحسبنا الأمني، كنا نعلم أنه مسئول وكالة المخابرات الأمريكيّة السي آي إيه.. على كل، عندما زُرته في منزله، وجدتُ معه ابنته التي سبق وجاءت معه إلى جوبا. فقال لي: «أود أن أشكرك على الحفاوة التي استقبلتنا بها في الجنوب، وأودُ أن أرد لك هذا الجميل». وأضاف ضاحكاً: «لا تعتقد أنني أودُ أن استغلّ منصبك وأطلب منك خدمة، أنا فقط أود أن أرد لك الجميل». فقلت له: «أشكرك، ولكنني لم أفعل شيئاً يستحق ردّ الدّين». ثمّ أضفت له: «يجب أن تعلم أن السّودان، بلدي هذا، ليس فيه أسرار ولا يحتاج لبذل جهد كبير لكي يبحث الناس فيه عن أسرار». وكُنْتُ أومئ في كلامي لوظيفته.

قُلْتُ له أيضاً: «إذا احتجّتم لأي شيء، فلا تتردّد أن تطلب منّا مباشرة دون حرج، وستجد منّا كل ترحيب وتعاون لما فيه صالح بلدينا». وجلستُ معه قليلاً ثمّ غادرت. الحقيقة سرّدتُ هذه القصّة لأبيّن أنّ العلاقة مع السفارات ما كانت تُرعبنا.. المهم، أن تعرف مع من تتعامل.

وأسرد نموذجاً ثانياً.. كان لدينا علاقات أيضاً مع أحد العاملين في سفارة ألمانيا الشرقيّة، وكنا نتبادل الزيارات دون توجّس ونحن نعلم وظيفته المخفيّة. في مرّة قال لي، إنهم على استعدادٍ لتقديم أي خدمات تريدونها، لأن بلاده ترغب في مساعدتنا في قطاع الشرطة. رحّبْتُ جداً بالفكرة وناقشتها على المستوى القيادي في الوزارة، وأعلمتُ بها الوزير، ومضيتُ

معه بالمُوافقة. فكان أن منحونا ثلاثة بعثات لضباطٍ لأداء كورسات شرطية، وكذلك أهدوا لجهاز الشرطة عربية مجهزة، وأكثر من ذلك، ربط كُلِّ مراكز الشرطة في عواصم المديریات في كافة السُودان مع الرئاسة بواسطة أجهزة تلكس، فأصبح لدينا غرفة عمليات متصلة مع أي نقطة بوليس، وكنا نستخدم التلفون.

بعد أن تركت العمل في الشرطة، أذكرُ في يوم الأيام جاءني صديق اسمه "إمام"، وكان يعمل في السفارة الأمريكية في القاهرة، ونقلوه إلى السفارة في الخرطوم، وهو موضع ثقة العاملين في السفارة. جاءني وقال لي، إن أحد العاملين الأمريكيين في السفارة، وتحديدًا السكرتير، يريد أن يقابلني لوحدي، في مكان وزمان أحدهما أنا. وحاولتُ أن استفسر من "إمام" أكثر عما يريده مني، فقال لي أنه ليست لديه معلومات أكثر مما قاله لي.

استحضرتُ عمل الشرطة الذي تركته، وعزمتُ على مقابلة الرَّجُل، في مكان وزمان حدّدتهما، ووصلت له بعربة أجرة "تاكسي"، ووجدته في انتظاري. وبعد السلام والتحية، قال لي: «عندي لك رسالة من مستر "وايت"»، وبالطبع لم اجتهد كثيراً في تذكره. وقال لي السكرتير إن "وايت" أصبح مسئولاً كبيراً في وزارة الخارجية الأمريكية، وقال لي أنه يتابع أخباري من حين لآخر، وسألني إن كنتُ احتاجُ لأي شيء، وتحديدًا ما إذا كنتُ أرغبُ في العمل في أي بلد اختاره في أي مكان في العالم..

لا أخفي على القارئ، رغم خبرتي الأمنية والشرطية الطويلة، إلا أنني شعرتُ بالدوار من حديثه. وتوجّستُ خيفة لهذا العرض الغامض والسّخي، مع أنَّ علاقتي بـ "وايت" نفسه لم تتجاوز ما ذكرتُ من إكرامي له وزوجته وابنته عندما زاروني في جوبا، ومن ثمَّ عندما التقيتُه في الخرطوم بعد نقلتي لها. وكما ذكرتُ من قبل، أنَّ مستر "وايت" كانت وظيفته

المُعْلنة هي السكرتير الثقافي في السفارة، ولكننا في تصنيفنا الذي وضعناه في أرشيفنا، كنا نعلم أن وظيفة تلك تغطية لعمله في المخابرات الأمريكية الدُسي أي إيه'.

لذلك لم يكن العرض مُريحاً بالنسبة لي، وأدركتُ أن ما وراء الأكمة ما وراءها. فقلتُ لنفسي، ذلك عرضٌ يُخفي في طياته العمالة إن قبلته، فقررتُ في تلك اللحظة إعلان الرِّفض للمساعدة المطروحة بهدوءٍ شديد، وشكرتُ السكرتير، وطلبتُ منه أن يبلغ مستر "وايت" تحياتي، وقلتُ له: «قل له إنني بخير، وإذا احتجتُ لمساعدة في المُستقبل سوف أعلمك».

عودة خاطفة للجنوب

بعد المعاش، دفعني الحنين لزيارة الجنوب في العام ١٩٧٧، فقمْتُ بزيارة خاطفة لبعض المُدن التي عملتُ فيها لكي أرى الأوضاع عن كثب بعد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ لا سيَّما، ما ظللنا نسمعه حول استتباب الأمن والشروع في تنمية شاملة في الأقاليم الجنوبية الثلاثة. كان ذلك ما كنا نتوق له طيلة سنوات وجودنا هناك، بل لأجل ذلك عملنا كثيراً وإن استعصى الحل. كنتُ كلما وصلتُ لمدينة، أشعُرُ بأنني غريبٌ فيها، كأنما تلك البقاع ليست هي التي خبرتها وأحفظ تفاصيلها عن ظهر قلب.

في جوبا، بدا لي أن كُلَّ شيء تغيَّر. وجدتُ ضابط بوليس جنوبي في القسم، لم أعرفه ولم يكن يعرفني، وسألته ما إذا كان هناك أفراد شرطة معه في المركز من الشماليين، فقال لي: «هناك واحد فقط اسمه عطا». وأثناء طوافي في المدينة وجدتُ رجلاً كبيراً في السن، عرفته بعد التدقيق في ملامحه التي لم تغب عن ذاكرتي. وعندما ناديتُه باسمه، لم يكن يعرفني ولكنه كان يعرف والدي، فتعانقنا وأجهش الرَّجُل بالبكاء بصوتٍ عالٍ، لدرجة لفتت أنظار الناس. ثمَّ بدأ يحكي لي عن ذكرياته مع الوالد، وأشار إلى بقايا منزل متهدِّم، وقال لي: «كان هذا هو

منزل والدك. وبدأنا في استذكار التاريخ الذي يشير إلى تلك الفترة والتي كانت نحو عام ١٩٢٤».

أيضاً من المواقف التي استذكرها في تلك الزيارة الخاطفة، عندما ذهبْتُ إلى الاستوائية، وتحديداً في مدينة أنزارا، حيث كان يعمل شقيقي حسن زين العابدين، الذي عمل في الجنوب إبان فترة التمرد الأول. وأذكر أنه حكالي بعد أن عاد من الجنوب عن عامل جنوبي كان يعمل معه، أنقذ حياته من موت مُحقق. وعندما جنْتُ تذكرْتُ الرَّجُل واسمه، وسألتُ عنه وعرفتُ أنه ما يزال حياً يُرزق. وهُنَاكَ من جاء به إليّ.

عندما رأي الرجل وكان برفقتي كومندان القسم، وهو يرتدي الزي الرسمي، فزع فزعاً شديداً، وكاد أن يسقط مغشياً عليه. إذ حسب نفسه أنه ارتكب جريمة كبرى. وفي واقع الأمر، كان الجنوبيون يخشون الأزياء الرسمية للشرطة والجيش، وأعتقدُ أن ذلك من الآثار النفسية السيئة للحرب العنيفة. هدأتُ من روع الرَّجُل، وقلتُ له: «هل تعرف حسن زين العابدين؟»، وعندما أجابني وقلتُ له أنني شقيقه، وأريد أن أشكركَ على ما فعلته معه، تنفس الصعداء.

ذهبتُ إلى مدينة واو لزيارة بعض الزُملاء. كنا في استراحة، ومعِي أخٌ يُدعى "نبيل"، وأثناء تبادلنا الحديث، سمعنا فجأة صوت رُصاص عنيف، وكان يبدو على مقربة منّا، فاستعجبنا لأنَّ الحرب توقفت، والدنيا يعمُّها السلام. ولم يدُر بخلد أي أحد أن يسمع صوتاً فارقتَه أذنيه منذ سنوات. كانت تلك هي المرة الأولى لـ "نبيل" في جنوب البلاد، كما قال لي. كما أنها المرة الأولى التي يسمع فيها صوت رُصاص حي، كما قال أيضاً. انتابه هلع شديد.. فطلبتُ منه أن يحتاط بـ "ساتر"، وبعد ساعة جاءنا كومندان البوليس، وكان ضابطاً صغيراً عمل معي في جوبا، ثمَّ أصبح لواءً في الاستوائية. فسألتَه عمّا حدث، فقال: إنهم لا يعلمون مصدر ضرب النار، ولا أسبابه، ولا يعرف ما

ينبغي أن يفعله. وطلب مني أن أحضر معهم بحسب طلب المدير الذي كان يوجد في قسم البوليس.

استجبت لطلبه، رغم أنني تركت الخدمة، ولكن قال لي إنَّ المدير يريد أن يستفيد من خبرتك، لأنَّ هذا الحادث ربما انداح وأحرق الجنوب كله. وتصبح اتفاقية أديس أبابا هشياً تذروه الرياح. ذهبتُ معه ونصحتُ "نبيل" بالألا يخرج. كان الضرب عشوائياً، وعلمتُ أنَّ كُلَّ الشماليين الموجودين في المدينة تجمَّعوا في المسجد وقد تسلحوا بأسلحة حديثة وتقليدية، وأصبح الوضع يُنذرُ بخطر حقيقي، وعندئذٍ استعدتُ ما يشابه هذه اللحظات التعيسة التي فارقتها زمناً طويلاً، ولعنت الحرب في سري وجهري.

في قسم البوليس، أعطيتهم نصائحي، وطلبت من المدير أن يجمع القوَّة كلها، وشرعنا في دوريات. وطلبت منه كذلك أن يقوم بتبليغ الجيش، لكي يكون على أهبة الاستعداد. وكُنْتُ أعلمُ أنَّ على رأس قيادته محمود عبدالقَّراج. لم يستمر التوتر طويلاً، فقد اطمأننا على أن الأوضاع أصبحت تحت السيطرة، وطلبنا من المواطنين التزام الهدوء وتوخي الحيطة والحذر، بعدم الدُخول في مناقشاتٍ جانبيةٍ أو الاستجابة لاستفزازاتٍ حتى لو كانت صغيرة، لأنَّ ذلك من شأنه أن يُفجِّر الأوضاع.

ذهبتُ إلى المواطنين المتجمَّعين بالمسجد وطمأنتهم كذلك، ووجدتُ الكثيرين منهم يعرفونني وأعرفهم، وشرعوا في أسئلة متواصلة يريدون من خلالها معرفة ما حدث، وما إذا كانوا سيسمعون إطلاق الرصاص مرَّة أخرى. والحقيقة استغرب البعض حُضوري مُتزامناً مع الحدث، وعلى العكس، زاد ذلك من معدَّلات قلقهم وتوترهم، إلى أن أوضحتُ لهم بأنَّ زيارتي هذه عادية وما حدث هو محضُ صُدفة. ومكثتُ معهم حتى منتصف الليل. في حين تابعتُ عمل الدوريات حتى فجر اليوم التالي. فأَمَّنا الموقف تماماً، وعندما عُدتُ لـ"نبيل" في الاستراحة، وجدته في حالة يُرثى لها.

كان قائد الجيش قد أرسل إشارة للخرطوم يُعلمهم فيها بتفاصيل ما حدث. ففوجئنا في اليوم التالي بوصول اللواء الباقر أحمد وكان وزيراً للداخلية، وبرفقته مكي حسن أبو، مدير البوليس. حضروا جميعاً إلى الاستراحة، وقالوا لي إن اللواء الباقر يريدني في أمر هام. عندما ذهبتُ لمقابلته، قال لي علمتُ بدورك فيما حدث، وأريد منك الاستمرار مع زملائك هؤلاء.

فقلت له: «لكن يا سعادتك أنا خارج الخدمة، وحالياً أنا مدني ما عندي صفة تبقيني وسطهم». قال لي: «أعلم ذلك، ولكن يا عثمان نحن الآن في حالة طوارئ، ولا نسأل عن الصفة، وإنما نسأل عن كيفية عودة الأمن والاستقرار للبلد. والآن ستستلم خطاب تعيينك مُستشاراً لقائد المنطقة»، ولم يكن ثمة مفر من الموافقة. لكن الأمر لم يطل، حيث عادت المياه إلى مجاريها في فترة وجيزة، وقد أثبتت تحرياتنا أن اثنين من الجنود استحوذوا على أشياء تخص مواطنين بالقوة، ودخلوا الغابة، وهي الوسيلة المُتاحة عند نشوب أي تمرد.

بعد عودتي للخرطوم، انخرطتُ في أجواء العمل المدني، وفي أواخر السبعينات عندما بدأت الأحوال العامة تسوء، أثناء فترة حكم الرئيس الأسبق جعفر نميري، باتت تراودني أفكار الهجرة خارج البلاد، فقد ضقتُ نفسياً ولم أجد احتمال تدهور الأوضاع العامة. كانت لي علاقة صداقة مع صلاح عبدالعال مبروك، وكان وزيراً بالقصر الجمهوري. قال لي ذات يوم، أن الرئيس نميري طلب ملفي الشخصي من الداخلية، وأظنه يفكر في تعيينك حاكماً على كُردفان. لم يكن ذلك خبراً مُفرحاً، بل فكرتُ منذ تلك اللحظة أن أغادر قبل أن أتعرض لامتحان قاسٍ وأطلبُ للعمل معه.

هجرة خارج البلاد

لم يكن موضوع الهجرة خارج السودان يروق لي، ولكن مع ضغط الظروف، قرَّرتُ أن أخوض تلك التجربة بعد لقاء بالصُدفة مع صديقٍ قديم في الخرطوم بحري، هو تاج الدين

عبدالرحمن الخزين، وهو ابن أخت محمود عتباني. بعد حديث قصير بيننا، استعرض كل منا ظروفه الشخصية، قال لي على الفور: «عندي لك وظيفة مناسبة».. وأردف: «رايك شنو تشتغل في السعودية في وظيفة ضابط أمن في شركة دلاكو؟!». وقال لي إنه كان يعمل في ذات الشركة، وترك السعودية لدخوله مجال الاستثمار الخاص. فقلت له: «مبدئياً موافق، ولكن أمنحني فرصة لأفكر في الأمر».

بعد عودتي للمنزل، شاورت زوجتي، فوافقت. ذلك ما شجّعني على الاتصال بتاج الدين، وأعلنت له موافقتي النهائية، وذهبت له ووقعت العقد بكافة تفاصيله، وجاءت الموافقة بعد نحو ثلاثة أشهر، وأكملت باقي إجراءات السفر في زمن قياسي. والحقيقة، كان قراري أشبه بالهروب من أن أطلب للعمل مع نظام نميري، وفق ما ذكره لي صديقي صلاح عبدالعال. وغادرت السودان في سنة ١٩٨١ إلى المملكة العربية السعودية، وعندما وصلت في البداية، أدت عمرة، ومن ثم ذهبت لعملي الجديد.

حدثت مفارقة غريبة، أثناء مقابلي لمدير الشركة عبدالفتاح ناظر في مكتبه الضخم، وكان يجلس معه أجنبي، قال لي حدسي إنه بريطاني الجنسية، وكان طاعناً في السن، واكتسى شعره كله بالبياض. كان المدير يتحدث معي عن سيرتي الذاتية، وهو مستغرق في صمت عميق، وينظر لأرضية المكتب. وعندما فرغنا من ذلك، واستأذنت بالانصراف، إذ بالرجل يقطع الصمت الذي استغرقه طيلة فترة حديثي مع عبدالفتاح ناظر، ليناديني باسمي، ويقول لي بلغة انجليزية: Do you remember somebody named Miller؟! أي: هل تعرف شخصاً يُسمى ميللر؟! فتداعت الصور أمام عيوني، وتذكرته، وقد بدأت الدهشة تكبر في رأسي. لقد كان هو الشخص الذي طلب مقابلي بواسطة السوداني الذي كان يعمل في السفارة الأمريكية في الخرطوم، وقابلته، وقال إنه قادم من طرف مستر "وايت". وبعد السلام، أدركت أنه كان السبب

في تأخير رد الشركة لأكثر من ثلاثة شهور. وعرفت فيما بعد، أنه ليس مسئولاً في الشركة فقط، بل هو مسئول عن المنطقة كلها، وله وضعيّة تكاد تكون معروفة لمن عمل في الأمن مثلنا.

نعم، قضيتُ ما يناهز العقد من الزمن في المملكة العربيّة السعوديّة، وعُدْتُ إلى السودان في العام ١٩٨٩، ولم تَكُن في تجربتي في المملكة شيءٌ ذي أهميّة يستحق التوثيق والتدوين. فالذي يستحق التوثيق والتدوين سلف ذكره ولم يبق في الكأس باقي!

وعلى الله قصد السبيل،،،

عثمان زين العابدين



إن الذي استوقفني في مذكرات عثمان
زين العابدين هما أمران استراتيجيان. الأول
تعدد ملكاته ومواهبه الشخصية، فهو بغير
مهنيته كجنرال في الشرطة، ومن رعيها
الأول. أي منذ بداياتها التأسيسية في
حقبة الاستعمار البريطاني على السودان،
كان موسيقاراً بارعاً، حيث يسرد علينا
في المذكرات كيف تسنى له صقل هذه
الموهبة بعد أن كادت أن تندثر، بسبب
أستاذ الموسيقى الذي تسرع في الحكم
عليه. الأمر الذي كان حافظاً له في خوض
التجربة وغمارها بمثابرة وإصرار فريد. إلى
جانب أنه كان شاعراً وملحناً، إذ اختير في
حقبة من الحقب رئيساً للجنة الألحان
والنصوص في الإذاعة السودانية. وكان أيضاً
لاعباً ماهراً في لعبة التنس الأرضية. وهي
على الرغم من ارسقراطيتها الشائعة لدى
العامة، لكن موهبته فرضت على الإنجليز
تقبله وسطهم بلا من أو أذى.

الأمر الثاني الذي لفت انتباهي

أهي وسوف يلفت انتباه القراء بلا ريب،
هو أنه بتعدد مهنه والتي انتهت به أخيراً
في مصاف قوات الشرطة، كان جوالاً طاف
العديد من مدن السودان باتجاهاته الأربعة.
ولعل أكثرها إثارة بالنسبة له ولنا، تجربته
في جنوب السودان. فقد قدر له أن يكون
شاهداً على الأحداث التي تناسلت حروباً
أهلكت الأنفس والثمرات، وذلك منذ
انطلاق رصاصتها الأولى، ومن ثم في علوها
وهبوطها سلباً وحرباً، بمثلما سارت بها
أهواء الحاكمين في السودان.

فتحي الضو

مقتبس من التوطئة